المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية
وثورة أول نوفمبر 1954

الدبلوماسية الجزائرية

من 1830 إلى 1962

سلسلة الندوات

جميع الحقوق محفوظة

© منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954
ص. ب 63 الأبيار ـ الجزائر ـ
الهاتف/ الفاكس 24 ـ 23 ـ 92

الإيداع القانوني : 642 ـ 98
ردمك : 1 ـ 00 ـ 846 ـ 9961 : ISBN

المقدمة

بقلم: السعيد عبادو

وزير المجاهدين

إن ثورة أول نوفمبر 1954 الخالدة قد مثلت منعطفا نوعيا، ووثبة عملاقة، ليس في نضال الشعب الجزائري في سبيل الحرية والعزة والكرامة والإستقلال الوطني فحسب، بل وكذلك في تاريخ الإنسانية جمعاء، خاصة في القرن العشرين، إذ أحدثت نموذجا فريدا وعبقريا في مقارعة قوى الإستعمار الفرنسي، وتحدت جيوش حلفائه في الحلف الأطلسي المدججة بأعتى وأحدث ما ابتكرته المصانع الغربية وتكنولوجيتها المتطورة من أسلحة فتاكة وغازات سامة وأسلاك مكهربة وألغام منشطرة وغير ذلك من أدوات البطش والطغيان.

لقد كانت ثورة أول نوفمبر 1954 فعلا ثورة غنية الأبعاد، متعددة الجوانب فبالإضافة إلى تصديها لقوى الإستعمار العسكرية، فقد كانت لها صولات وجولات في كافة الميادين الأخرى، ومن ضمنها على سبيل المثال لا الحصر ميدان الحرب النفسية، والحرب الإعلامية والفكرية، وكذلك على المستوى الديبلوماسي، حيث كانت المجابهة كبيرة، وقيادة الصراع على المستوى الدولي ليست بالمهمة السهلة خصوصا وأن الإستعمار الفرنسي يملك ترسانة ضخمة وتجارب متراكمة على مدى عقود من الزمن، بل وهو أحد مؤسسي المناورات الديبلوماسية في القرن الماضي.

وفي هذا الكتاب الذي يعتبر أحد الإنجازات العلمية الهامة للمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 والأول من نوعه في المكتبة الجزائرية، سيطّلع القارىء على جوانب هامة من ذلك النضال ومواقف مشرفة يحق للشعب الجزائري أن يفتخر بها على مدى الأجيال، كما ينبغي علينا أن نقوم بحفظها وصيانتها من الوقوع في بوتقة النسيان ومحو الذاكرة.

إن تدوين التاريخ وحفظه هو واجب وطني مقدس علينا كمجاهدين وواجب وطني مقدس كذلك على المثقفين المخلصين لأمتهم، إذ أن الحفاظ على الذاكرة المشتركة للأمة إن هو إلاّ ضمان أكيد لمستقبلها الزاهر.

وبهذا الصدد لا يفوتني أن أذّكر بما جاء في خطاب السيد رئيس الجمهورية اليمين زروال أمام الملتقى الثاني لترقية تدريس التاريخ الوطني يوم 25 مارس 1995 حيث أكد :

« إن شعبا يخفي ماضيه، كل ماضيه ، هو شعب محكوم عليه بالتراجع والتعرض للهيمنة والتسلط، كما أن شعبا يعمل على الإستفادة من التقدم والعصرنة بدون الإعتماد على قيمه العريقة والأصيلة هو شعب يبني صرحا مهددا بالإنهيار دوما».

إن هذه النظرة العميقة لأهمية التاريخ في حياة أي أمة من الأمم هي المنهاج الذي يقوم خطاها ويدفعها قدما نحو الرقي والتقدم ، ولذلك فإننا دائما ندعو مثقفينا الى المزيد من بذل الجهود والانتاج المعرفي والثقافي ، خاصة في ميدان كتابة التاريخ وحفظه، خدمةً لأمتنا في مسيرتها المظفرة ، ولم يكن هذا المركز و إنجازاته العلمية التي بدأت ترى النور، رغم قصر عمره الذي لا يتجاوز الثلاث سنوات، إلا تعبير عن هذه الإرادة الحسنة والعزيمة القوية.

و إذا كان هذا الكتاب المكرس لتطور الديبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 هو ثمرة لمجهود ضخم بذله إطارات المركز والأساتذة المتعاونون معه،

فإنني في هذا المقام لا يسعني إلا أن أنوه بهذا المجهود الرائد وأحث الجميع أساتذة ومجاهدين على المزيد من التكاتف والتعاضد والتعاون من أجل كتابة تاريخنا بروح من المسؤولية راقية ومن العلمية عالية.

والله ولي التوفيق

تصدير

أيها الحضور الكريم،

إنه لمن دواعي الفخر والإعتزاز أن يحظى هذا المركز الفتي، والذي يطمح أن يكون منارة مضيئة في مجال دراسة وتدوين وكتابة التاريخ الوطني، خصوصا في مرحلتي الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر الخالدة، أقول يحظى هذا المركز بحضوركم وعنايتكم ومساهماتكم، ونغتنم هذه الفرصة لنقدم لكم أسمى عبارات التقدير والإحترام على هذا التواجد الفعال.

وهذا يدل على مدى حرصكم وغيرتكم على تاريخنا، ويشير إلى رغبتكم في ضرورة كتابته بأقلام وطنية جزائرية، تتحلى بروح المسؤولية الواعية، والحرص الشديد لإبراز مفاخر وبطولات الوطن، بهدف تقديم الصورة الحقيقية للأجيال القادمة والتي ينبغي علينا تزويدها بكل ما نستطيع من وثائق وشهادات ومراجع كفيلة بتكوين شخصيتها الوطنية الفخورة بماضيها والمعتزة بحاضرها.

وفي هذا المضمار، يقوم مركزنا هذا بجهد دؤوب في تحقيق ذلك، وخاصة في مجال انتاج الفكر التاريخي الوطني الذي لا يرتكز على سرد الأحداث فقط، بل ويقوم بالتحليل الفكري الذي يثري الكتابة التاريخية ويعني بجمع وحفظ المصادر والمراجع المادي منها والمعنوي.

وهذا مجال واسع، ويتطلب المزيد من بذل الجهود، خاصة وأنه يتوزع بين أنواع مختلفة من التواريخ منها العسكري والمدني ومنها الفكري والديبلوماسي،

وهذا الثراء والتنوع يضعه مركزنا في منظوره بكل جدية، لذلك، كما تعلمون عمدنا إلى معالجة بعض المواضيع ذات الأهمية والدلالات الكبيرة والتي ظلت مجهولة وغير معتنى بها في دراساتنا وأبحاثنا، منها على سبيل المثال التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، ومنها الأسلاك الشائكة، ومنها جرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر، ومنها النظام الصحي، ومنها ضباط الشؤون الأهلية SAS، ودورهم الخطير في مجال الحرب النفسية، ومنها الإعلام ودوره في الثورة. وها نحن اليوم نلتقي لنعالج موضوعا هاما آخر، ولم يحظ هو كذلك بالدراسة والبحث، ألا وهو دور الديبلوماسية في الثورة ديناميكيتها وفعاليتها وتطورها.

ويسعدنا في المركز أن نستضيف بعضا من صانعي الديبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة وعددا من الأساتذة الباحثين المختصين في مجال الديبلوماسية والعلاقات الدولية، ليقوموا بمعالجة هذا الموضوع الهام في ندوة تتوافق مع إحياء اليوم الوطني للديبلوماسية الجزائرية وبالمناسبة أقدم تشكراتي لكل من ساهم من قريب أو بعيد في تنشيط هذه وأخص بالذكر جمعية قدماء الديبلوماسيين الجزائريين بوزارة الخارجية على تجندها ومساهماتها في هذه الندوة.

وسيترأس هذا اليوم السيد الوزير الأمين بشيشي ويساعده في إدارة الجلسات الدكتور ابراهيم مياسي من معهد التاريخ بجامعة الجزائر.

وأجدد ترحيبي بكم مرة أخرى والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

* كلمة مدير المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر

القسم الأول
الدراسات والبحوث

إشعاع الثورة الجزائرية
وابعادها الجيوسياسية

الدكتور محمد العربي ولد خليفة

المحاور

1 – الثورة الجزائرية إشعاع ومرجعيته

2 – المؤهلات الجيوسياسية

3 – البعد المتوسط : حصيلة أقل من المرغوب

4_ خلاصة

أجد نفسي أول المتدخلين في هذا الملتقى الهام المخصص للدبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة، وأرى أمامي في هذه القاعة عددا من الفاعلين الأوائل، من الذين أشرفوا أو ساهموا في الجبهة الدبلوماسية للثورة قبل وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كان من المتوقع أن نبدأ بالإستماع إلى خلاصات من تجارب أولئك الكشافين pionniers الأوائل الذين ساهموا في ايصال صوت الجزائر إلى المحافل الدولية والتعريف بكفاح شعبها ومعاناته، والمطالبة من فوق كل المنابر بحقه في تقرير المصير وإستعادة دولته وسيادته الوطنية المغتصبة.

سوف أخصص هذه الورقة المتواضعة لإشعاع الثورة وجانب من أبعاد ومؤهلات الجزائر الجيوسياسية.

1- الثورة الجزائرية: إشعاع ومرجعية

بنت الجزائر على الساحة الدولية، وإلى وقت قريب مكانة تميزت بسياسة داخلية وخارجية على درجة من الإنسجام والثبات تعكس التوجهات الكبرى لبيان أول نوفمبر 1954و كما أظهرت مستوى من المرونة والحيوية لم يؤد بها إلى الميوعة والتذبذب، مما جعل المراقبين الأجانب يعرفون سلفا وبسهولة مواقفها في القضايا الهامة المطروحة على المجامع الدولية، أو في اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف، وخاصة إذا تعلق الأمر بمسائل مبدئية مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها، والدفاع عن مصالحها الحيوية، وبوجه أخص حقها في حماية سيادتها الوطنية.

أكسبها ذلك الثبات المبدأي والمرن في نفس الوقت قدرا كبيرا من الإحترام مهما كانت درجة الإشتراك في الرأي أو التحفظ عليه، وبلغ تأثير تلك المكانة إلى أطراف أخرى قيادية في الغرب وماكان يسمى الشرق، وساعد على تتويج الجزائر كأحد المنشطين الرئيسيين لسياسة التعاون المتوازن والسلام المتبادل والمعبر الشجاع عن مشاغل الجزء الجنوبي من العالم وخاصة مناطقه الإفريقية والعربية.

عرف الكثير من الدبلوماسيين ورجال السياسة الصورة اللامعة للجزائر بإعتبارها عضوا أساسيا من أهل « الحل والعقد» في المجموعة الدولية، يطلب الكثيرون رأيها أو وساطتها في نزاعات وخلافات بعيدة جدا عن حدودها الجغرافية بناء على ما يتوقعونه منها من نزاهة وجدية و إستقلالية في الرأي، دون أن يمنعها ذلك على وجه العموم من الدفاع بقوة عما هو حق وعدل، واستنكار ما هو تجاوز وعدوان. نقول عرف، وكذلك ساهم العديد من الشباب والأقل شبابا في بناء تلك المكانة والإحترام مع وجود أخطاء تدخل في باب « المتفرقات» لأنها تتعلق بالسلوك الفردي والتقدير الشخصي للأحداث والمواقف لا تخلو منها الطبيعة البشرية في دولة فتية.

غير أنه ينبغي التذكير هنا، وبيقين كامل، بأن تلك المكانة والإحترام قد قاما على عاملين:

أولها: وهو الأهم يتمثل في الثورة الجزائرية والتعاطف الشعبي الذي اثارته على مستوى العالم بأسره وامتدت آثاره داخل الرأي العام للقوة الكولونيالية السابقة الشيء الذي سبب لها عقدة ذنب تعاني منها نخب وتشكيلات سياسية إلى اليوم.

أعطت تلك الثورة مشروعية شعبية وأخلاقية للكفاح ضد الكولونيالية بوسائل « نظيفة» وإقناعية وبهذا المعنى فإن الإحتلال الكولونيالي هو أقصى درجات الإنتهاك للحقوق الطبيعية للشعوب ومقاومته ليست عنفا حربيا بل هو كفاح لإستعادة الحق المغتصب.

ثانيها: الموقع الجيوستراتيجي للجزائر بإعتبارها قلب الجناح الغربي للمنطقة العربية وعلى صلة جغرافية وتاريخية ونضالية وثيقة بالعمق الأفريقي، ويجمعها البحر المتوسط بكل ما يعج به من ذكريات ومصالح بثلاث من أهم الدول الأوروبية هي فرنسا وأسبانيا و إيطاليا وعلى هذا الأساس فهي مغاربية من بعدها

العربي الإسلامي والعكس أيضا صحيح أي أن مغاربيتها تعزز بعدها العربي الإسلامي ولا تنفيه، وهي جزء من إفريقيا بحكم التراث المشترك وبحكم المساهمة النضالية المبدإية (لم يستعمل دعم حركات التحرير الإفريقية لا أثناء حرب التحرير ولا بعدها كسجل تجاري أو وسيلة للنفوذ والتدخل)فالجزائر بوابة إفريقيا من جهة الغرب، وافريقيا من الأخت الشاسعة للجزائر فإذا تحركت رمال الساحل أدرك الجميع أن الخطر على الأبواب! وفي هذا الإطار فإن ما يحدث على مقربة منا في النيجر ومالي والصحراء الغربية، يتطلب الكثير من الحكمة وبعد النظر فالجزائر هي أكبر بلد له إمتداد صحراوي في العمق الإفريقي (إذا إستثنينا الجنوب السوداني، وليس كله صحراوي) ولذلك فإن المساهمة في تحقيق السلم والإستقرار والوفاق بين الفصائل المتنازعة والدول المعنية هو أولا موقف مبدئي في السياسة الخارجية بغض النظر عن الظروف الصعبة التي تجتازها بلادنا اليوم، وهو ثانيا إهتمام جيوستراتيجي في صالح كل بلدان المنطقة وخاصة البلدين المذكورين آنفا وهما من بين البلدان الأفقر في إفريقيا.

وهي آخرا وليس أخيرا جار على البحر المتوسط رغب طيلة ربع القرن الماضي في بناء جسور الصداقة والتعاون ويبحث عمن يبادله نفس النوايا ولكن هل كانت النتائج دائما في مستوى النوايا والآمال؟ الوقائع الراهنة لا تشجع على جواب بالإيجاب ولكن عساها أن لا تكون الجواب النهائي.

شكل التوظيف النسبي لإشعاع الثورة الجزائرية والموقع الجيوستراتيجي بمسعاه المتوازن مدرسة متميزة للنظرية، والممارسة في السياسة الخارجية لبلد حديث العهد بالمجامع الدولية، ولا تحمل أغلب إطاراته السياسية دبلومات من الأكاديمية الدبلوماسية و لا تجد تلك الإطارات الشابة بين يديها خلاصات (Abstracts) لأي مركز أو معهد للدراسات الإستراتيجية على أرض الوطن.

التوجه الطبيعي للجزائر هو أن تكون بلدا فاعلا في العلاقات الدولية، انطلاقا من موقعها الجغرافي الممتاز بين العمق العربي الافريقي وضفاف المتوسط، وبحكم مؤهلاتها التاريخية القديمة والحديثة، وما تتوفر عليه من

ثروات هامة ومتنوعة، بما فيها الثروة المائية، فقد أثبتت عدة دراسات حديثة[1] ومسوح جوية وجود أسباب مفتعلة لنقص المياه[2] خطط لها ونفذها الإحتلال الاجرامي لبلادنا[3]، وأخرى بعد ذلك ناجمة عن ضعف التخطيط ونقص الإستثمار في هذا القطاع الحيوي.

2] المؤهلات الجيوسياسية

بالنسبة للموقع الجغرافي السياسي فإنه يمكن التذكير بالمعطيات التالية :

1) تتمتع الجزائر بمساحة ضخمة نسبيا (2.381.741 كلم^3) فهي تشغل 1 / 12 من مساحة القارة الافريقية بأكملها التي تبلغ 30 مليونا و 244 ألف كلم^2 وتحتل المرتبة الثانية في العالم العربي وافريقيا بعد السودان (2.515.000 كلم ^{2}) الذي تزيد مساحته على الجزائر بـ (133.259 كلم ^{2}).

للمساحة في حد ذاتها، أي بغض النظر عن الخالي والمعمور، أهمية لا يستهان بها، فهي تعطي لبلادنا عمقا استراتيجيا ظهرت أهميته في العصور القديمة، إذ لم يتمكن الغزاة من الرومان والوندال والبزنطيين من احتلال كل التراب الوطني واضطروا للتحصن على الساحل أو في مناطق قريبة منه، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي 18 عاما واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرن من الزمان.

2) على الرغم مما تفرضه المساحة الشاسعة والحدود المترامية من أعباء على دولتنا الفتية للمراقبة وحراسة الحدود والاختلال الواضح في الإنتشار السكاني المتمركز في الشمال بكثافة تزيد على 120 شخصا في الكيلومتر المربع

---

1) A. Arrus : L' eau en Algerie, PP 286 -287, DPU, Alger 1985
2) H. Dechamps : Les méthodes et doctrines Coloniales de la France, PP 43 - 57, Paris 1953.
3) Carte Hydraulique de l'Algerie, IN, ARRUS, P. 174, Op , cit

والمتناقص في الجنوب وأقصى الجنوب إلى درجة أنها لا تصل الى ثلاثة أشخاص في الكيلو متر المربع ، على الرغم من كل ذلك فان للمساحة وعدد السكان أهمية استراتيجية في حالات السلم والحرب وخاصة في عصر الصواريخ البالستية الموجهة) والجوسسة بالأقمار الصناعية والتعمية عن طريق الشبكات الإلكترونية[4]

3) يبلغ طول الحدود الجزائرية (7388) كلم اذا أضفنا الحدود مع جمهورية الصحراء الغربية وتقدر بحوالي (50كلم)، حوالي السدس من تلك الحدود الإجمالية يقع على البحر الأبيض المتوسط (1200كلم)

ويقدم الجدول التالي أطوال الحدود ونسبتها المائوية من مجموع حدودنا مع كل دولة من دول الجوار المغاربي والافريقي [5]

البلد	طول الحدود بالكيلومتر	٪ من الحدود الإجمالية
المغرب	1420	19,4
مالي	1280	17,4
الساحل المتوسطي	1200	16,4
ليبيا	1000	13,6
النيجر	960	13,1
تونس	950	12,9
موريطانيا	480	6,5
الصحراء الغربية	50 تقريبا	0,5

4) W.W. Pollok : Communications intellegence, Controlling the electromagnetic help. W in the war, Defence and deplomacy, PP 25 - 27.

5) Report on Algeria : In Defence an diplomacy Revue , Vol 4, N 5 PP. 29 - 37, USA 1986.

4) إذا أخذنا بعين الاعتبار عوامل المساحة وأطوال الحدود والإنتشار السكاني فإنه من الصعب الانسياق وراء التهويل والحديث عن إنفجار سكاني في الجزائر، وخاصة في العقدين الأخيرين، نحن نعرف أن الجزائريين يشغلون 5/ 1 ترابهم الوطني فاذا قصرنا بلادنا المترامية الأطراف على شريطها الساحلي الضيق واعتبرنا السكان كتلة خاملة أو على الأصح مصفوفات من الجداول الاحصائية حسب النظرية المالتوسية للعلاقة بين الموارد والمساحة وعدد السكان فإننا نجد أن عدد السكان الحالي ضخما نسبيا لأنه يحتشد وبطريقة فرضية في الخمس فقط من مساحة بلاده الكلية أي مالا يزيد 382000 كلم^2.

وهي تقريبا المساحة الإجمالية لبلد مثل فرنسا التي يزيد عدد سكانها على 55 مليون نسمة، مع العلم أن البلدين كانا متقاربين حسب بعض التقديرات، في عدد السكان، في أواخر القرن السادس عشر.

5) ليس من السهل مناقشة مسلمات عن الإنفجار السكاني المزعوم فقد كرس هذا الإدعاء خبراء المالتوسية على الضفة الأخرى من المتوسط ومؤسسات بريتن وودز (Bretton Woods) حسب المقولات الداروينية المطبقة على الجنس البشري التي تقسم البشر الى عناصر متفوقة ينبغي أن تبقى وتتكاثر، وأخرى منحطة بالسلالة ومتخلفة حضاريا، ينبغي أن تتناقص فإذا تزايدت فإن هناك أخطارا تحدق بالجزء المتقدم من العالم ومن أهمها الهجرة نحو الشمال المزدهر وتلويث بيئته وإزعاج أهله بالسلوكات والممارسات المغايرة.

من استغلال اليد العاملة بلا رحمة الى مطالبتها بالإندماج (Intégration) - (وذلك يعني لا للتسامح، لا للاختلاف الثقافي)- إلى التحقير والطرد تظهر الكتلة السكانية والمهاجر المغبون أدنى بكثير من القطط والكلاب التي يناهز عددها 20 مليونا في ألمانيا وحدها.

6) ليست المساحة والحدود عوامل محايدة أو مجرد عبء على الدولة، بل هي من المرجحات (Atouts) الأساسية في المعادلة الجيوسياسية لأي بلد إذا وضعناها في منظور استراتيجية بعيدة المدى للتنمية والتقدم، وسياسة متكاملة للدفاع الوطني وأمن البلاد بوجه عام.

وفق النظرة السابقة فإن الجزائر في حاجة الى ضعف عدد السكان الحاليين في نهاية الثلث الأول من القرن القادم، فنحن لا نجد أي تبرير مقنع للمخاوف التي يرددها البعض من الساسة والخبراء عن حجم سكان الجزائر وما يطرحه من اشكاليات في مجال التنمية والخدمات مثل الصحة والتعليم والرعاية الإجتماعية. ان الإشكاليات الحقيقية تتمثل في الارتجال والعشوائية والحلول الكسولة وما نسميه الهروب ونقص الهمة أي تعليق النقائص السابقة على متهم جاهز وبلا محامي هو الكثافة السكانية.

7) نعرف الآن من الوثائق التاريخية (وقد حلل الكثير منها د. جيلالي ساري في بحث بعنوان « الكارثة الديمغرافية في الجزائر»[6]، أن فرنسا الكولونيالية استعملت وسائل كثيرة للوصول الى هدفها الإجرامي وهو انقراض سكان الجزائر أو على الأقل جعلهم أقل عدد من المستوطنين ، من بين تلك الوسائل الإبادة الجماعية، والتفقير ودفع السكان إلى تخوم الصحراء والمناطق القاحلة والمساعدة على انتشار الأوبئة الفتاكة، ففي سنة 1867 وصل الأهالي إلى حوالي مليوني (2 مليون نسمة) بعد أن كانوا في بداية الإحتلال يناهزون خمسة ملايين، ونحن نعتبر أن « الخصوبة» التي احتار خبراء الكولونيالية في أمرها كانت من العوامل المساعدة على المقاومة والأبقاء على الاختلال لصالح ماكان يسمى السكان الأصليين (Autochtones).

---

6) DJ. Sari : L'Algérie à la veille de l'insurrection de 1871, Revue de l'Histoire, N 9, PP 12 - 45 Alger 1980.
Voire : ARRUS op. Cit Annexe 1 : Centres crées ou agrandis 1837 - 1925.

من الناحية السياسية يمكن القول بيقين بأن الجزائر بلد يعرف حدوده الترابية بدقة، ولا يتطلع الى التوسع وراءها، يدل على ذلك رغبته الصادقة في رسم الحدود مع الجيران لرفع الإلتباس وسوء التفاهم المؤدى لصراعات عقيمة تدفع اليها قوى أجنبية، وقد تراود بعض قصيري النظر من ضحايا الهلاوس والأحلام التوسعية.

لقد تناست بلادنا في سبيل أهداف أنبل وأعظم (بناء المغرب الكبير) استفزازات وتحرشات عدوانية ظهرت بعد الإستقلال مباشرة، بغرض الإستفادة من أوضاع داخلية عابرة، وهي خارجة لتوها من حرب مدمرة تنزف دما وفي مرحلة اعادة تأسيس الدولة التي غيبها الاحتلال من قرن وثلث.

هدف التحرش والعدوان هو قضم أجزاء من ترابه والتأثير على اختياراته السياسية والاقتصادية، عرفنا في السابق، ونحن على يقين اليوم، بأنها مغامرات فاشلة شجعتها أو لنقل أوعزت بها قوى من خارج المنطقة.

الجزائر إذن هي واحدة من البلدان في المنطقة العربية والافريقية التي لها خريطة واحدة وموحدة لا تتغير تحت ضغوط المد والجزر في العلاقات مع جيرانها، فلم تطالب في أي وقت بشبر واحد من أراضي الغير - (وقد كان ذلك ممكنا خلال النصف الأول من السبعينات)- وليس لأي كان مقدار بوطا في ترابها الوطني، منحها الوضع الجيوسياسي مكانا فريدا من نوعه، فهي المركز الوسيط أو الدولة الوحيدة التي لها حدود مشتركة مع كل الاشقاء أعضاء الاتحاد المغاربي الخمسة الآخرين، إذا أضفنا جمهورية الصحراء الغربية في المستقبل، وتبعد عاصمتها مسافات متقاربة مع كل واحدة من العواصم المغاربية الأخرى.

اجتمعت في تلك السياسة النوايا السليمة والارادة الجادة، فلم تطرح الجزائر أبدا سؤالا يوحي به وزنها الجيوسياسي ورصيدها التاريخي مؤدي ذلك السؤال: من يتزعم الإتحاد؟ بل دأبت على إعطاء ما يكفي من البراهين والضمانات على رغبتها النزيهة في إرساء دعائم الصرح المغاربي وتحقيق مزيد من التضامن والتعاون وحسن الجوار.

ظهرت بوادر تلك السياسة في وقت مبكر، فقد نصت مواثيق وبرامج أحزاب ومنظمات الحركة الوطنية - (وخاصة نجم شمال افريقيا الذي سمى فيما بعد حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكذلك جمعية العلماء) - على أهمية الوحدة المغاربية وتنسيق النضال السياسي، وقد بدأت تلك الرغبة في التجسيد سنة 1956 والجزائر تخوض الكفاح المسلح وقد أجهض العملاء ومتطرفو العسكريتارية الفرنسية تلك المبادرة ودشنوا بذلك عمليات ارهاب الدولة واختطاف الطائرات.

لقد استمرت السياسة بوجه عام على الرغم من بعض الهزات ومراحل الفتور حتى لقاء زرالدة وما بعده، هناك بلا شك عوامل ظرفية عابرة تعوق التوجه الفاعل لبلادنا وعوامل أخرى تتعلق بالارادات السياسية عند هذا الطرف أو ذاك، وأخطر تلك العوامل في ظننا هو الضغط والاستقطاب الذي تقوم به قوى أجنبية عن المنطقة للتفرد بطرف أو استعماله ضد جيرانه مقابل وعود جذابة، وعلاقات متميزة ومؤقتة تنتهي مثل حبوب التنويم بانتهاء فترة الاستعمال.

3) البعد المتوسطي حصيلة أقل من المرغوب:

بالنسبة لعلاقات بلادنا بالضفة الأخرى للمتوسط وخاصة ما يسمي القوس اللاتيني (L'arc latin) ويشمل إسبانيا وإيطاليا وفرنسا بالاضافة الى البرتغال، ينبغي القول بأن ملف تلك العلاقات ثقيل جدا فيه فصول دامية من الصراع والعدوان، وفقرات متذبذبة من التفاهم وسوء التفاهم، غير أن السياسة توضع عناوينها أولا على خريطة جغرافية، وموقعنا على المشارف الجنوبية لبحر الحضارة العريق ليس هدية ولا عبأ، إنه موقع للمشاركة السلمية في بناء تعاون وتفاهم يتقبل الاختلاف الثقافي ويحترم مصالح الأضعف حاليا، لأن استغلال الضعف ليس تعاونا.

أذا رجعنا الى الخريطة الجيوستراتيجية الكونية وجدنا أن قوة الاطراف المتوسطية الشمالية نسبية جدا في عالم تقوده الأحادية القطبية (unipolarization) ويتجه

نحو تمحور (Recentrage) لبلدان المركز (Core states) يتحرك فيه من بعيد عمالقة يخرجون لتوهم من فترة نقاهة ناجحة مثل ألمانيا واليابان والصين فضلا عن الفيدرالية الروسية ومجالها الحيوي الأقرب المسمى رابطة الدول المستقلة وما تعتبره بيتها الطبيعي (أي أوروبا)، ولا شك أن روسيا سواء أكانت قيصرية أو بولشيفية أو في نظام بين النظامين السابقين تبقى قوة هامة جدا في المنظومة السلافية وعلى مستوى بلدان المركز.

من المؤسف حقا أنه لم تجر لحد الآن دراسة تقييمية شاملة للعلاقات مع القوس اللاتيني قبل 1830 وبعده ومن 1962 إلى اليوم، لا في مستوى مراكز البحث في الجامعات الجزائرية، ولا في مستوى معهد الدراسات الاستراتيجية الشاملة الحديث النشأة.

لا تقتصر مثل هذه الدراسات على الأطراف المقابلة على الضفة الثانية من المتوسط بل ينبغي أن تشمل أيضا محيطنا الجيوسياسي القريب والبعيد وأن تكون دورية وتشارك فيها فرق من الباحثين المتعددي الإختصاصات (Multidisciplinaires) من الجامعيين والخبراء والدبلوماسيين من الشبان والكهول.

إن اشراك هذه الكفاءات في تحليل المعطيات والتحولات الجيوسياسية والرهانات (Enjeux) الاستراتيجية على المستويين الجهوي والدولي يمكن أن يسمح للمشرفين على وضع السياسات الداخلية والخارجية بمقارنة عدة فرضيات والتأكد من سلامة التصورات وتحضير سيناريوهات لاحتمالات المستقبل في عالم سريع التغير، والتقليل من المفاجآت عن طريق التوقع وتحضير الأجوبة المناسبة في مجالات الأمن والدفاع وشؤون الإقتصاد السياسي والثقافة والإعلام إلخ. . . . .

نعتقد أن من أسباب تفوق الأطراف الشمالية من حوض المتوسط في الماضي والآن هو أنها تعرف عنا أكثر مما نعرف عنها، بل إن الكثير مما نعرفه عن أنفسنا هو صنع تلك الأطراف نفسها وأحيانا بتوظيف خبرات من المستعمرات السابقة والجزائر بوجه خاص.

لقد أدى التحجر البيروقراطي والمقاربات التكنو بيروقراطية وضعف التنسيق بين القطاعات بسبب غيرة كل قطاع على ما يعتبره ممتلكاته الخاصة (وكأن الدولة مجموعة من السلطنات المتجاورة!) أدى كل ذلك إلى اعتبار التسيير الروتيني يوما بيوم، وكأنه قمة الأداء الجيد (Pérformence) وتحريف شعار المهنية الذين يعني الإختصاص والخبرة والاتقان وتحويله إلى احتكار للوظيفة وتركيز الإهتمام على ما توفره من فرص أو امتيازات وتجاهل ما تتطلبه من جهد وكفاءة، وبذلك أصبحت المهنية(Proféssionalisme) تعني تجميد الوظيفة وغلقها (Carriérisme).

لا نريد أن نلوم الغير على ما نعانيه من مصاعب على عدة جبهات وخاصة منذ 1986، ولكن يبدو لنا أن أطراف القوس اللاتيني وخاصة فرنسا تعامل الجزائر بطريقة قاسية، فأكثر الضغوط السياسية تأتي من هناك (فرض ما يشبه الحصار على الجزائر)، والإقتصادية (المديونية والجدولة وسوقنا المفتوحة بلا منازع للتجهيزات والمصنوعات) والاجتماعية الثقافية (معاناة مهاجرينا، والإجراءات المهنية التي يواجهها مواطنونا الذين ينتقلون الى تلك البلدان، فضلا عن القصف الاعلامي والاستقطاب الثقافي المشبوه)

نحن على يقين بأن عمليات الضغط والاضعاف والزعزعة Destabilisation إنما تستهدف تعطيل مؤهلات الجزائر، وتجميد ثوابت قوتها الذاتية (Constantes de puissance)حتى لا يبقى لها سوى حل واحد هو التكيف بالاندماج السلبي (Integration-adaption) في الآليات الجديدة للنظام الدولي بالصيغة التي يفرضها الشركاء في الاحادية القطبية ويطبقونها بأنانية وتجبر عن طريق ما يسمونه التدويل الشامل للاقتصاد (Mondialisation de L'économie) وتغريب العالم ثقافيا (World cultural Wester-misation) والغزو عن طريق الرازيا (Razzia) للأسواق وفق النظام الجديد للمنظمة العالمية للتجارة (WTO) (عوضت القات GATT) التي أسدل عليها الستار تحت زحف الليبرالية الأكثر شراسة وتوحشا منذ منتصف القرن الماضي.

في اللعبة الجارية شرق المتوسط وحول الخليج تقود الاحادية القطبية عملية ادماج سياسي أمني اقتصادي لتنصيب شرطي مدجج بالسلاح ومدعم باللوبي الصهيوني العالمي المهيمن على مصادر المال والسلاح وهيئات القرار وأجهزة الاعلام، احتفل الضحايا بذلك التنصيب في مؤتمر مدريد سنة 1991 وتوهموا أن أطروحة الارض مقابل السلام تعني تنازل الأقوى عن مكاسب العدوان والسلب والنهب بمراسيم تشريفاتية، انها لغفلة واستغفال تتجاهل المضاعفات التاريخية والراهنة لعلاقات القوة (Rapports de force) في وضعية صراعية معقدة، فهل يعتقد البعض أن السلام هو صفقة لتبادل العقارات؟ ألم يتبادر إلى الذهن ان اسرائيل الدولة الأصولية الأكثر تطرفا في المنطقة تريد الأرض والسلام والبترول وعائداته وأسواق ما أصبح يسمى الشرق الاوسط وشمال افريقيا حسب خريطة سايكس-بيكو، ولكن هذه المرة تحت الهيمنة الكونية الامريكية (Pax Amerciana).

ذلك جزء فقط من اللعبة أما جزؤها الثاني فيتمدد الى الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث التقت الاطراف المتقابلة من الجهتين في لقاء برشلونة في نوفمبر من سنة 1995 لرفع بعض الالتباسات والتحاور حول بعض الاشكاليات ولكن حوالي سنة بعد ذلك يبدو أن هدف الجيران الشماليين هو وضع حزام أمني وقائي ضد الهجرة ومخاطر الإرهاب الموجود أصلا في داخل أراضيها من جزيرة كوريسكا الى الباسك على سفوح جبال البرينية، بالاضافة الى تهريب اليورانيوم المشع وتسويقه من موسكو وأوكرانيا الى فرانكفورت وروما، والعنف الدموي الانتقامي الذي تقوم به شرائح كبيرة من المجتمع أقصاها رأس المال بلا رحمة من دولة الرفاه.

باستثناء التصريحات والوعود الرنانة، والتصفيق لما يسمى التصحيحات الهيكلية (Ajustements structurels) لم يظهر لحد الآن ما يدعو للتفاؤل وتصديق الكلام المعسول، ان الذي نسمعه ونشهد تطبيقه، وأحيانا بكثير من الادعاء (Arrogance) هو مقولة حق التدخل (Droit à l'ingérence)،

اما التعاون النزيه والمتوازن وحق الاختلاف (Droit à la différence) فهو حبيس ديباجات المواثيق الأممية، في انتظار التزام الأقوياء بحد أدنى من الاخلاقية في الممارسات السياسية وتحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية.

التحفظات السابقة على ازدواجية الخطاب والتناقض الصارخ بين اعلانات النوايا والممارسة الفعلية لدى الاحادية القطبية وشركائها على شمال المتوسط لا يعني الدعوة الى الانكماش أو الرفض السلبي للآخر فالموقع المتوسطي يفرض على بلادنا تعبئة شاملة لامكانياتها وديناميكية سياسية- دبلوماسية متواصلة لمواجهة التحديات المطروحة علينا منذ أمد طويل.

التعبئة والدينامكية تعني فيما تعنيه أن لا نتوقف عند مضع كلمات و إصدار بيانات عن العصرنة والتعددية والتكنولوجيا والديمقراطية وسب أضدادها والتنديد بأعدائها الوهميين أو الحقيقين، فالمطلوب هو العمل على تطوير مؤهلات الجزائر والسهر على حمايتها وجعلها ثوابت دائمة للقوة والاستقرار، وعلى هذا الاساس فإن الديمقراطية والعصرنة أو التقدم - (ونحن نفضل المصطلح الأخير لأنه يشير الى جهد وارادة ذاتية)- هي مطالب ملحة ومشروعة لأنها أفضل ضمان لتدعيم تلك المؤهلات وفعالية المؤسسات وأمن الدولة التي يحميها الشعب وتحميه، ولكنها تبقى على أي حال مناهج وأدوات ليس لها « كتالوق» (Catalogue) واحد في كل المجتمعات، وفي بلادنا تتداخل الحرية والعدالة والتقدم وتعتبرها الأغلبية من شعبنا مواصلة لمشروع التحرر الذي اتضحت منطلقاته وأهدافه خلال ثورة نوفمبر 1954.

خلاصة

يسمح التوصيف الجيوسياسي والتاريخي لموقع الجزائر وتجاربها السابقة والحديثة العهد باستخلاص مجموعة من النتائج العامة نضعها في السياق الراهن والتحولات الجارية في المحيط الدولي وذلك على النحو التالي:

1- الجزائر قلب المغرب الكبير، هي امتداد حضاري بمشتركات وخصائص مع العالم العربي والاسلامي، وهي كذلك بوابة افريقيا جنوب الصحراء والنافذة الكبيرة على المتوسط.

بالاضافة الى تلك المعطيات الجيوسياسية تمتلك الجزائر ذخيرة هائلة مادية ومعنوية لم يوظف سوى جزء صغير منها وأحيانا وفق المنظور المؤقت والقصير المدى حسب اجتهادات لم تخضع دائما لاستراتيجية متكاملة، يتم تمحيصها داخل المؤسسات المعنية ويشارك فيها العلماء والمفكرون وكل ذوي الخبرة والكفاءة.

2 - إذا كنا نأسف على فساد التسيير وسوء التقدير وننتقد جوانب من حصيلة التنمية في كل عشرية لأنها لا ترقى إلى مستوى طموحات شعبنا وتضحياته فإن الذي نأسف له أكثر هو إهدار رصيدنا الكيفي الذي يتمثل في الكفاءات الجزائرية المتواجدة لأسباب كثيرة خارج التراب الوطني، وتلك الموضوعة في « الثلاجة» لأسباب لا علاقة لها بالكفاءة والإنضباط المهني وكان من المفروض أن تكون « خزانا » احتياطيا للدولة بغض النظر عن السلطات المتعاقبة.

تعد الاطارات من الشباب والكهول العاملة أو الموجودة في الثلاجة بالآلاف من المختصين في العلوم والفنون التطبيقية والآداب واللغات بالإضافة الى التجربة الهامة في ميادين الدبلوماسية والعلاقات الدولية، تجمع كل ذلك الرصيد نتيجة لاستثمار واسع النطاق في قطاع الموارد الانسانية، وفي مدة قصيرة، إذا تذكرنا ان الجزائر قد عادت الى المسرح الدولي قبل أقل من أربعة عقود أي عندما بلغت ثورتها أسماع العالم واستحقت تضحيات شعبها التنويه والإعجاب.

3- إن المكانة الجيوسياسية للجزائر ودورها التاريخي في الدفاع عن السلم والتقدم، لا يمكن ان يستمر ويتدعم إلا ضمن دولتها الوطنية القوية بإسلامها وثقافتها العربية الامازيغية.

ينبغي على جيلنا الحاضر والأجيال القادمة، ان تعمل بلا هوادة، لكي لا تتعرض بلادنا مرة أخرى لفاجعة 5 جويلية 1830 التي كادت تخرجنا نهائيا من التاريخ وتحولنا إلى بقايا لجنس منقرض تقدم آثاره في المتاحف الاثرية، رهاننا الحقيقي يبدأ من بناء مؤسسات ديمقراطية تعكس خصائص شعبنا كما هو عليه في الواقع، صامدا أمام العواصف، وعلى استعداد للتضحية ومواجهة التحديات الكبرى وليس ريشة في مهب الرياح تتلون حسبما يراد لها أن تكون في مخابر النظام الدولي، في تلك المؤسسات ينبغي توظيف الخبرة والذكاء والوطنية وفتح باب الإجتهاد الديمقراطي لتطوير الحاضر ووضع استراتيجية بعيدة المدى وقابلة للاثراء والتعديل حسب رغبات الأمة وحاجات الدولة.

4 – الجزائر بلا ثورتها وتراثها الحضاري العريق والمميز، هي بيدق صغير في الشمال الافريقي لا يختلف كثيرا عن البيادق الكثيرة المنتشرة هنا وهناك، وعلى الرغم من التواضع الذي تفرضه تقاليدنا وأخلاقياتنا وحالة الاضطراب الموقت والخطير في نفس الوقت على بلادنا فنحن نستبعد أن يكون بلد بهذا الموقع الجيوسياسي والرصيد التاريخي والامكانيات المعتبرة، مجرد بيدق (Marionnette)، أو كلب حراسة في خدمة المصالح الجهوية والكونية للقوى المتوسطة والأحادية القطبية التي تشرف على إعادة هيكلة مناطق النفوذ، وتوزيع الأدوار داخل المنطقة وعلى مستوى العالم.

يعتز الجزائري العادي بانتمائه لوطن المقاومة والصمود لم يتبرع عليه أحد بوطن أو بجنسية، لقد استعاد انتماءه الحضاري التاريخي السياسي بأفدح ثمن، ومن السخافة ان يوضع تعسفا كحجرة شطرنج في خانات النفوذ والهيمنة الاستبدادية لأطراف وراء المتوسط أو حلف المحيط الأطلسي.

إمسح جبين أي جزائري أو جزائرية من الناس العاديين المتواجدين داخل البلاد وخارجها فستجد أن « الخصوصية » الجزائرية هي أوضح القسمات عند الأغلبية الساحقة، لا يغير الحديث عن الاختلاف الثقافي (Héterogéneité

Culturelle) والاثنولوجي المزعوم بين السكان من هذه الحقيقة شيئا، انه صراع جانبي مختلف لإشغال الجزائريين بعضهم ببعض وتشتيت النخب الوطنية تمهيدا لاستنزاف الجزائري في معارك هامشية وإضعاف الجميع في زمن تتوحد فيه قارات بأكملها ولا يتحدث أحد عن التباين والحروب التي سالت فيها دماء غزيرة!

5- لا يرجع النجاح المؤقت للنظام الدولي لتفوقه الاستراتيجي فحسب ولا لتضامن أعضائه الفاعلين على حساب المنطقة الأفرو عربية الاسلامية المهمشة فقط، وإنما يرجع كذلك لاستسلام الضعفاء لضعفهم وهشاشة أوضاعهم الداخلية لأسباب كثيرة بعضها من آثار التخلف الموروث والمتراكم وبعضها الآخر ناجم عن الأنظمة السياسية المهلهلة والاشعبية التي زادت من حالة التردي والتبعية المشينة.

6 - لا بد من التنبيه الى أن ثوابت القوة ومؤهلات التأثير ليست أكثر من امكانيات (Potentiels) يمكن أن تبقى في حالتها النائمة، وقد تتعرض للتعطيل، بل قد تجعل بلدا يتوفر عليها فريسة للمطامع والتحالفات التآمرية وخاصة عندما تعجز مؤسسات الدولة عن القيام بدورها ويفتقد المجتمع معالم (Repéres) المرجعية المشتركة وتفتقد الأمة القيادة الكفأة والشجاعة التي يستخدم تلك الامكانيات بحكمة وعقلانية وتسهر على مكانة الدولة في محيطها الجيوسياسي الجهوي والدولي وتحافظ على مصالحها الجيو الدائمة.

7- تجتاز ثوابت القوة الجزائرية مرحلة كمون ظرفية أشرنا لبعض أسبابها فيما سبق، غير أن مؤهلات الفعالية والتأثير ليست مؤقتة، إنها امكانات دائمة في مقدمة تلك المؤهلات الروح المعنوية للأمة فقد تمتع شعبنا حتى في أحلك الظروف بمعنويات عالية هي مزيج من الارادة والأمل.

ودون أن نستهين بالمخاطر المحدقة ببلدنا في هذه المرحلة من تاريخنا، أو نقلل من التحديات والامتحانات التي تنتظر مؤسسات شعبنا ونخبه وقياداته الفكرية والسياسية نقول إن للجزائر مسؤوليات تتجاوز حدودها الجغرافية وتتمثل في حماية مجالها الحضاري الأفرو عربي والمساهمة الفعالة في تشييد الوحدة المغاربية التي تمثل بالنسبة لبلادنا خيارا استراتيجيا يستحق كل الجهد والتفاني في عالم التكتلات الكبرى من حولنا.

من مسؤوليات الجزائر كذلك دعم القضايا العادلة في المنطقة وعبر العالم، والعمل على مد جسور التعاون المتكافىء مع جيراننا على الضفة الأخرى من المتوسط، ودول الشمال المصنعة، والسعي لتنشيط التعاون جنوب جنوب ابتداء من الجوار المغاربي والعربي الافريقي الى القوى الاقتصادية الجديدة جنوب شرقي آسيا والمحيط الهندي.

إن الانحياز للحق والحرية والسلام ليس تدخلا، ولا طلبا للهيمنة والتدخل، فتجربة الجزائر التاريخية تجعل من شعبنا نصيرا طبيعيا لكل مظلوم يستجير به، ولا يقبل أبدا ممارسة الظلم والعدوان على غيره أيا كانت الذرائع والأسباب.

الدبلوماسية بين الأمس واليوم

الأستاذ: صالح بن القبي

مقدمة

إن كلمة الدبلوماسية مقتبسة أصلا من « دبلوم » وهي تلك الوثيقة التي تسلم لكل مكلف بمهمة شهادة على صحة تكليفه بها فيحظى بثقة المبعوث إليه فيوفر له التسهيلات الضرورية لأدائها على الوجه المطلوب.

والديبلوماسية في الحقيقة قديمة قدم الإنسان اعتمدتها المجتمعات البشرية لتنظيم علاقاتها بينها على أسس تكفل لها التعايش المنظم المستقر.

وكانت البعثات الدبلوماسية في أول عهودها مهمات محدودة الأهداف موقوتة الآجال يلجأ إليها السادة والملوك لإبرام سفقة تجارية أو لعقد زواج أو فض نزاع أو للتوقيع على حلف وتنتهي بإنتهاء المهمة المكلفة بها.

وقد تأتي الدبلوماسية استئنافا لحروب طويلة مستعصية فتحقق لأطرافها بالمفاوضة والحوار الهادىء ما استعصى عليهم بالدمار والتفتيل والتشريد. ولا يكتفي المتفاوضون في أغلب الأحيان بإيجاد الحلول للمواجهات القائمة بل يحاولون بنفس المناسبة تصفية الأجواء من كل ما يمكن أن يشوبها مستقبلا من خلافات محتملة. وتتعهد الأطراف المتعاقدة على إحترام مضمون الاتفاق شكلا ومضمونا وكل إخلال يبنوده أو انتقاص لكرامة الساهرين على تطبيقه يؤول على أنه ترشيح لمنطق القوة من جديد.

وللدبلوماسية الجزائرية تاريخ طويل وسجل حافل بالمعالم النيرة كما أنه لا يخلو من الانتكاسات المؤلمة.

فتشييد الدولة النوميدية العظمى لم يتحقق اعتمدا على شجاعة ماسينسا وقدرته القتالية الفذة وحدها بل ارتكز أيضا والى حد كبير على حنكته ودهائه في مفاوضة خصومه وأعدائه ومراوغتهم خاصة إذا كانوا في مستوى الفيقين والرومان ومنافسه على ممالك نوميديا سيفاقص.

ومعلوم أن الدولة الجزائرية للعهد العثماني قامت على أسس تعاقدية بين الشعب الجزائري والاخوة بابا عروج قصد إفشال مخططات ملوك أوربا الصليبية وانقاذ مسلمي الأندلس من الهلاك أو الردة.

وكان لهذه الدولة نشاط دبلوماسي مميز في اتجاه العالم الاسلامي والدول الأوربية وحتى القار الأمريكية. فلم تكن اساطيل البلدان الغربية تدخل مياه البحر المتوسط الا بشروط ومقابل رسوم تسدد الى الداي عن طريق البعثات القنصلية القائمة على الدوام بالعاصمة الجزائرية.

وقد أثارت هذه السيطرة حفيظة الدول العظمي على الجزائر وزادها تجرشا عليها ثرواتها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي فاتخذ شارل العاشر ملك فرنسا من حادث دبلوماسي مفتعل سببا لتبرير غزوه للجزائر واحتلال أراضيها قرابة القرن ونصف القرن.

الدبلوماسية إبان الغزو الفرنسي

واجه الشعب الجزائري الغزو الفرنسي بكل ما يملكه من طاقات خاصة في المجالين العسكري والدبلوماسي وهذا رغم وثيقة الاستسلام التي وقعها داي الجزائر في 5 يوليو 1830 ويتخلى بموجبها عن السلطة لصالح فرنسا مقابل احترامها أملاك الأهالي ومعتقدهم وتقاليدهم.

وقد رفع لواء الدفاع عن الوطن غداة انهيار السلطة المركزية الحاج أحمد باي شرق البلاد والأمير عبد القدار بغربها.

ومعلوم أن أحمد باي كان موجودا بالعاصمة يوم إرساء أسطول الجنرال دو برمون عرض سواحل سيدي فرج وقد ساهم على رأس كوكبة من الخيالية في معركة سطاويلي وما أن أفهم خطورة العملية ومراميها الإحتلالية حتى اتجه صوب شرق البلاد يستنفر مدنها وقراها وقبائلها وأعراشها يفاوض أعيانها وقاداتها

العسكريين طالبا منهم ابرام حلف يلتزمون من خلاله بالمساهمة الجماعية في مواجهة الغزو الكاسح المحتمل ولازالت الوثيقة التي وضع عليها بهذه المناسبة رؤساء قبائل المنطقة الممتدة بين المدية والحدود التونسية أختامهم موجودة الى يومنا هذا. وللتذكير فإن إلحاح أحمد كان بايا على التيتري قبل أن يتولى بيلك قسنطينة.

وسارع في نفس الفترة الأمير عبد القادر وهو بعيد في السنوات الأولى من شبابه انطلاقا من المنطقة الغربية للبلاد الى تجهيز جيش مكتمل الجوانب واقامة دولة تتولى شؤون الأمة في جميع المجالات فكان يقود المعارك الضارية ضد أعتى جيش في أوربا ويدبر أمور الناس ويراسل الدول الشقيقة والصديقة لكسب الرهان على مختلف الأصعدة العسكرية منها والإدارية والدبلوماسية وطال صموده سبع عشرة سنة وصدى مآثر الرجل في مجالات القتال والتسيير والدين والأخلاق والآداب تزخر بها الكتب ويشهد له بها العدو قبل الصديق.

ويبقى أن الشخصية الجزائرية التي جعلت من الدبلوماسية طيلة هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الجزائر شغلها الشاغل وسمت بفنونها الى أعلى مستوياتها هو لامحالة حمدان خوجة من مواليد العاصمة جمع لنفسه من نشأته ضمن عائلة اشتهرت بالعلم والسمعة الطيبة والسلطة ومن تعليمه المكتمل الحلقات ومن تجواله عبر مختلف الأقطار المحيطة بالبحر المتوسط الإسلامية منها والأوربية ثقافة فذة وعلاقات انسانية معتبرة وتمكنا من لغات أجنبية عدة مثل التركية والفرنسية والانكليزية.

لقد عايش مختلف مراحل الغزو والإحتلال عن كتب وترك لنا عنها شهادات نابضة بالإنفعال فكان يجنب الداي في الساعات الحاسمة فأسدى له النصيحة وقام معه بدور المترجم في الاتصالات وصياغة النصوص. كما أنه تولى فيما بعد

مراقبة تطبيق سلطات الإحتلال لبنود معاهدة الاستسلام يفاوضها حول بعض جوانبها تارة ويشكو الى الحكومة الفرنسية اختراقاتها السافرة تارة أخرى وهو الذي انتزع بكثرة مراسلاته من المارشال شولنتز وزير الدفاع لذلك الوقت قرار ارسال لجنة تحقيق في جرائم جيش الاحتلال في حق المواطنين العزل من تقتيل ونهب واتلاف للأموال وانتهاك للحرمات ولتسهيل مهمة هذه اللجنة قام حمدان خوجة بتدوين أهم الانتهاكات في شبه عريضة بلغت حجم المجلد حفظ التاريخ لنا منه جزءه الأول وهو كتابه المشهور « المرأة» . وقد نشر بالفرنسية سنة 1833 تحت عنوان « لمحة تاريخية واحصائية عن ايالة الجزائر » فجاء في صيغة مرافعة ينفي فيها حمدان ادعاء بعض الضباط الفرنسيين وفي مقدمتهم الجنرال كلوزيل القائلة بأن الشعب الجزائري لا يفوق عددخ الملوني نسمة يمكن القضاء بسهولة على نصفه وادماج نصفه الثاني وفيه يذكر بأمجاد هذا الشعب تاريخا وأقواما موطنا ويطالب بحقه في الحرية والإستقلال شأنه شأن شعوب اليونان وبولندا وبلجيكا التي هي جميعا موضع عطف فرنسا ومناصرتها لحقوقها ولعله أول من صاح في وجه المحتلين قائلا « الجزائر للجزائريين» .

وحياته بعد الإحتلال حافلة بالنشاط الدؤوب خدمة للوطن والمواطنين وقد حاول مساعدة الحاج أحمد باي عسكريا ودبلوماسيا فقبل مهمة الوساطة التي كلفه بها إليه ـ على مرتين ـ الحاكم الفرنسي الدوق روفيغو وكان مرة يستغل لقاءاته بحاكم الشرق الجزائري ليزوده بالمعلومات عن الجيش الفرنسي وأسلحته وحشوده ومخططاته وليبلغ رسالاته الموجهة إلى السلطان العثماني وملوك آخرين . قصد الحصول منهم على الأسلحة والدعم السياسي .

كما كان حمدان خوجة كثير التنقلات عبر التراب الوطني وعواصم المشرق والقارة الأوربية غزير المراسلة يكرسها لشرح أوضاع الجزائر المأساوية وطلب النجدة لها وقد ذكر مرة سلطان اسطنبول في مراسلة له بما سيلقاه في قبره من

عذاب إذا ما تمادى في تجاهل مأساة الشعب الجزائري وهو القائل في رسالة أخرى لمساعدي هذا السلطان نفسه « إنني قد جاهدت بقلمي والرعية بسيوفهم فجاهدوا بألسنتكم» بتذكير خليفة المسلمين بواجباته لأزاء الجزائر.

فكان بحق ـ طيلة حياته ـ وزيرع خارجية الجزائر المنكوبة ومحاميها المخلص الوفي على الساحة الداخلية والخارجية الى أن وافته المنية بأسطنبول سنوات قليلة بعد مغادرته أرض الوطن رحمه الله وطيب ثراه.

الوضع بعد الإحتلال

حاولت فرنسا بعد ما قضت على المقاومة المسلحة للشعب الجزائري أن تستغل بعض التقاليد البالية وأن تستثمر لصالحها ـ قدوة بالعثمانيين ـ نفوذ الطرق الصوفية الواسعة الإنتشار بالجزائر كالتيجانية والطيبية والسنوسية والشاذلية والقادرية وتُكرِّسع ان امكن الحالَ الخلافاتِ القائمةَ بين مُريدهيها و « أخوانِها» لكنها سرعان ما عدلت عن هذه السياسة التي قد تُحدث ثغرات واسعة في الستار الحديدي الذي قررت اقامته حول الجزائر لعزلها نهائيا عن محيطها الحضاري العربي الاسلامي.

فالطرق الصوفية كثيرة الأنشطة والمهرجانات الموسمية « و الزَّرَدِ» يحضرها الناس من مختلف مناطق المغرب والمشرق وبلاد السودان وهي قائمة أساسا على المحبة في الله والتضامن بين الاخوان ومنها ما مركزها الأساسي بالجزائر كالتيجانية فيؤمُّها المريدون من أقطار أخرى ومنها ما ضَريحَ قُطْبِها بالمغرب أو بغداد أو دمشق كالطيبية والقادرية والشاذلية مما يوجب على الجزائريين التنقل إليها مما يبقي على اتصالاتهم بباقي المسلمين.

ولهذا حاول المستعمر القضاء على هذه الطرق الكبرى وتعويضَها بزوايا محليّة الاشعاع خاضعة لمصالحه المخابراتية تسيّرها وتجني ثمار أنشطتها المدسوسة ومما زادها اصرارا على تهميش الطرق الكبرى ما لقيته من عنت في محاولتها السيطرة

على قبائل « الطوارق» بالصحراء الكبرى فتوهمت أن تضامنهم عبر حدود المالي والنيجر وليبيا والجزائر نابعٌ عن انتمائهم المشترك الى التيجانية والسنوسية .

قضية الحج الى البقاع المقدسة

أما المشكلة الأخرى التي واجهت الإدارة الإستعمارية في سعيها الى أحكام الحصار على الجزائريين فهي فريضة الحج التي دونها لا يكتمل للمسلم دينه وهي في نفس الوقت عبادة الله وزيارة للرسول يجتمع له المسلمون من مشارق الأرض ومغاربها للتعارف والتشاور والتضامن وأخذ القرار النافع وحتى تقضي فرنسا على مشكل الحج وقضايا الإسلام جميعها فإنها وهي الدولة الثورية العلمانية المطالبة بفصل الدين عن الدولة على أراضيها قد لجأت الى إنتهاك دستورها يجعلها شؤون الإسلام في الجزائر تحت إشرافها المباشر ولهذا فبالنسبة للحج فما ان استتبَّ لها الأمر حتى منعت على الناس منعا باتا أي تردد على البقاع المقدسة في حج أو عمرة بوسائلهم الخاصة ومَنْ فعلَ ذلك كان جزاؤه الأشغالَ الشاقة بمعتقلات الموت الموجودة بكاليدونيا الجديدة أو كايان أو كابحري بقرصقة . فلا ذهاب الى الحج الا ضمن البعثات الرسمية المحدودة الحجم غير المضمونة الإنطلاقة . فكان على الراغبين في الحج أن يسجلوا أسماءهم بالبلديات فلم تُبقه القُرعةُ منهم الا من كان مضمون الجانب وكثيرا ما تُلغى الرحلة في آخر لحظة بذريعة حرص فرنسا على صحة رعاياها المسلمين أمام أوبئة مزعومة في الحجاز أو مناطق أخرى من دار الإسلام .

وهكذا كان المستعمر يحاول سد المنافذ على الشعب الجزائري ويدخُلُ احتلاله للصحراء جنوبا وتونس شرق والمملكة المغربية غربا ضمن هذا المخطط

الرهيب فلم تترك فرنسا للجزائريين الا هجرةَ الشمالِ يُنْقَلون إليها بالآلاف كَيَدٍ عاملةٍ بخسة لتنمية الإقتصاد الفرنسي أو كقرابين لسياسية العظمة التي تنتهجها في حروبها الإستعمارية أو العالمية.

واستطاع الشعب الجزائري أن يستغل هذه الهجرة المفروضة عليه وما كبَّدتُه من آلام وأرواح لصالحه. فعلى الأراضي الفرنسية نشأت الأحزاب الوطنية ومنها تعالت صرخات آلامه المسموعة وعَبْ مختلف ميادين القتال العالمية تدرب الشباب الجزائري على الأسلحة المتطورة واكتسب قدراته القتاليةَ المتميزة.

ففي هذا الإطار يدخل نشاط الأمير خالد للتعريف بالقضية الجزائرية ابان الحرب العالمية الأولى وكذا بروز حزب نجم الشمال الإفريقي المطالب بالإستقلال. وتَعَّود حزبُ الشعب الجزائري على العمل السري والتدرب على حرب العصابات.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فصار الشعب يتخذ من الأحزاب الوطنية والنقابات ومن الحركات الكشفية والطلابية ومؤتمراتها الاقليمية والدَولية قنوات لتمرير رسائلها إلى الخارج تعويضا عن جهاز دبلوماسي مفقود ثم صار للجزائر في بداية الخمسينات تمثيل خارجي ضمن مكتب المغرب العربي الموجود مَقرهُ بالقاهرة وهذا الى أن اندلعت ثورة أول نوفمبر 54 المباركة فتوزعت القيادة الأولى على رأس الولايات الداخلية والتمثيلية الخارجية. وقد أسند لهذه التمثيلية مهمة التعريف بالثورة ومبادئها وأهدافها وانجازاتها السياسية والعسكرية. وقد فتحت لها مكاتب دائمة ضمن وفود بلدان عربية حتى انتزعت من الأمم المتحدة حق الجزائر في تقرير مصيرها والسيادة الوطنية.

الطلبة والدبلوماسية

طالما تولى تنشيط الدبلوماسية الجزائرية مناضلون بسطاء وقدماء مجاهدين وأمام اتساع النشاط السياسي الخارجي للثورة وتعقيد جوانب ملفاتها القانونية والإقتصادية والعسكرية أخذت نتيجة الآنظار الى العناصر المثقفة ثقافة عالية وكادت تنحصر ـ وقتها ـ في الطلبة وتلاميذ الثانويات لقلة وفرتهم في أوساط أخرى.

ولعل أول مهمة دبلوماسية ذات شأن اضطلع بها الطلبة باسم الثورة تمثلت ف يالاتصال الذي كلف به مكتب الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مع حكومة الرئيس « قي مولي» في فبراير 1956 بالجزائر يوم محاولته تنصيب الوزير المقيم الجنرال كاترو. وترأس الوفد الجزائري بهذه المناسبة المرحوم محمد الصديق ين يحيى والجانب الفرنسي السيد كومين بصحبة السيد هيربو. وإذا لم يسفر هذا اللقاء عن نتيجة تذكر فإنه مكن ـ على الأقل ـ القيادة الثورية من معرفة إستعداد فرنسا للإعتراف بإستقلال الجزائر إذا اقتصر على الولايات الثلاثة الشمالية أما إذا تمادت الثورة في المطالبة بكامل الصحراء الكبرى فإن فرنسا كانت وقتها « مستعدة للتضحية بآخر مواطن لها لمنع تحقيق مثل هذا الطلب».

ثم سرعام ما صارت الثورة في حاجة الى طلبة يتفرغون لنشاطها السياسي الخارجي وأول تعيين من هذا القبيل مس الأخوين الأخضر الإبراهيمي والمرحوم محمد الصديق بن يحيى وقد تم إبان مؤتمر الطلبة المنعقد بباريس في مارس 1956 واتجه بعده الأخوان الى بندونغ لتمثيل الجزائر في أول ذكرى لمؤتمر بندونغ التاريخي.

ويدخل الإضراب العام للطلبة الذي تم في 19 ماي لنفس السنة في السياق نفسه أي تلبية لحاجة الثورة في عناصر تكون في مستوى الإضطلاع بالجوانب

الفنية للقتال كالمواصلات والإمداد والرماية والجراحة الحربية وبالجوانب القانونية والإقتصادية والإدارية في المجال السياسي.

وأدى الطلبة واجباتهم على الوجه المطلوب كباقي أفراد الشعب الآخرين ولقد كانت لهم مساهمة معتبرة في مختلف المفاوضات التي أدت الى استقلال الوطن واسترجاعه كامل سيادته بعد قرابة القرن والنصف من الإحتلال والكفاح المرير والتضحيات الجسام.

الدبلوماسية بعد الإستقلال

لقد أسندت الوزارة الخارجية في أول حكومة جزائرية مستقلة الى المرحوم محمد خميستي وكان قبلها من قياديي الحركة الطلابية وتولى معه مختلف مناصب المسؤولية في نفس الوزارة زملاء له سابقون من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين فكلفهم بالديوان والأمانة العامة ورئاسة الأقسام وفات لمعظمهم أن اشتغلوا قبلها في مصالح الحكومة المؤقتة أما الباقون فهم بين مسرح من جيش التحرير ومفرج عنه من معتقلات العدو.

وفي الحقيقة فلا أحد من هؤلاء ولا من هؤلاء يتمتع بالمؤهلات التي تقتضيها المهنة الدبلوماسية بالمعايير الدولية ولا بشروط الارتقاء بها الى ما عرفته الدبلوماسية الجزائرية طيلة سنوات. فأغلبهم حقا جامعيون ولكن بلا اختصاص كُلفوا بمهمة فعزموا على انجاحها كما فعل اخوان لهم في ميادين اختصاص أخرى بالكد والجد والمثابرة.

وتحضرني بهذا الصدد قصة أحد رواد المهنة في تجربته الأولى فكنا بجامعة الجزائر وعين من طرف التنظيم بمعية ثلاثة طلاب آخرين للمساهمة في مخيم صيفي مختلط نظمته بكريسيكا في يوليو 55 جمعية لطلبة كاثوليك وكان القصد من المساهمة التعريف بالقضية الجزائرية وهي في بدايتها يشوب مبادئها الكثيرَ

من الغموض والتشويه والحرص هذا الأخ الوفاء المطلق بالتكليف فما كان يلتقي بأحد المساهمين في المخيم شابا كان أو فتاة الا وحدثه عن القضية لا يعرف في هذا السبيل راحة ولا تنويعا في المواضيع ولا رأفة بمن يخاطب فلم تمر الا ايام قلائل حتى صار الجميع يلقبونه « بالسيد القضية الجزائرية» monsieur la cause algérienne فلم تُثنه المذاعبةُ عن مهمته المقدسة وأكسبه اخلاصه لها في نهاية الأمر عطف الجميع ومكنه من تمرير الرسالة على أكمل وجه .

ولي شخصيا في ممارسة الدبلوماسية وبأول عهدي بها قصصٌ ومغامرات فقد باشرتها ضمن أول طاقم لوزارة الخارجية وهذا بعد أربع سنوات من الإعتقال من دون أية معرفة للإدارة أو تأهيل مهني أو حتى تأقلم على الحياة العادية وتوليت عملي كمدير للقسم الثقافي والفني والإجتماعي وشاءت الصدف أن تكون أول مهمة أكلف بها بباريس للمشاركة في الجمعية العامة لمنظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة UNESCO وترأس الوفدَ الجزائري وقتها السيد عبد الرحمن بن حميدة بصفته وزيرا للتربية وهو من المحكوم عليهم بالإعدام لم يغادر الزنازن الفرنسية إلا منذ أيام قلائل فكنا كلما دخلنا مقر المنظمة وحيانا بأجبهَّةِ الشرطيان الفرنسيان القائمان ببابها تملكنا الضحك لأن عضوا من الوفد أخرج لهما في أول « دخلة» لنا لقصر اليونسكو بطاقة التعريف في حركة آلية أورثته اياها سنواتُ الإضطهاد الطويلة فكنا نجد في هذه التحية نكهة الحرية الحقة ونشوة الإنتصار.

وهكذا أخذنا نتدرب شيئا فشيئا على أسرار المهنة بالممارسة ومراجعة من فاتنا بالتجربة من الزملاء أو بعض ممثلي الدول الشقيقة والصديقة ولقينا لدى الجميع العون والنصيحة وقابلنا هذا الجميل بالشكر والإمتنان دون أي حرج أو مركب ساعين في نفس الوقت الى مراجعة المصادر المكتوبة ذات الإختصاص متحاشين سؤال الناس الحافا ساعين دوما إلى الأحسن .

ويطيب لي أن أُذكِرُ في هذا الشأن الطلبة الموجودين بيننا في القاعة أن ما كان مسموحا به بالأمس لممثلي شعب حديث العهد بالسيادة مرفوضٌ اليوم كما أنه من غير المقبول من الدبلوماسي في كل زمان ومكان جهلهُ لأوضاع بلده أو محاولته اخفاء جهله لموضوع بالتمويه أو الكذب لأن الإحترام الذي يحظى به الدبلوماسي نابع أساسا ـ على كس ما يعتقده الكثير ـ عن صدق كلمته فهو منبع المعلومات الرسمية عن كل ما يتعلق ببلد ومصدر الأخبار الموثوق بها عن بلد الإقامة بالنسبة الى السلطات الوطنية . ومهما يكن الأمر فالإعتراف بجهل أفضل بكثير من التورط في مغالطة وكان الناس وحتى الأشقاء العرب منهم يجهلون كل شيء عن الجزائر والجزائريين .

وأذكر أني كنت في يناير **1963** بالجامعة العربية في أول دورة تساهم فيها الجزائر وهي كاملة السيادة على رأس وفد ثقافي واحتفاء بالحدث لقينا ترحابا صادقا من الأمانة ومن الوفود وعينت مقررا للندوة ولكني لقلة خبرتي وحتى أجد متسعا من الوقت للتعرف على القاهرة التي طالما تمنيت زيارتها فضلت أن أنيب عني عضوا من الوفد ـ الشاعر صالح خرفي ـ فهو لا محالة افصح وأدرى بمصر لطول اقامته بها وظن رئيس الندوة السيد يحيى الخشاب وهو أستاذ سابق لشاعرنا أنما تخليت عن مهمة المقرر لجهلي للغة العربية كما كان شأن العديد من المسؤولين الجزائريين وقتها فاتجه في الحين الى الوفود المساهمة يُذكّرهم بواجب العرب جميعهم مساعدة الجزائر على إحياء لغة الضاد في ربوعها فقمت بدوري وفي كلمة مرتجلة شكرت له لفتته الكريمة وللحضور حُسنَ مشاعرهم نحو الوفد والوطن وما انتهيت حتى اتجه صوبي قائلا « أمرك غريب يا هذا فإني قصدتك بكلامي ظنا مني أنك لا تتكلم العربية لاسيما بعدما علمت أنك في أول زيارة لك لبلد عربي» فلما صارحته على رؤوس الملاء بالأسباب الحقيقية لتنازلي في حق زميلي وتيقين الجميع أن الناس بالجزائر لا يزالون يستعملون العربية في تعاملاتهم

اليومية ويعلمونها لأولادهم رغم محاربة المستعمر لها زادت حفاوتهم بنا وآل السيد الخشاب على نفسه أن يستضيف كامل الوفد الجزائري على مائدة الفطور بمنزله وكنا في بداية شهر رمضان.

وقد فسر بعض المحللين النشاط المتميز للدبلوماسية الجزائرية بعد الإستقلال وفي عهد الرئيس الراحل هواري بومدين بروح التعويض التي أراد بها الشعب الجزائري استدراك ما فاته منها طيلة فترة الإستعمار وهذا الطرح صحيح ولكنه غير كاف لأن كل نجاح لنشاط سياسي على الساحة الدولية يقتضي حتما أوضاعا داخلية سليمة وكانت وقتها الإنجازاتُ بالجزائر متواصلة في الميادين السياسية والإقتصادية والثقافية وكان الإيمان بتطويرها الى الأحسن يتقاسمه الجميع واستطاعت الثورة أن تنتقي لها نخبة من الدبلوماسيين المحنكين أمثال السادة محمد يزيد عبد القادر شنذرلي، محمد بن يحي، مالك رضا الخ... فاستثمروا واقع البلد الواعد والظروف الدولية المواتية وحرص القيادة إحاطة كل ملف من الملفات الدولية الهامة بالتحضير الجاد بمساهمة ذوي الإختصاص لإعطاء صورة مشرقة للوطن وفض العديد من مشاكله ومشاكل البلدان النامية وصارت كلمة الجزائر مسموعة ورسائلها في المحافل الدولية يترقبها الجميع في المناسبات الهامة وتحظى بتقديرهم.

إنجازات الدبلوماسية الجزائرية

وتمكنت الجزائر هكذا أن تحقق لصالحها وصالح كافة البلدان النامية في مجال النشاط الخارجي السياسي منه والإقتصادي والثقافي حصيلة معتبرة في أقل من عقدين على عودتها الى الساحة الدولية معتمدة على طيب سمعة ثورتها المظفرة وجدية برامجها ومصداقية جهازها الدبلوماسي وتحركه الدؤوب.

ولقد فهمت الجزائر في خضم الحرب الباردة وانقسام العالم الى معسكرين متصارعين تُحولُ دون دخولها في المواجهة الشاملة موازنةُ الرُّعبِ والفناء أهميةَ تكتّلِ دولِ العالم الثالثه وضرورةَ تحركها المنسق المتضامن. فخصت لهذا الغرض عملية تنقيح أجواء الجوار وبعث التعاون المثمر مع البلدان المحيطة بها بكامل عنايتها كما كانت توظف باستمرار للصالح العام مختلف انتماءاتها الطبيعية المغربية والمتوسطية والعربية والإفريقية.

ومن أهم إنجازات الدبلوماسية الجزائرية على سبيل التذكير لا الحصر.

ـ عدد المؤتمرات السياسية والندوات الإقتصادية والمهرجانات الثقافية والرياضية التي استضافتها الجزائر على أراضيها ومنها مؤتمر القمة للبلدان غير المنحازة المشهود (1973) والقمة العربية بحضور القارة السمراء في شخص رئيسها الدوري وقتها الرئيس الزائري موبوتو (1974) والمهرجان الثقافي الإفريقي (1969) ومجموعة السبعة والسبعين في عدة مناسبات.

ـ المساعي الجزائرية الحميدة التي سمحت بتسوية المقاطعة بين المغرب وموريتانيا سنة 69 وحالت دون تفجير الأوضاع بين تونس وليبيا بعد فشل مشروع الوحدة بين البلدين (1974) وصدت الرئيس المصري الراحل السادة عن غزو الجماهيرية (1975) وبفضل نفس المساعي وفي نفس العام وجدت الخلافات الحدودية المتأزمة بين الرئيس العراقي صدام حسين وشاه ايران حلها السلمي كما تراجعت الولايات المتحدة عن غزو الجمهورية الإسلامية بعدما احتل الخميني سفارتها في طهران واحتجز الطلبة ممثليها الدبلوماسيين فيها عام 79.

ـ ومعلوم أن الصراع العربي الصهيوني والقضية الفلسطينية بالذات لم تلق طريقها الى فهم الرأي العام الإفريقي والغربي والعالمي الا بعدما أزاحت عنها المساعي الجزائرية مفهومها العرقي وأعادت إليها طرحها الحقيقي المتمثل في استعمار استطاني جائر وإحتلال لأراضي دول ذات سيادة وأكسبتها تأييد القارة

سمراء التي رغم طول معاناتها من التمييز العنصري والإستغلال كانت أميل الى الكيان الصهيوني منها الى الشعوب العربية ضحية دعاية غربية مغرضة تلحق بهم ظلما وصمة النخاسة القائمة عليها رفاهية زعيمة العالم الحر مرة من أعلى منبر الأمم المتحدة وانتزاع الإعتراف الأممي بمنظمة التحرير الفلسطينية كعضو ملاحظ في ظل الرئاسة الجزائرية للجمعية العامة.

ـ وفي المجال الإقتصادي كانت الجزائر من رواد الحركة المطالبة بإقامة نظام عالمي جديد أكثر انصافا للدول النامية فبادرت سنة 67 الى استعادة ملكيتها لثرواتها المعدنية ثم سنة 71 الى تأميم احتياطيها من المحروقات وأكسبت شعوب العالم حق بسيط سيادتها على مجمل مواردها الطبيعية من خلال الخطاب الذي القاه الرئيس الراحل في الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 74 باسم حركة بلدان عدم الإنحياز بصفته رئيسا لها.

واستفادت الدول الأخرى من تجربة الجزائر ومساندتها المادية والبشرية في استعادة ملكيتها لثرواتها الطبيعية وحرية تصرفها في كل شؤونها بما فيها الدبلوماسية والعسكرية كما فعلت مثلا موريتانيا عندما ألغت سنة 1973 معادتي الدفاع والتعاون الدبلوماسي المبرمتين مع فرنسا وأممت بعدها بعام مناجم حديد الزويرات التي تمتلكها شركة MIFERMA المتعددة الجنسيات.

وفي حقل الثقافة وفقت الجزائر في التقريب بين العالم العربي والقارة السمراء من خلال المهرجان الثقافي الإفريقي الضخم الذي أقامته على أراضيها وساهم فيه سويا عرب وأفارقة من ممثلي الأداب والموسيقى والرقص والرسم والنحت الخ... كما استطاعت اعتمادا على نفس التضامن العربي الإفريقي أن تجعل من اللغة العربية لغة تداول وعمل في كل الهيئات التابعة للأمم المتحدة.

وفجأة تتدهور أسعار المواد الأولية ـ المورد الأساسي ـ للدول النامية وتتدهور معها الأحوال الإجتماعية فتعم مظاهر السخط والإحتجاج الشعبية وتعجز

الحكومات في محاولاتها التصدي الى الأزمة الخانقة تحت وطأة المديونية وتآكل هيبة الدولة ومفهوم السيادة الوطنية وتفاقم افرازات العولمة.

وتشهد الجزائر صبيحة 5 أكتوبر 88 لأول مرة أحداثا دامية ايذانا بنهاية عهدة من الإستقرار والسلم المدني والطموح في الغد الأفضل والدخول في دوامة من العنف الأعمى والتخريب الهمجي والمساومات السياسوية وضغوط اقتصادية متزايدة وتحرشات خارجية وتهديدات بالتدخل الأجنبي المتكررة في غياب شبه مطلق لأي مظهر من مظاهر العطف، والتفاهم والتضامن المعهودة بين ذوي القربى في البأساء والضراء.

آفاق السياسة الخارجية للجزائر

ومما لاشك فيه أن الأزمة المتعددة الجوانب التي واجهت الجزائر طيلة التسع سنوات الماضية قد أساءت الى سمعتها وكادت تقضي على مكانتها جهويا ودوليا وشهد العالم في هذه الفترة من تاريخه تغييرات جساما لم يكن لبلدنا فيها دور يذكر ومنها قيام النظام العالمي الجديد الواحدي القطب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وهناك أزمة الخليج وتشرذم العالم العربي في وقت صار فيه للتجمعات الإقتصادية الأوربية والآسيوية والأمريكية وجودٌ نشط مؤكَّد تنتظم ضمنه علاقات أعضائه مع الأطراف الخارجية فلم يبق للجزائر طيلة سنوات كلمة تسمع ولا دور مضمون المفعول على مجرى الأحداث تغيبت الوفود والمؤتمرات عن عاصمتها وتقلصت مساهمة الوفود الجزائرية في الملتقيات الدولية لايرد ذكرها في وسائل الإعلام الدولية الا من خلال عمليات التقتيل والتدمير اليومية الجارية عبر مناطقها أو محاولات التدخل الأجنبي في شؤلنها الداخلية بل هنام العديد ممن نصبوا أنفسهم اختصاصيين في الشؤون الجزائرية من سارع الى الحكم عليها بالإنشطار والزوال النهائي فلم يعد يرعى لها حسابا ولا يعبأ بما يقوم بها شعبها من

مجهودات جبارة للقضاء على ظاهرة العنف وإقامة مجتمع يتمتع بنظام سياسي وإقتصادي وإجتماعي يقضي نهائيا على أسباب الأزمة وكل ما يمكن أن يساهم في انبعاثها من جديد.

فإن الإمتحان المأسوي الذي مرت به الجزائر مؤخرا أكسبها لا محالة مزيدا من الوعي وزادها معرفة بمحيطها وتقديرا لبعض المظاهر والجيهات ومدى تأثيرها على الناس ومجرى الأحداث فإنها لم تكسب الرهان الا بتماسك شعبها وتحركها المتكامل الجوانب لا في المجال الأمني وحسب ولكن وقبل كل شيء للقضاء على الإستبداد السياسي وأسباب استفحال الأزمة الإقتصادية والإجتماعية.

فهي تمتلك اليوم تجربة فذة في مجال ظاهرة العنف والجريمة المنظمة وأهدافها وطرق عملها وشبكة تنظيمها وطرق التصدي لها وهي في الوقت نفسه واعية بأن الوسائل الأمنية وحدها غير مجدية للقضاء عليها نهائيا في غياب مجتمع مسؤول يتولى مصيره بنفسه من خلال مساهمة المواطن في صنع القرار مباشرة أو عن طريق ممثليه في مختلف المجالس المنتخبة ضمن نظام يعتمد التعددية والتداول على السلطة.

كما أن محنتها وقراءتها للأحداث العالمية المستجدة في ظل العولمة جعلتها على يقين بأن المستقبل للتجمعات السياسية والإقتصادية الكبرى وللعمل المشترك المتضامن لا مجال للبقاء فيه لأي بلد يفضل العزلة ولو كان في حجم الولايات المتحدة مساحة وعددا وامكانيات.

وموقف العالم من الجزائر في تحسن مستمر فطول صمودها أمام العنف الذي أخذ يكتسح المعمورة جعل باقي الدول تدرك أن الظاهرة ليس خاصة بها ولا هي نتيجة نظامها المؤسساتي أو تصرفات ادارتها كما طالما ادعته مصادر مغرضة أو متعجلة الحكم ولكنها ظاهرة عالمية تتقمص مبادىء دينية هنا وايديولوجية هناك

لضرب استقرار الأنظمة القائمة والاستحواذ على الساحة الدولية لقضاء مآرب مدبريها.

فعلى الجزائر اليوم وقد استكملت اقامة مؤسساتها أن تباشر اعادة انتشار وجودها الدولي على مراحل حسب الحاجة والإمكانات المتوفرة وأن يندرج هذا العمل في اطار دوائر انتماءاتها الطبيعية وهي اتحاد المغرب العربي والساحة المتوسطية والمشرق العربي والقارة السمراء مع التركيز في نفس الفترة على دول ذات شأن موزعة عبر القارات تختار لقدراتها التبادلية وحسن استعدادها للتعامل الثنائي تذكر منها على سبيل المثال كندا والولايات المتحدة في القارة الأمريكية الصين واليابان وكوريا الجنوبية في آسيا وجمهورية افريقيا الجنوبية ونيجيريا في القارة السمراء دون أن ننسى روسيا الإتحادية.

ومعلوم أن حجم المبادلات مع الاتحاد الأوروبي قد تطور مؤخرا تطورا ملحوظا حتى اثناء الأزمة خاصة في مجال المحروقات وبلغ مستوى قد يقتضي تصحيحا حتى لا ينقلب إلى استحواذ وسيلة ضغط سياسي ظهرت ملامحه في شهر رمضان المنصرم عندما استفحل العنف وطالبت أبواق أوربية بتحقيق دولي.

أما دائرة اتحاد المغرب العربي فهي شبه مشلولة تراوح أنشطتها مكانها في غياب حل نهائي لقضية الصحراء الغربية ونظرا لطريقة أخذ القرار فيها الموكول الى المجلس الرئاسي ولاجماع أعضائه.

وكذا الأمر بالنظر الى القارة الإفريقية فهي هامة ولكن أوضاعها ومدى تأثرها بالأزمات المتعددة الأوجه التي تعاني منها تجعل كل تعاون مع أعضائها يقتضي امكانيات مالية وفنية تعوز الجزائر في ضروفها الراهنة باستثناء الدول المتاخمة كالمالي والنيجر فهي تستوجب عناية خاصة على الدوام.

ويبقى المشرق العربي الذي لم يكن يحظى باهتمام الجزائر في الماضي حيث لم يكن لها فيه وجود يذكر تجهل وضعه الحقيقي ولا يعلم عنها الا صدي ثورتها في

الماضي وسلسلة مجازرها الرهيبة حاليا فقد تجد في التعامل معه مجالا للدعم والانتشار خاصة وان المشرق شهد هو الآخر تغييرات هامة في جميع المجالات أكسبته أزمة الخليج خبرة ووعيا بضرورة العمل العربي المشترك والتفتح على مطالب الشعوب وافساح المجال أكثر أمام المجتمع المدني خاصة وأن مظاهر العنف والتطرف أخذت تطاول أوضاعه.

وان التجارب الجارية حاليا في مجال التعاون الثاني مع كل من الأردن وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات وغيرها ونتائجها الإجابية لتبشر بإنطلاقة أشمل تنعش اقتصاد الجزائر وتدعم مكانتها في اتجاه باقي شركائها وتعطي الوزن المنشود لمنزلة العالم العربي وتجعل تحركاته على الساحة الدولية أكثر فاعلية ومصداقية.

وقد يكون للتعاون العربي المشترك دوره في التصدي للغزو الثقافي المعَّرضة له الشعوب العربية وجالياتها بالمهجر ومعلوم أن أية وقاية من شروره لا تتم عن طريق الرقابة أو الإنطواء على النفس نظرا لوسائل الاتصال العصرية الهائلة التي تخترق الحدود وجدران البيوت فالعلاج الأمثل لها التحدي يكمن في الإنتاج الفكري والفني الجيد الذي لا يتأتى الا بإستثمار الطاقات المشتركة وبهذه الطريقة يمكن تحويل فنون الاتصال الرهيبة الى قنوات لتمرير الرسالة الحضرية العربية الإسلامية الحقة.

هذه صورة مقتضبة للدبلوماسية الجزائرية ماضيا وحاضرا ومستقبلا عرضتها في شبه ارتجال وهي تذكرنا بواجب الترحم على أرواح صانعيها الأوائل راجينا من الله أن يوفق المضطلعين بعبئها حتى تستعيد الجزائر سابق مجدها على الساحة الداخلية والدولية خدمة لشعبها وامتها وقضايا العالم العادلة.

دور الديبلوماسية
من خلال منظور صحافة الثورة

الأستاذ: أحمد حمدي

في البداية أود أن أقول أنه لمن الصعوبة بمكان أن يتجرأ المرء ليتحدث في حضرة صانعي الحدث عن نفس الحدث، لكن يشفع لي أنني سأكون مستنطقا وثائق كتبت ونشرت في ذلك الوقت، وأعني بذلك صحافة الثورة الجزائرية، وعلى الخصوص صحيفة المجاهد الناطقة بالعربية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى أود أن أشير إلى أن هذا البحث إنما هو خلاصة موجزة لثمرة جهد أكاديمي دام ما يربو على الخمس سنوات تم خلاله استخدام ثلاثة مناهج علمية أساسية هي:

- المنهج التاريخي التحليلي

- المنهج الإحصائي

- مقاربة أو تقنية تحليل المضمون

وينبغي أن أشير، قبل الشروع في تحليل دور الديبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة إلى أن العمل الديبلوماسي يعتبر من الأهداف الأساسية الأولى التي تضمنها بيان أول نوفمبر 1954، حيث أكد في الفقرة المتعلقة بالأهداف الخارجية مايلي:

1- تدويل القضية الجزائرية

2- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

3- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند القضية التحريرية.

وانطلاقا من ذلك، لم يكن من باب الصدفة أن يحظى مجال العمل الديبلوماسي بالمكانة المرموقة في المادة الإعلامية المنشورة في صحافة الثورة الجزائرية، وخاصة صحيفة « المجاهد» اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني منذ أول عدد صدر منها في منتصف شهر جوان 1956 إلى غاية استرجاع البلاد سيادتها الوطنية يوم 5 جويلية 1962 .

في هذه الفترة، تم صدور 120 عددا بالضبط، احتوت هذه الأعداد على 1386 مادة إعلامية « افتتاحية مقال، تعليق، تقرير، تحقيق، حديث، دراسة، عمود صحفي» وقد استثنينا من هذه الأنواع الصحفية مادة الخبر التي تتطلب دراسة منفردة .

وهذا الكم الإعلامي يتركز حول أربعة محاور هي :

1 ـ التعبير عن أفكار ومطامح الثورة .

2 ـ إبراز أصالة الشعب الجزائري .

3 ـ العمل الديبلوماسي .

4 ـ فضح أساليب الدعاية الإستعمارية .

وبعد إمعان النظر في المادة الإعلامية المذكورة آنفا تبين مايلي :

ـ أن المحور الأول يحتوي على 111 مادة .

ـ ويحتوي المحور الثاني على 413 مادة اعلامية .

ـ ويحتوي المحور الثالث على 462 مادة إعلامية .

ـ ويحتوي المحور الرابع على 400 مادة إعلامية

ومما سبق يتبين أن العمل الديبلوماسي يحتل المركز الأول بـ 462 مادة أي بنسبة تفوق 33 . 33 بالمائة وهذا الفارق الكبير يدل على الأهمية البالغة التي أولتها المجاهد لهذا العمل .

وعندما قمنا بمحاولة حصر المبادىء الأساسية للعمل الدبلوماسي من خلال المجاهد تبين لنا أنها تتمحور حول النقاط التالية:

ـ الدولة الجزائرية كانت موجودة قبل الغزو الإستعماري وتربطها بالعديد من الدول علاقات واتفاقيات دبلوماسية.

ـ الدولة الفرنسية دولة معتدية، وإضافة إلى ذلك فإنها تحاول القضاء على الشعب الجزائري وشخصيته.

ـ الثورة الجزائرية ثورة شعبية تطالب باستعادة حق مغتصب.

ـ السياسة الجزائرية تنطلق من مبادىء سياسة عدم الانحياز.

ـ الثورة الجزائرية لا ترفض المساعدة من الدول الشقيقة والصديقة.

ـ الوقوف إلى جانب قضايا التحرير في العالم.

ـ سياسة الجزائر تبدأ من المغرب فالوطن العربي فإفريقيا فحركة عدم الإنحياز.

ـ واجب الحكومات العربية أن تكون إلى جانب الثورة الجزائرية.

ـ لا يمكن لأي مفاوضات أن تكلل بالنجاح إلا إذا اعترفت فرنسا بحق الجزائر في تقرير مصيرها، وجبهة التحرير الوطني هي المفاوض الوحيد.

وبما أننا لا نستطيع في هذه الندوة أن نقدم عرضا مفصلا، فإننا سنقدم عينات وجيزة من صحيفة «المجاهد» وطريقتها في ميدان العمل الدبلوماسي.

وهكذا فصحيفة «المجاهد» تؤكد:

« إن الحرب الجزائرية باتت موضوع اهتمام دول أخرى، فإخواننا المغاربة والتونسيين وسكان البلاد العربية لم يفتأوا عن مساعدتنا مساعدة فعالة، فقد صار موقف فرنسا أمام الرأي العام الدولي موقفا حرجا »[1]

وتضيف « المجاهد» في نفس العدد متحدثة عن الدول الاشتراكية ودول عدم الإنحياز:

« هاهو تيتو الذي طالما طلبت منه فرنسا كلمة تأييد ولو صغيرة يرفض رفضا باتا في بلاغ مشترك التنازل عن مثله الأعلى الذي يرتكز على مقاومة الإستعمار، ولقد وقفت روسيا نفس الموقف حينما حاولت فرنسا اقناعها بمشروعية شن الحرب لاسترجاع المستعمرات» .[2]

أما البلاد الأوروبية، فقد بدأت تتخلى عن فرنسا وهذا ما جاء كعنوان لإحدى المقالات التي أوردت :

« إننا لا نعطي لمثل هذه المواقف أكثر من قيمتها، ولا نرى فيها الأدلة على التطور السياسي والديبلوماسي الذي هو من أهداف منهج ثورتنا الخاصة بعزل فرنسا في الميدان الديبلوماسي لكن هذا لا يمنعنا من أن نستبين ما تنطوي عليه هذه المواقف الجديدة من انتباه وتبصر أصبحا يضيئان القضية الجزائرية في نظر العالم كله وحتى عند حلفاء فرنسا وأعوانها التقليديين» .[3]

وبالنسبة للأمم المتحدة، فإنها لم تقم بواجبها كما تمليه مبادئها، بل ولم تتجاوز الموافقة على الوساطة التونسية المغربية :

---

(1) « المجاهد » ، العدد 1 جوان 1956 ، ص 16

(2) نفس المصدر

(3) « المجاهد » ، العدد 9 ـ 20 أوت 1957 ، ص 6

« إن الأمم المتحدة لم تقم بواجبها كاملا فهي ـ مرة أخرى ـ قد اكتفت بتأكيد المبادىء، ولكنها أحجمت عن تحمل مسؤولياتها الكاملة في إدانة السياسة الإستعمارية المتوحشة » . (4)

وتتحدث « المجاهد » عن حركة التضامن الأفرو آسيوي ومن خلالها حركة عدم الإنحياز ، فتقول :

« إن الجبهة المناهضة للإستعمار والتي تألفت في باندونغ 1955 وتعززت في 1957 لن تتوقف عن جهودها قبل أن يحصل الشعب الجزائري وجميع الشعوب المناضلة من أجل حريتها، على أهدافها كاملة » (5).

لقد حددت « المجاهد » موقفها بوضوح تجاه المعسكرين العالميين، فكتبت افتتاحية بعنوان « الجزائر بين عداوة الغرب وتأييد الشرق تشق طريقها» مايلي :

« إن الغرب كله يتكتل ضدنا بوحدة التآمر، وبالمشاركة في التقتيل وبتدبير الوساطة، وإن الشعوب الأسيوية والإفريقية تضم ستاتها الممزق لتكون وكل ما عندها من عواطف النبل، وما ينبع في أعماقها من حرارة الفترة لتكون من خلفنا قاعدة ارتكاز في المعركة . (6)

وتضيف صحيفة « المجاهد»

« ولكن بين الغرب الماكر بنا والمتآمر علينا، وبين آسيا المتحفزة لشد أزرنا وافريقيا الناهضة المزنجزة في غاباتها ـ بين هذا وذلك ـ يتكلم كروتشيف للمرة الثالثة في شهر واحد منذرا بالهزيمة ومنددا بتجار الحرب الفرنسيين . (7)

---

(4) « المجاهد » ، العدد 14 ـ 15 ديسمبر 1957، ص 1

(5) « المجاهد »، العدد 15 ـ 1 جانفي 1958، ص 1

(6) « المجاهد » ، العدد 21 ـ 1 أفريل 1958 ، ص 1

(7) نفس المصدر.

أما وحدة المغرب العربي، والتي بلغت أوجها بانعقاد مؤتمر طنجة 27 / 4 / 1958 فقد قالت عنها « المجاهد» .

« إن الاتحاد الذي تقرر في طنجة ليس ثمرة رغبة أبداها رئيسا دولتين ولجنة التنسيق والتنفيذ، وإنما هو تجسيم لإرادة 25 مليونا من المغاربة واضعين إلى جانب الجزائر المكافحة أمام المستعمر الفرنسي، سدا منيعا للدفاع بمساندتهم الشعب الجزائري مساندة كاملة » (8).

غير أن التوجه المغربي لا ينفي وجود اللحظات المتوترة، والتي عبرت عنها الصحيفة بكل مسؤولية. من ذلك ـ مثلا ـ الاتفاقية المبرمة بين الحكومة التونسية وفرنسا حول مد أنابيب النفط الجزائري من « ايجليو عبر التراب التونسي، فكتبت افتتاحية ملتهبة بعنوان « الخبز المسموم» كان السبب في حجز العدد الموالي أي العدد (28) في المطبعة . (9)

وترى « المجاهد » حركة الوحدة العربية على ثورة المفاهيم المغلوطة :

« ثورة القومية العربية التي نحيها في أيامنا هذه هي لتصليح المفاهيم المغلوطة للقيم الخلقية والإجتماعية، كما أنها ثورة على اليأس والإنهيار، اليأس من مستقبل نهضة هذا الشعب العربي، ثورة على الوطنيات والقوميات الضيقة، ثورة على السلبية والخمول وأسباب التصدع والفساد والطغيان واستغلال الوطنية . ثورة المواطن على الرعوية» . (10)

---

(8) « المجاهد »، العدد 23 ـ 7 ماي 1958، ص 1

(9) محمد المبلي « خريطة المغرب العربي السياسية »، مجلة المستقبل، العدد 336 . ـ 20 يوليو 1983 .

(10) « المجاهد»، العدد 28 ـ 28 أوت 1958، ص 5 .

أما الوحدة الافريقية فكانت هي الأخرى موضوع اهتمام « المجاهد» بل وما برحت تتصدى للمؤتمرات الاستعمارية حول افريقيا، من ذلك أنها كتبت عنوان « افريقيا بين وحدتين» ، تؤكد مايلي :

لم تنقض شهور قليلة على قيام « المجموعة الفرنسية الافريقية» ، حتى بدأت تتآكل من الداخل بفعل التناقض الموجود بين رغبات شعوبها في الوحدة وبين مطامع الإستعمار الذي لا يعيش إلا في جو التفرقة والإنقسام، وبدأت تنهد من الخارج تحت تأثير التيار الجارف للوحدة الافريقية الحقيقية والتحرر التام الذي خلقه مؤتمر أكرا وأكده تحقيق الإتحاد بين غينيا وغانا والبدء في وضع الأسس العلمية لاتحاد الدول الافريقية المستقلة . (11)

وجاء في افتتاحية بعنوان « باريس، طنجة ، أديس أبابا» أن شعوبنا الناهضة اليوم أكثر عدد من فيالق الإستعمار مهما كانت قوتها، وكل ما يستطيع أن يقهرنا به هو تشتيت صفوفنا ـ يتسع علينا نحن ميدان المعركة بقدر ما يضيق بالنسبة لمناوراته ، وعلى ذلك فالشرط الأساسي لا جهازنا عليه أخيرا هو أن تصير معركتنا ضده واحدة» . (12)

وتؤكد « المجاهد» في مقال لها بعنوان « الحياد . . . سياستنا الثابتة» مايلي :

« ليس مبدأ الحياد الذي نادت به ثورتنا وجعلته حكوماتنا الوطنية أساسا في سياستها الخارجية موقفا سلبيا من المشاكل العالمية ، بل هو التعبير الصادق

---

(11) « المجاهد» ، العدد 42 ـ 18 ماي 1959 ، ص 12

(12) « المجاهد » ، العدد 70 ـ 13 جوان 1960 ، ص 3.

السليم عن أماني شعبنا وكل الشعوب الناشئة في اختيار طريقها الخاص الذي ليس من المحتم أن يكون هو طريق الشرق أو الغرب» . [13]

وأخيرا كتبت « المجاهد » مقالا بعنوان جوانب من عالمية الثورة الجزائرية جاء فيه:

« إن الكفاح الجزائري المسلح قد دفع الجماهير في أكثر من وطن افريقي إلى التفكير في سلوك طريق الثورة المسلحة، فإن أسلوب التفاوض الذي سلكته الثورة الجزائرية كشف للمسؤولين في أكثر من وطن افريقي أن التفاوض الصحيح لا يمكن أن يستند إلى الفراغ، ولابد من كفاح جماهيري . . . . . من تيار ثوري»[14] .

وهكذا يتبين لنا من خلال هذا الوجيز أن صحيفة « المجاهد» في ميدان العمل الديبلوماسي قد كانت المعبر الصادق عن مبادىء الثورة الجزائرية والتي تضمنها بيان أول نوفمبر.

---

(13) « المجاهد » ، العدد 92 ـ 10 أفريل 1961 ، ص 7

(14) « المجاهد »، العدد 118 ـ 2 أفريل 1962، ص 11

تطور الديبلوماسية الجزائرية
1962.1830

إعداد : وحدة البحوث والتوثيق

يهدف هذا الملف إلى تقديم لمحة شاملة عن تطور الديبلوماسية الجزائرية منذ سنة 1830 إلى استرجاع البلاد لسيادتها الوطنية، وقد توخينا في ذلك تتبع التسلسل التاريخي لهذا التطور، وتم ذلك عبر النقاط التالية :

I الإستعمار: محو الشخصية الدولية للجزائر .

أ ـ بعض النشاطات السياسية الخارجية خلال المرحلة الأولى للإستعمار (1830 ـ 1919).

1 ـ مساعي الحاج أحمد باي وحمدان خوجة .

2 ـ مساعي الأمير عبد القادر.

3 ـ مساعي الأمير خالد.

ب ـ بعض النشاطات السياسية الخارجية في الفترة الممتدة من 1919 ـ 1959.

1 ـ النشاط الخارجي للتيار الإصلاحي .

2 ـ النشاط الخارجي للتيار الإصلاحي الثقافي ـ الديني .

3 ـ النشاط الخارجي للتيار الثوري (MTLD - PPA - ENA).

II ـ الإستراتيجية الدولية لحزب جبهة التحرير الوطني (1954 ـ 1962)

أ ـ التوجهات الكبرى للنشاط الدبلوماسي .

ب ـ الثورة التحريرية : إسترجاع الهوية الدولية للجزائر.

1 ـ من باندونغ إلى هيئة الأمم المتحدة : تدويل القضية الجزائرية
2 ـ الجزائر المكافحة في المؤتمرات الدولية .
* مؤتمر القاهرة 1958 .
* مؤتمر أكرا (غانا) 1958 .
* مؤتمر طنجة (المغرب) 1958 .
* مؤتمر تونس 1958 .
* مؤتمر مونروفيا (ليبريا) 1959 .
* مؤتمر القاهرة 1961 .
3 ـ الجزائر المكافحة عبر التظاهرات والتأييدات الدولية .
4 ـ الإعتراف الدولي بالحكومة الجزائرية المؤقتة GPRA.
5 ـ فرنسا وتدويل القضية الجزائرية .
ـ الخاتمة .
ـ بيبليوغرافيا . .
ـ الملاحق .

مدخل

يسجل تاريخ 8 أكتوبر 1962، الإنضمام الرسمي للجزائر إلى هيئة الأمم المتحدة(O.N.U)، حيث أصبحت الجزائر المستقلة العضو 109 في هذه المنظمة العالمية.

هذا الحدث الذي يبدو اليوم طبيعيا، لم يكن نتاج حرب عنيفة دامت قرابة 8 سنوات فحسب، بل هو كذلك حصيلة 132 سنة من المقاومة الشعبية والنضال على المستوى العسكري والسياسي والقانوني والدبلوماسي لكي تسترجع الجزائر سيادتها، وبالتالي شخصيتها الدولية.

1 . الإستعمار، محو الشخصية الدولية للجزائر:

بالإضافة إلى الهيمنة العسكرية والسياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية وآثارها الضارة (أزمات اجتماعية، اضطرابات نفسية. . . إلخ)[1]، إنتزع الإستعمار من الجزائر هويتها على مستوى العلاقات الدولية.

ونتيجة هذا الوضع الإستعماري، وجد الشعب الجزائري نفسه منجرا في خلافات ونزاعات بين الدول الأوروبية من أجل أهداف لا تخصه مباشرة (مثل مشاركته في الحربين العالميتين الأولى والثانية)، من أجل قضايا إستعمارية تناقض اعتقاداته (مثل الحروب التحريرية بالهند الصينية).

---

(1) cf- Fanon (Frantz), Les damnés de la terre, Maspéro, Paris , 1961,
- Memmi (Albert) , Portrait du colonisé, Payor, Paris, 1967.

أ. بعض النشاطات السياسية الخارجية خلال المرحلة الأولى للإستعمار 1830 . 1919

أحدث الإحتلال الفرنسي منذ غزوه للجزائر مقاومة برزت على المستوى الداخلي بواسطة الكفاح العسكري والمطالب السياسية، وعلى المستوى الخارجي بواسطة الإبعاد والإتصال بالدول الأجنبية.

وفي هذا الصدد، تندرج المساعي والنشاطات الخارجية التي قام بها بعض الأعيان والزعماء الجزائريين باسم الشعب الجزائري لدى الشخصيات والدول الأجنبية، للتعريف بالوضع المأساوي الذي يعيشه هذا الشعب من جراء الإستعمار.

1. مساعي الحاج أحمد باي وحمدان خوجة

كان للحاج أحمد باي حاكم الإقليم الشرقي (قسنطينة) نشاط ديبلوماسي يتمحور أساسا في الإتصالات مع زعماء عصره ويهدف إلى إقناع فرنسا بإبعاد جيشها الإحتلالي من الجزائر.

ولبلوغ هذه الغاية، ركز جهوده في تعزيز علاقاته مع الباب العالي، باعتباره الطرف المعارض الوحيد لاحتلال الجزائر، وذلك للحصول على الدعم اللازم لمواجهة سياسة فرنسا الإستعمارية. لكن أوضاع الدولة العثمانية نفسها جعلتها عرضة لأطماع الدول الأوربية.

هذا ما أدى أحمد باي إلى انتهاج خطة دبلوماسية ترمي إلى إستغلال التنافس الشديد بين الدول الأوربية، وخاصة بين فرنسا وانجلترا. وفي هذا الصدد، تجلى نشاطه في مراسلاته مع السلطات البريطانية قصد كسب دعمهم مقابل الحصول على إمتيازات اقتصادية.

أما بالنسبة لمساعي حمدان بن عثمان خوجة، فيمكن اعتبارها متممة لما كان يقوم به باي قسنطينة في الميدان العسكري والسياسي. فبقلمه ولسانه لعب دورا فعالا في توعية الرأي العام بما كان يجري في الجزائر. إن اتصالاته ومراسلاته مع بعض الشخصيات الفرنسية والإنجليزية والعثمانية ساهمت بشكل كبير في فضح التجاوزات المرتكبة من طرف المحتلين.

فكتابه «المرأة» [1] كشف عن حقيقة الإستعمار بالجزائر وكان له صدى كبير في الأوساط السياسية الليبرالية في فرنسا وإنجلترا على الخصوص، ويشكل «المرأة» حسب عبد الجليل التميمي « أول بيان ضد سياسة فرنسا بالجزائر. »[2]

لاشك أن الحاج أحمد باي، مثله مثل حمدان خوجة، قد لعب دورا هاما في ضمان استمرارية الدولة الجزائرية.

2 ـ مساعي الأمير عبد القادر:

إتسمت مجهودات الأمير عبد القادر في مقاومته ضد الاحتلال الفرنسي بميزتين:

1 ـ الإنتصار على الصعيد العسكري وبالتالي إلزام فرنسا المحتلة على الإعتراف بسيادته.

---

(1) الصادر باللغة الفرنسية في أكتوبر 1833 تحت عنوان:

Aperçu Historique et stastistique sur la régence d'Alger.

(2) Témimi (Abdel - Jalil), L'activité de Hamdan Khodja à Paris et à Istambul pour la question Algérienne, in revue d'histoire maghrébine, n ° 7 - 8 janvier 1977, p p. 234 - 243.

2 ـ ضمان المساندة السياسية من طرف الدول المجاورة.

في هذا الإطار، يمكن اعتبار معاهداته مع السلطات الفرنسية من النجاحات العسكرية والسياسية ذات الانعكاسات الدولية.

فمن خلال معاهدة دي ميشال المنعقدة في 28 ـ 02 ـ 1834 بوهران، إعترفت فرنسا بسيادة الأمير على منطقة معينة واستقلاليتها. تماما مثل معاهدة التافنا (30 ـ 05 ـ 1837)، التي بالإضافة إلى إعترافها بسيادة ثلثي القطر الجزائري، أقرت بتبادل القناصلة، حيث مثل القبطان دوماس (Daumas) فرنسا لدى الأمير بمعسكر (من 1837 إلى 1839)، وكذا الإيطالي جرافاني (Geravani) قنصل أمريكا بالجزائر، الذي عين لتمثيل الأمير لدى السلطات الفرنسية (12 أكتوبر 1837).

كما كان لانتصارات جيوش الأمير عبد القادر صدى كبير في البلدان الأجنبية، وبالخصوص في المغرب وتونس واسطنبول وقرابة الشخصيات الليبرالية الفرنسية والإنجليزية.

فبالمغرب الأقصى، بعث السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام وفدا لمشاركة الشعب الجزائري فرحته ومساندة مقاومة الأمير ضد الإحتلال. كما أقام الأمير علاقات مع باي تونس وطرابلس والباب العالي [1].

ولقد أثارت الشعبية التي اكتسبها الأمير عبد القادر في هذه الدول توترا في الأوساط الإستعمارية الفرنسية التي كانت تخشى تحالفا مغاربيا يهدف إلى تحقيق تضامن متين ضد عدو مشترك. مما أدى بها إلى الضغط والعدوان على سلطان المغرب (معركة إزلي في 14 أوت 1844) [2].

---

(1) أرسل مبعوثا وكتب رسالة للسلطان عبد المجيد.

(2) متبوعة بمعاهدة طنجة 10 سبتمبر 1844 التي انعقدت تحت رعاية إنجلترا والتي تعلن إلتزام المغرب بإعانة فرنسا على طرد الأمير.

وبعد محاولته الفاشلة في الإستعانة بالمغرب، كتب إلى السلطان قائلا: « إن أصبحت بلاد المغرب الأوسط في يد دولة فرنسا فكيف تأمن على بلادك؟ . . . وما الذي يمنعها منها؟ . . . »[1].

أما التأثير السياسي للأمير عبد القادر في الأوساط الليبرالية الأوربية فقد كان يتوسع كلما أزدادت قوته في الميدان العسكري. ففي فرنسا طالب معارضو السياسة الحربية المنتهجة من طرف ضباط الجيش الفرنسي بالاعتراف بسيادة الأمير على التراب الجزائري، وذلك لأغراض إقتصادية تتمثل في ثقل الميزانية المخصصة للحرب، وأهمية الخسائر البشرية في صفوف جيش الإحتلال . . . [2].

أما في نطاق السياسة الدولية فمثل معاصره ومنافسه الحاج أحمد باي، اغتنم الأمير عبد القادر التنافس الناشىء بين دولة بريطانيا وفرنسا وتوتر العلاقات بينهما لإرسال عدة بعثات للسلطات البريطانية بطنجة (المغرب) وتونس لتدعيمه للوقوف ضد فرنسا. كما أرسل إلى لندن رسالة (في ديسمبر 1841) اقترح فيها تبادل العلاقات لصالح الطرفين: المساعدة البريطانية مقابل حق إستغلال ميناء تنس كمركز تجاري.

لقد لعب الأمير عبد القادر دورا رائدا في قيام وإبراز دولة جزائرية عصرية ومستقلة، مما أثار إعجاب العديد من الدول في أوربا والعالم العربي.

ولكنه، مثله مثل الحاج أحمد باي، لم يتمكن من إيقاف الهجوم الإستعماري نحو المغرب.

---

(1) من « تحفة الزائر » عن: عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 188.

(2)Lacoste (Yves), Noushi (André), Prenant (André), L'Algérie passé et présent, ed. sociales, Paris, 1960, p.p.263 et S.

3. مساعي الأمير خالد

غداة الحرب العالمية الأولى، أراد الأمير خالد طرح القضية الجزائرية أمام عصبة الأمم (SDN)، لذلك نظم عام 1919 اجتماعا طالب فيه المشاركين بالإمضاء على مذكرة موجهة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون (Wilson)، بمناسبة انعقاد مؤتمر السلم (conférence de la paix) بفرساي في جانفي 1919، ولقد ترتبت مطالب الأمير خالد عن الصدى الواسع الذي أحدثه تصريح ويلسون (جانفي 1917) بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

وبالتوازي مع مساعي الأمير خالد، بعثت « اللجنة الجزائرية ـ التونسية» (comité Algéro - Tunisien) إلى الرئيس ويلسون مذكرة تطالب فيها بالإستقلال « للشعب الجزائري ـ التونسي » و « ناشدت الضمير العالمي للإعتراف بحقه في تقرير مصيره، كما عرضت اللجنة مطالبها على مؤتمر السلم . . . »[2].

ب . بعض النشاطات السياسية الخارجية في الفترة الممتدة من 1919 إلى غاية اندلاع الثورة [1919 ، 1954]

تتميز هذه المرحلة عن سابقتها بانبثاق هيئات سياسية منظمة، حيث تشكلت الحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث تيارات سياسية كبرى :

ـ الإتجاه الإصلاحي الليبيرالي .

---

(1) Kaddache (mahfoud), Histoire du nationalisme Algérien (1919 - 1951) t 1 . p 111.

(2) Collot (claude), Henry (Jean- robert), Le mouvement national algérien , texte 1912 - 1954 , OPU, Alger, 1978, p. p. 25- 29.

ـ الإتجاه الإصلاحي الديني لجمعية العلماء المسلمين.

ـ الإتجاه الثوري الوطني الراديكالي.

كان لكل هاته التيارات نشاطات في الميدان السياسي الدولي من خلال مواقفها وتحالفاتها. وسنحاول فيما يلي ذكر بعض الأمثلة:

1. النشاط الخارجي للتيار الإصلاحي الليبيرالي:

لم يكن لهذا التيار المتمثل في شخص فرحات عباس، في مرحلة ما قبل الأربعينات وفي ميدان السياسية الدولية، مواقف خارجة عن الإطار الرسمي للسياسة الفرنسية ماعدا بعض المبادرات ذات الطابع الدولي التي تخص المغرب والعالم الإسلامي. ولقد تميز هذا التيار بموقفه إزاء القضية الفلسطينية، حيث لم يرضى على موافقة فرنسا على تقسيم فلسطين، كما فضح الإيديولوجية الصهيونية (sionisme) وتهويد (judaisation) فلسطين.

ولقد شارك مناضلو هذه الأحزاب في اللجنة الجزائرية المساندة لفلسطين، التي أنشأت في جوان 1948، بمبادرة من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

ويمكننا الإشارة إلى اللقاءات التي جمعت فرحات عباس وبن جلول مع روبرت ميرفي (Robert Murphy) الممثل الخاص للرئيس روزفلت، وذلك عام 1942، هذا المسعى مماثل لمسعى الأمير خالد عام 1919، إذ أنه يستند بالأخص على الأفكار التحررية الأمريكية المعادية للإستعمار، وعلى تصريحات الزعماء الأمريكيين وعلى رأسهم روزفلت المساند لتحرر المستعمرات.

وبهذا الصدد حرر فرحات عباس نصا على شكل بيان أرسله عن طريق ر. ميرفي (R. Murphy) إلى الرئيس روزفلت [1].

كما شارك الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) في جويلية 1948 مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) في المؤتمر المضاد للإمبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا.

أما فيما يتعلق ببناء الإتحاد المغاربي ، التزم المشاركون في مؤتمر حزب الإتحاد الديمقراطي البيان الجزائري (UDMA) المنعقد في سطيف 1948، بالعمل على توحيد البلدان الثلاث على المدى القريب وتحقيق اتحاد شمال ـ إفريقي [2].

كما دعى المؤتمر الموالي المنعقد في سبتمبر 1949 هيئة الأمم المتحدة إلى حفظ « الحرية و السلم والحضارة، و إلى التنديد بالنظام الإستعماري » [3].

كما طالب فرحات عباس (سنة 1950) الولايات المتحدة بإعانة الشعوب المضطهدة في القضاء على الإستعمار، وذكر بالإلتزامات الموقعة من طرف الأمم المتحدة من أجل تحرير الدول المستعمرة.

كما نسجل احتجاج (UDMA) على حرب الفيتنام، والقمع المسلط على شعوب المغرب وإفريقيا، وضعف تدخل الأمم المتحدة لمساندة الشعوب المضطهدة[4].

---

(1) Kaddache (M), Op- Cit. p 629 - 630.

(2) Ibid p. 849

(3) Ibid p . 849

(4) Idem

2. النشاط الخارجي للتيار الإصلاحي الثقافي الديني

بالنسبة للحركة الإصلاحية لجمعية العلماء، شكلت الجزائر وبصفة عامة العالم العربي الإسلامي أهم انشغالاتها، حيث هدف نشاطها بصفة خاصة إلى توطيد روابط إنسانية، وثقافية بين الجزائر وباقي العالم العربي الإسلامي، كما التزمت أيضا بفرض وجودها على مستوى العالم العربي.

وبالتالي، فقد وجهت الجمعية نشاطها الخارجي أساسا إلى المغرب العربي لتقاربها مع الوسط الثقافي والديني لكل من المغرب الأقصى وتونس، لما فيها من مساندين ومتعاطفين.

كما شكلت أيضا القضية الفلسطينية المحور الرئيسي لسياستها الدولية، « إن الخطر الكبير الذي يهدد العرب في كيانهم يمتد من الخطر الذي تواجهه فلسطين. فمن واجب كل عربي مسلم أينما وجد مساعدة أخيه الفلسطيني. فالقضية الفلسطينية ليست قضية وطنية فحسب، بل تخص العالم العربي والإسلامي أجمع »[1].

وبعد المصادقة على مشروع تقسيم فلسطين والإعلان عن قيام دولة إسرائيل، دعت جمعية العلماء إلى الدفاع عن فلسطين، وأنشأت « لجنة مساندة فلسطين» (20 جوان 1948)، بالتعاون مع مناضلي حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) وحركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD).

ويتعلق الأمر ـ في الواقع ـ بلجنة متطوعين كما أشارت إليه جريدة البصائر: « . . . إن الجيوش العربية المختلفة، سوف تهب كالرجل الواحد من مختلف

(1) Ach - Chihab 1937, cité par Chagnaulaud (J.P), La Palestine et le Maghreb, Sindbad, p. 87

بلاد العروبة، لنجدة فلسطين العربية الجريحة . . . »[1] وكما صرح به الشيخ البشير الإبراهيمي : « إن الجزائر وطنكم الصغير، وإن إفريقيا الشمالية وطنكم الكبير، وإن فلسطين قطعة من شبه جزيرة العرب التي هي وطنكم الأكبر. وإن الرجل الصحيح الوطنية هو الذي لا تلهيه الأحداث عن القيام بواجبات وطنيه الأصغر والأكبر »[2].

ولقد تمكنت جمعية العلماء المسلمين من خلال الصحافة، والمدارس وكذا المساجد من ترسيخ الشعور بالإنتماء العربي الإسلامي في ذهنه الجزائري. كما نجحت في إعادة إدماج الجزائر في المغرب والأمة العربية الإسلامية التي عمل الإستعمار على تمزيقها.

3 . النشاط الخارجي للتيار الثوري [-MTLD - PPA- ENA]

يدخل برنامج نجم شمال إفريقيا (ENA) ضمن إطار مغاربي، يهدف إلى تحقيق إستقلال المغرب العربي، على أساس الشعوب في تقرير مصيرها. ويصبو نشاط النجم على المستوى الخارجي إلى إقامة علاقات مع منظمات لها نفس الأهداف. وضمن هذا السياق، شارك حزب شمال إفريقيا في « مؤتمر الشعوب المستعمرة » (Congrés de la ligue anti- colonialiste) المنعقد في بروكسل (بلجيكا) من 10 إلى 14 فيفري 1927.

ولقد سمح هذا النشاط الخارجي الأول بالنسبة للحزب بالتعريف بقضية الجزائر وشمال إفريقيا. كما سمح أيضا لمسيرته بإقامة علاقات مع زعماء المنظمات المضادة للإستعمار في كل من أوربا وآسيا[3].

---

(1) البصائر ، 17 ماي 1948. ص. 4.

(2) نفس المرجع، 21 جوان 1948. ص. 1

(3) للتذكير فإن نجم شمال إفريقيا قد وجه في عام 1930 رسالة إلى عصبة الأمم أحتج فيها على الإحتفال بمرور مائة عام على الوجود الإستعماري في الجزائر.

وفي هذا الإطـار إلتقـى مصـالي الحاج مـع شكيـب أرسـلان رئيـس « اللجنة السورية ـ الفلسطينية» . وكان لهذا اللقاء دورا في توجيه المسار السياسي الدولي لكل من نجم شمال إفريقيا (ENA) ثم حزب الشعب الجزائري (PPA). إثر ذلك عين مصالي عضوا في لجنة « المؤتمر الإسلامي» (تحت رئاسة شكيب أرسلان) المنعقد بجنيف (Genéve) من 12 إلى 15 سبتمبر 1935 .

تكشف هذه المواقف عن التوجه الجديد لحزب نجم شمال إفريقيا تجاه دول المشرق . ويظهر الرجوع إلى العالم العربي والإسلامي كعنصر إستراتيجي مضاد للإمبريالية، يهدف في نفس الوقت إلى البحث عن التحالف مع البلدان العربية. ونذكر على سبيل المثال مطلب « وحدة واستقلال سوريا» خلال مظاهرات نظمت بباريس يوم 14 / 07 / 1936 [1].

ـ التيار الثوري والقضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية من أهم انشغالات الجزائريين بالمشرق، حيث عبأ حزب الشعب الجزائري (PPA) كل مناضليه بالجزائر من أجل فضح مشروع تقسيم فلسطين، وكتبت جريدة الأمة(El - ouma): « ولقد أدان الجزائريون السياسة الإمبريالية الإنجليزية المطبقة في فلسطين العربيـة الساعيـة إلى إنشـاء « كيان وطني يهودي» على حساب المصالح العربية» وصمدوا بقوة ضد مشروع تقسيم فلسطيـن العربية . . . ودعوا جميع مسلمي الجزائر إلى الإحتجاج ضد مشروع التقسيم مطالبين بالإستقلال التام لفلسطين العربية» [2].

---

(1) M. Kaddache , Op - Cit . p. 465.

(2) El -Oumma 1 er sept 1997, cité par collot (Claude), le PPA (1937 - 1947) in R.A.S, J. E .P N 1 mars 1971, p. 151.

كما شنت حملة تعبئة بالجزائر وفرنسا حول القضية الفلسطينية تمخض عنها تشكيل « لجنة شمال إفريقيا » للتضامن والتعاون مع الضحايا العرب في فلسطين» في باريس سنة 1938 [1].

ولقد أدى تفاقم الوضع في فلسطين، جراء اعتراف القوى العظمى بالدولة الإسرائيلية وانضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة (ONU) ، إلى ازدياد حدة خطاب حزب (MTLD) الذي قدم بالتعاون مع حزبي الإستقلال (المغرب) والدستور الجديد (تونس) بيان احتجاج إلى السطات الفرنسية [2].

لقد سمحت القضية الفلسطينية للتيار الثوري للحركة الوطنية الجزائرية بالتعرف والإهتمام بمشاكل العالم العربي. كما سمح له الإنهزام في حرب فلسطين 1948 بإدراك ضعف إستيراتيجية توحيد النضال من أجل الإستقلال.

ومن هنا، كان على الوطنيين الجزائريين والمغاربة العمل بالتنسيق مع البلدان العربية على تقوية التضامن العربي وخاصة جلب إهتمام جامعة الدول العربية نحو المغرب العربي.

ـ التيار الثوري وجامعة الدول العربية

يعتبر تأييد الأمين العام لجامعة الدول العربية، عزام باشا، إثر زيارته لباريس في أكتوبر 1946، أول عمل تأييدي من طرف الجامعة العربية للمغرب حيث أعلن : « إن شعوب شمال إفريقيا هي شعوب عربية. . . نحن نطالب من

(1) Kaddache, Op- cit, p 524.
(2) Idem .p 821.

أجلـهـا مـا نطالـب به مـن أجـل كـل الشعوب: الحرية والحق في تحقيق المصير » [1].

لكن إثر النجاح الذي حاز عليه الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (U.D.M.A) في انتخابات 2 جوان 1946 والذي تمحور برنامجه أساسا على إنضمام الجزائر في الإتحاد الفرنسي Union Française، خفف عزام باشا حدة تصريحه حيث أكد « إن إستقلال بلدان المغرب العربي هو الوضع الأمثل، لكننا نظن أنه إذا أعادت فرنسا النظر في القضية وأعطت لهذه الشعوب ضمانات وحريات كاملة ومرضية، فإن الجامعة لن تكون أكثر إهتماما بالقضية من المعنيين»[2].

إن المساندة والتعاطف، كانا يحثان الجامعة العربية بالدعم الملموس، للوطنيين الجزائريين الذين كان بإمكانهم الإستفادة من وسائل عملها السياسي والدبلوماسي على المستوى الدولي. ضمن هذا السياق، شكل الوطنيون المغاربة في جانفي 1947 جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية. أدت هذه المبادرة إلى إنعقاد مؤتمر المغرب العربي تحت رعاية الجامعة العربية برئاسة عزام باشا من 15 إلى 21 فيفري 1947 والذي إنبثق عنه « مكتب المغرب العربي» الهادف إلى تنسيق أنشطة الحركة الوطنية المغاربية وتعزيز المساندة والتضامن، مثل الفرع الجزائري في هذا المكتب السيد شاذلي المكي.

وبالتـوازي مع « مكتب المغرب العربي» ، تشكلت أيضا « لجنة تحرير المغرب العربي» بالقاهرة يوم 6 جانفي 1948، بإلحاح من الزعيم- الريفي (المغرب)-

---

(1) Cité par Mehsas (Ahmed), le Mouvement Revolutionnaire Algérien, L'harmattan, paris, 1979, p 239.

(2) Cité Par Laissy(Michel), Du Panarabisme a la ligue Arabe, ed Maisonneuve, Paris 1948, P 184.

ـ الأمير عبد الكريم. وعلى غرار مكتب المغرب العربي فقد إنحصر نشاط MTLD على تصريحات صحفية ومحاضرات بغرض التعريف بمساوىء الاستعمار في المغرب العربي والعمل على تحريره. كما تمثل نشاطه الدبلوماسي أساسا في ربط القضية الجزائرية بالقضايا التونسية والمغربية بهدف تدويلها.

ـ النشاط التيار الثوري بأوربا

وخارج النطاق العربي وبالتحديد في أوربا، عمل الـ M.T.L.D على المشاركة في كل النشاطات التي كانت تهتم بالقضايا الإستعمارية. وهكذا شارك في جويلية 1948 في المؤتمر المضاد للإمبريالية لشعوب آسيا وإفريقيا، هذا الأخير الذي صادق على بيان قدم لهيئة الأمم المتحدة [1] لصالح « المجلس التأسيسي الجزائري السيد »، وفقا لمطالب الـ M.T.L.D.

وفي نفس المجال، إنضم الـ M.T.L.D إلى « مؤتمر السلام» الذي إنعقد تحت إشراف الأحزاب الشيوعية في أفريل 1949.

لقد شاركت منظمات الطلبة والشبيبة ـ القريبة من حزب الشعب الجزائري ـ مثل الكشافة الإسلامية (S.M.A)، في عدة مظاهرات نذكر منها المهرجان الدولي للشبيبة في براغ (Prague) سنة 1947 ثم في بودابست (Budapest) سنة 1949 أين عرضوا موقف الـ M.T.D ـ P.P.A وأين رفع العلم الجزائري [2].

---

(1) Kaddache... op cit , p 819.

(2) Kaddache ... op cit , p 820.

وفيما يتعلق بالمنظمات العالمية، وبالأخص هيئة الأمم المتحدة، تركز عمل الوطنيين الجزائريين على أساس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها».

وقد قدمت الأحزاب الوطنية لدول الجزائر، المغرب، وكذا تونس، وثيقة للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ 2 نوفمبر 1948، تدين فيها السياسة الإستعمارية الفرنسية.

وفي نفس الفترة (ديسمبر 1948)، وجه مصالي نداءا إلى هيئة الأمم المتحدة يفضح فيه عدم تطبيق عصبة الأمم لمبادىء ويلسون التي تنص على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وطالب بضرورة تطبيق تلك المبادىء (المنصوص عليها في ميثاق هيئة الأمم).

السياسة الدولية لحزب الشعب الجزائري: من المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير

وفي نفس السياق، وإستعدادا للحركة المسلحة، عقد في ديسمبر 1948 إجتماع اللجنة المركزية الموسعة الـ M.T.L.D بمنطقة زدين (عين الدفلى)، نتج عنه تقرير توجيهي يحدد بوضوح المحاور الكبرى للسياسة الداخلية والدولية، كما سطر إستراتيجية الحركة الوطنية الجزائرية مع تحديد التحالفات القادرة على إنجاح الكفاح التحرري المسلح. وقد سعى ضمن النشاط الدولي إلى تحقيق هدفين هما:

1 ـ تحقيق وحدة الكفاح على المستوى المغاربي.

2 ـ جلب المساندة السياسية والمادية والمعنوية الضرورية لإندلاع وإستمرار الكفاح.

فالأمر يتعلق بالنسبة لمناضلي حزب M.T.L.D في الإستفادة من التضامن العربي من أجل إخراج الحركة الوطنية الجزائرية من العزلة بإعتبار العالم العربي الحليف الأمثل له [1]. وفي هذا الإطار، أرسل ممثلا من الحزب إلى القاهرة في سبتمبر ـ أكتوبر 1949 لمباحثة إمكانية تزويد المنظمة الخاصة (L' OS) بالأسلحة، وكذا معرفة مدى إستعداد البلدان العربية والجامعة العربية لمساندته عند وقوع حركة تحررية بالجزائر. وهنا صرح عزام باشا للدكتور الأمين دباغين ـ ممثل حزب M.T.L.D ـ بتحفظ : « لدي الثقة التامة بأن المغرب العربي والمغاربة سيتمكنون من التحرر من الإستعمار كما سيساهمون بمثلهم في تحرير شعوب الشرق الأوسط » [2].

وفي سبتمبر 1951، شارك مصالي في النشاط الدبلوماسي للحزب، حيث قام بجولة في البلدان العربية بهدف التعريف بالقضية الجزائرية، والتقى آنذاك بملك العربية السعودية وبالأمين العام للجامعة العربية ورئيس « لجنة تحرير المغرب العربي» الأمير عبد الكريم.

وفي نفس الاتجاه، عكست قرارات المؤتمر الثاني للـ M.T.L.D (4 ـ 6 أفريل 1953) في الجزائر العاصمة، النشاط السياسي الدولي للوطنيين : « . . . علما بأن الكتلة العربية الأسيوية تمثل ظاهرة بارزة على الساحة الدولية، ونظرا لأهميتها وإهتمامها بقضايا شمال إفريقيا التي تتفاقم يوما بعد يوم، أصبحت هذه الكتلة أفضل وأهم سند خارجي لنا » [3].

---

(1) Rapport Ait Ahmed , In Harbi (Mohamed), Les Archives de la Revolution Algérienne, ed , j.A, p 16.

2) Ait Ahmed, Memoire d'un combattant... P 189.

(3) collot (cl), Henry (J,R) , Mouvement National Algérien, Op Cit P 315.

قرارات المؤتمر

ـ منح السياسة العامة للحزب الأوضاع الدولية وزنا كبيرا.

ـ تزويد الحزب بالموارد البشرية، والمادية والمالية الكفيلة بإعانته على نشاطه على المستوى الخارجي.

ـ البقاء على الحياد المتيقظ إزاء منافسة الكتلتين. . . . »[1].

وفي نفس الإتجاه وجه محمد خيضر (المنفي إلى القاهرة منذ جويلية 1951) ـ رئيس الفرع الجزائري لـ «مكتب القاهرة» ـ مذكرة إلى اللجنة السياسية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أشار فيها باسم الحزب الذي يمثله بأن الوضع في المغرب الأقصى وتونس لا يجب أن يحول دون النظر في قضية الجزائر وما يجري فيها « فالجزائريون يطالبون بنشاط سياسي عربي وأسيوي يهدف إلى تدويل قضيتهم وتسجيلها في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، خاصة بعد عرض القضيتين المغربية والتونسية[2].

ويمكننا إعتبار الفترة من 1919 إلى غاية 1954 تأكيدا للتيار الثوري الممثل في ENA، PPA، الذي كثف نشاطه الدولي المتميز بالصبغة التحررية، كما عمل على توطيد العلاقات مع جميع المنظمات ذات الطابع العالمي والجهوي القادرة على مساندة إستراتيجيته المضادة للإمبريالية.

وفي هذا الجو المشحون بالنشاطات السياسية الدولية المتميز بظهور « الضباط الشباب» بمصر، وحركات المقاومة في كل من تونس والمغرب، تكونت في 23 مارس 1954 « اللجنة الثورية للوحدة والعمل » (CRUA) التي انبثق عنها حزب جبهة التحرير الوطني (FLN) الذي فجر الثورة من أجل الإستقلال في الفاتح من نوفمبر 1954.

---

(1) Ibid

(2) Harbi (Med), les archives ... op cit, p 51.

2. الإستراتيجية الدولية لحزب جبهة التحرير الوطني

[1962، 1954]

أ. التوجهات الكبرى للنشاط الديبلوماسي

كان يتمثل هدف حزب جبهة التحرير الوطني المنبثق من الجناح الراديكالي لـ (MTLD) في الإستقلال عن طريق الكفاح المسلح. ولتحقيق ذلك ظلت انشغالاته الكبرى مطابقة للتيار المنبثق عنه، ويتجلى هذا من خلال بيان 1 نوفمبر 1954:

« . . . وغايتنا في الميدان الخارجي هي:

1) تدويل القضية الجزائرية

2) تحقيق وحدة شمال إفريقيا في نطاقها الطبيعي العربي الإسلامي.

3) وموقفنا في دائرة ميثاق هيئة الأمم المتحدة هو تأكيد تعاطفنا وتضامننا الفعال إزاء كل الأمم التي تؤيد كفاحنا التحرري.

. . . ولبلوغ هذه الغاية . . . ستقوم جبهة التحرير الوطني بعمل خارجي لجعل المشكل الجزائري واقعا مطروحا أمام العالم أجمع بتأييد جميع حلفائنا الطبيعيين» (1).

إن انعقاد أول مؤتمر للجبهة (مؤتمر الصومام 20 أوت 1956) ـ سيؤدي بها إلى تحديد نشاطها على المستوى الدولي مع إبراز خصوصية الجزائر وكفاحها. وهكذا اعتبر برنامج مؤتمر الصومام ضمن أهداف الحزب:

---

(1) بيان أول نوفمبر.

ـ عزل فرنسا عن الجزائر وعن العالم سياسيا .

ـ توسيع نطاق الثورة إلى حد جعلها مطابقة للقوانين الدولية .

ومن بين أهدافها على المستوى الخارجي :

ـ السعي للحصول على أقوى ما يمكن من التأييد المادي، والمعنوي، والروحي .

ـ تصعيد تأييد الرأي العام .

ـ تنمية الإعانة الدبلوماسية بجذب حكومات البلاد التي جعلتها فرنسا في الحياد أو التي لم تطلع إطلاعا كافيا على الصفة الوطنية لحرب الجزائر، وحمل هذه الحكومات على مناصرة القضية الجزائرية .

لخص احمد يزيد في التقرير الذي حرره في جويلية 1957 ووجهه إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)، النشاط الدولي لجبهة التحرير الوطني عند اندلاع ثورة التحرير الوطني والمتمثلة في ثلاث نقاط :

ـ « العمل على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الفرنسي .

ـ جعل القضية الجزائرية في نفس مرتبة القضيتين التونسية والمغربية على المستوى الدولي .

ـ إبلاغ هيئة الأمم المتحدة بالقضية الجزائرية »[1] .

هذا الإنشغال الأول المتمثل في إضفاء البعد الدولي للقضية الجزائرية ومن تم إثارة حركة تضامنية واسعة، سيسمح تدريجيا للجبهة بإعداد وتأكيد سياستها الخارجية .

---

(1) Harbi (M. les archives de la révolution..) Op. Cit p. 172.

هذه الأخيرة ـ وليدة الكفاح والمنفى ـ ستكون على التوالي ثمرة « الوفد الخارجي للثورة الجزائرية [1]، و « قسم الشؤون الخارجية»[2]، وأخيرا، « وزارة الشؤون الخارجية[3] عقب تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958 . بدأت هاته الهيئات ذات الطابع الديبلوماسي نشاطها إنطلاقا من العواصم العربية، وبالأخص القاهرة في المرحلة الأولى، ثم تونس التي أصبحت مقر للحكومة المؤقتة إبتداء من 1958، لكن الهياكل الممثلة للجبهة كانت موزعة على أكثر من 20 بلدا مطلا على البحر الأبيض المتوسط وعلى أوربا وأمريكا .

الثورة التحريرية: إسترجاع الهوية الدولية للجزائر

1] من باندونغ إلى هيئة الأمم المتحدة: تدويل القضية الجزائرية

يمكننا إعتبار مؤتمر باندونغ بمثابة شهادة ميلاد لديبلوماسية الجبهة. وبالفعل فقد سجلت الجبهة بحضورها للمؤتمر أول انتصار دولي لها حيث حضرت كملاحظ ضمن وفد مشترك يضم البلدان المغاربية الثلاث، وكانت على اتصال مع 29 بلد آفرو ـ أسيوي[4] كفيل بمساندة القضية الجزائرية ماديا وسياسيا .

---

(1) مكونة أساسا من : محمد خيضر، حسين آيت أحمد، بن بلة، محمد بوضياف مكلف بالتنسيق الداخلي والخارجي ، وابتداء من 1955 محمد يزيد.

(2) شكل هذا القسم إبتداء من سنة 1958 تحت إشراف اليمين دباغين.

(3) عين كأول وزير الخارجية للحكومة المؤقتة ، وعين عبد الحميد مهري وزيرا لشؤون شمال إفريقيا في جانفي 1960 ـ 1961، وأخيرا عين سعد دحلب لهذا المنصب في التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة (من أوت 1961 إلى 5 جويلية 1962).

(4) 29 بلدا أي نصف سكان العالم وبالتحديد مليار ونصف مليار.

ولقد إتخذ هذا المؤتمر الآفروآسياوي قرارا بمساندة الجزائر، والمغرب وتونس وبمساندة حقها في إدارة شؤونها واستقلالها. كما التزم « بدعم ملموس لكل الشعوب التي تناضل لأجل استقلالها»، وعلاوة على هذا التأييد، أشارت هذه اللائحة إلى أن الدول المشاركة في باندونغ « تلتزم بتقديم مساعدتها المحسوسة إلى الشعوب المكافحة من أجل استقلالها»[5] هذا الدعم فتح الطريق نحو هيئة الأمم المتحدة التي أشعرت رسميا برسالة مؤرخة من 26 جويلية 1955 [6] موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة والصادرة من طرف 14 بلدا مشاركا في مؤتمر باندونغ [7] مطالبين بتسجيل « القضية الجزائرية» في جدول أعمال الدورة العاشرة العادية للجمعية العامة.

افتتحت الدورة في سبتمبر 1955 (غداة هجوم جيش التحرير الوطني على الشمال القسنطيني 20 أوت 1955)، وكانت نتيجة النقاش لصالح القضية الجزائرية بـ 28 صوتا ضد 27 صوتا[8]، فسجلت في جدول الأعمال، وبعد معرفة الوفد الفرنسي للنتيجة، إنسحب محتجا من الجلسة.

---

(5) El Moudjahid, N° 15, Janvier 1958.

(6) وثيقة A2924 add 1 ويجب الإشارة إلى أن رسالة مؤرخة في 5 جانفي قد أرسلت إلى مجلس الأمن من طرف ممثل العربية السعودية في هيئة الأمم المتحدة مثيرة الإنتباه إلى خطورة الوضع في الجزائر هذه الرسالة لم تتلق أي رد.

(7) هذه البلدان هي: أفغانستان، العربية السعودية، برمانيا، مصر، الهند، أندونسيا، العراق، إيران، لبنان، ليبريا، باكستان، سوريا، تايلاندا، واليمن.

(8) أنظر جدول التصويت بالملحق.

ولقد وجب انتظار الدورة الحادية عشرة المنعقدة من 12 نوفمبر 1956 إلى 8 مارس 1957 لتناقش فيها القضية الجزائرية لكن ليس ببعدها السياسي والقانوني (الحق في تقرير المصير والإستقلال)، بل ببعدها الإنساني (المعاناة والخسائر البشرية). وخلاصة القول أن المشاركين أعربوا بالإجماع عن « أملهم في حل سلمي وديمقراطي » للقضية الجزائرية.

إستمرت مناقشة القضية الجزائرية خلال 6 دورات أي من سنة 1955 إلى غاية 1962 [1] طالبت الدورة الأخيرة بالتفاوض « بغرض التوصل إلى حق الشعب في تقرير مصيره والإستقلال في إطار احترام الوحدة والسيادة الإقليمية للجزائر [2] Le respect de l'unité et de l'intégrité Territoriale de l'Algérie. بعدها، إنعقد مؤتمر باندونغ الذي سجل « استيقاظ الشعوب المستعمرة »[3] دوى إسم الجزائر في كل الإجتماعات والمؤتمرات والتظاهرات عبر العالم. ولقد كتب العربي بن مهيدي قائلا: « إن الدبلوماسية الجزائرية... بدأت من الأخوة الكبيرة والدعم اللامتناهي للشعوب العربية ـ الأسيوية».

وبالفعل، فإصرار وفعالية النشاط الديبلوماسي للثورة الجزائرية قد حمست الشعوب المتحررة أو تلك التي تناضل في سبيل تحررها، وساهمت كذلك في رسم معالم حركة تضامنية آفرو ـ آسيوية قوية.

---

(1) أنظر جدول الدورات

(2) أنظر القرار 1724، الدورة 16 (19 سبتمبر 1961 ـ 23 فيفري 1962) بالملحق.

(3) Guitard (Odette, Bandung et le réveil des peuples colonisés, Paris, PUF, 1976, p. 128.

وإذا كانت فعالية الديبلوماسية الجزائرية قد برزت بالأخص في هيئة الأمم المتحدة[1] في الفترة الممتدة ما بين عامي 1955 ـ 1962، فإن النشاطات الديبلوماسية المتمثلة في المحاضرات والمؤتمرات والتظاهرات الدولية ذات الطابع الإقتصادي، و الثقافي، وحتى الرياضي، لم تكن أقل أهمية وفعالية في تدويل القضية الجزائرية.

الجزائر المكافحة في المؤتمرات الدولية

إن النشاط الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني في المؤتمرات الإفريقية، والعربية، والأفروآسيوية قد ساهم في توسيع مجال تدخلات المبعوثين الجزائريين في الخارج للدفاع عن قضية الجزائر المكافحة[2].

مؤتمر القاهرة من 26 ديسمبر إلى 01 جانفي 1958

في مؤتمر القاهرة ترسخت المبادىء الكبرى لمؤتمر باندونغ (1955) التي رددها 500 مبعوث يمثلون 44 دولة أفرو ـ أسيوية، حيث لعبت جبهة التحرير الوطني الممثلة من طرف لمين دباغين نشاطا فعالا في هذا المؤتمر، والذي نصت لائحته المصوت عنها بالإجماع عن: « استقلال الجزائر وفسح مجال للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني »[3].

---

(1) لقد أصبحت هيئة الأمم منبرا لجبهة التحرير الوطني إذ أنه يتدخل ـ بطريقة مباشرة ـ عبر ممثلي الدول الأفرو ـ أسيوية وخاصة سوريا، المغرب، تونس.

(2) قائمة المحاضرات التي مثل فيها حزب جبهة التحرير الوطني أنظر جدول المؤتمرات بالملحق.

(3) El - Moudjahid n 15 , 1 janvier 1958, t 1 , p 256.

مؤتمر أكرا (غانا) 15 أفريل 1958

شكلت الثورة الجزائرية النقطة الأساسية في هذا المؤتمر، الذي عقدته الدول الإفريقية بهدف إحياء الذكرى الأولى لاستقلال غانا، الذي قدمت فيه الثورة الجزائرية كمثال للتدعيم والاقتداء حيث صوت المشاركون فيه لصالح حق الشعب الجزائري في الإستقلال وتقرير مصيره، كما أجمعوا على بذل « كل الجهود الممكنة من أجل مساعدة الشعب الجزائري» وتشكيل مجموعة إفريقية ضمن هيئة الأمم المتحدة، من أجل توحيد العمل لصالح جبهة التحرير الوطني[1].

مؤتمر طنجة (المغرب) من 27 إلى 30 أفريل 1958

انعقد هذا المؤتمر الأول بمبادرة من حزب الإستقلال (المغرب الأقصى) من أجل توحيد المغرب العربي وتسطير الخطوط العريضة بغرض إنشاء تجمع جهوي، وقد نصت اللائحة الختامية على « انفراد جبهة التحرير بتمثيل الجزائر المكافحة وعدم قابلية حقوق الشعب الجزائري للتقادم، كما أقرت على سيادته واستقلاله، ومطالبة بتشكيل حكومة جزائرية . . . ». [2]

مؤتمر تونس من 17 إلى 20 جوان 1958

أفترض في مؤتمر تونس تتويج الوحدة المغاربية عن طريق تبني الحكومات المعنية للقرارات المتخذة في مؤتمر طنجة [3]، لكن الوضع السياسي آنذاك والمتمثل

---

(1) El - Moudjahid n 23 , 5 Mai 1958 , t 1 . p 444.

(2) E1- Moudjahid n 23,5 Mai 1958 t 1. pp . 437 - 438

(3) E1 - Moudjahid n 26 , 4 juillet 1958, p 516.

في مجيء ديغول «DE Gaulle » و ظهوره على الساحة السياسية الفرنسية ، أدى بمسيري الدول المجاورة إلى تجنب إمكانية امتداد النزاع الجزائري إلى البلدان المغاربية ومن تم الإصطدام المباشر بفرنسا [1].

مؤتمر مونروفيا (ليبيريا) من 04 إلى 08 أوت 1959

جمع هذا المؤتمر الدول الإفريقية المستقلة، و انضم وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة (GPRA) كعضو رسمي، حيث رفرف العالم الجزائري إلى جانب رايات البلدان الإفريقية المستقلة التسع (9)، فحقق بذلك انتصارا على الصعيد الدبلوماسي، ورسخت فعالية الديبلوماسية الإفريقية للجزائر المكافحة [2].

مؤتمر القاهرة من 25 إلى 31 مارس 1961

شكلت قضية فصل الصحراء محور مناقشات مؤتمر الشعوب الإفريقية، حيث دافع السيد بومنجل ممثل جبهة التحرير الوطني بشدة على قضية وحدة التراب الجزائري. وبهذا الشأن، قرر مؤتمر القاهرة « التدعيم الكامل لموقف الحكومة المؤقتة الجزائرية (GPRA) المتعلق بالصحراء كجزء مكمل للتراب الوطني الجزائري [3].

---

(1)Procés verbaux de la conférenc In Harbi (Med) les archives de la révolution algérienne, op. cit . pp. 414- 426.

(2) El - Moudjahid n 48, 17 Aout 1959, p 400.

(3) El Moudjahid n 79, 15 Avril 1961; p 448 -449.

وعلى العموم، فإن النشاط الديبلوماسي لجبهة التحرير الوطني قد سجل أثناء المؤتمرات الدولية نجاحا سياسيا لا يضاهى.

وإذا كانت فرنسا الإستعمارية قد فقدت اعتبارها أمام هيئة الأمم المتحدة بسبب عنادها في تطبيق مبدأ الشعوب في تقرير مصيرها على الجزائريين، ففي إفريقيا اتهمت بالمناورة تجاه قضية فصل الصحراء.

الجزائر المكافحة عبر التظاهرات والتأييدات الدولية

إن الدعم الدبلوماسي الذي اتضحت معالمه من خلال قرارات مختلف المؤتمرات الدولية ذات الطابع السياسي قد تجلى أيضا في النشاطات ذات الصبغة الثقافية والإنسانية والرياضية...

ولقد استغلت المنظمات المنبثقة من جبهة التحرير FLN (الطلابية، النسوية والنقابية...) مثلها مثل الوفود الخارجية كل الوسائل المتوفرة لوضع حد للإستعمار، حيث أثاروا الرأي العام ونشطوا في الأوساط الديبلوماسية للحصول على الدعم السياسي والمساعدة المادية.

وبهذا، فقد اختلفت أشكال هذا الدعم من التعريف بالمواقف المشتركة المتمثلة في دعم مطالب حزب جبهة التحرير الوطني إلى الإعتراف بممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة (G.P.R.A) إلى غاية إقرار الدول باستقلال الدولة الجزائرية سنة 1962. كما تجسد هذا الدعم أيضا عن طريق تنظيم نشاطات ثقافية ورياضية وأيام إعلامية تضامنية، نذكر منها:

- تنديد فدرالية حقوق الإنسان بما يجرى بالجزائر.
- زيارة وفد نسائي جزائري للفيتنام في أفريل 1957 حيث التقى بالزعيم هوشي منه في سبتمبر 1957، تلتها زيارة إلى الصين في أكتوبر 1957.

ـ نداء اللجنة الدولية للصليب الأحمر (أكتوبر 1957) من أجل مساعدة اللاجئين . . . و كتابة تقرير حول المحتشدات .

ـ إعداد يوم عالمي للتضامن مع الجزائر في 30 مارس 1958 في البلدان الأفرو ـ أسيوية .

ـ تنظيم البلدان الصديقة لأسابيع تضامنية .

ـ لقاءات رياضية لفريق كرة القدم لجبهة التحرير الوطني .

وبهذا، فقد ساهمت كل هذه التظاهرات في تدويل القضية الجزائرية وسمحت ببروز حركة تضامنية لصالح نضال الشعب الجزائري .

لقد كان الدور الذي لعبه الإعلام أساسيا في تغطية هذه الأحداث وفي توسيع سمعة جبهة التحرير الوطني عبر العالم، وذلك من خلال صحافة الحركة التحررية الوطنية (المجاهد، المقاومة، إذاعة صوت الجزائر المكافحة، وعن طريق وسائل البلدان المتضامنة (صوت العرب، إذاعات وصحف البلدان الصديقة) .

الإعتراف الدولي بالحكومة الجزائرية المؤقتة GPRA

أصبحت جبهة التحرير الوطني تدريجيا الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري من خلال حملتها الديبلوماسية الواسعة النطاق وبحضورها في المؤتمرات الدولية الكبرى . فأعلنت بدورها اليوم 19 سبتمبر 1958 عن تأسيس حكومة مؤقتة . وفي هذا الشأن صرح فرحات عباس أول رئيس للحكومة المؤقتة : « أن هذا الإعلان الذي وقع بإسم شعب يكافح منذ أربعة أعوام في سبيل إستقلاله قد بعث الدولة الجزائرية التي ابتلعها الإحتلال الحربي سنة 1830 ومحاها بصفة قاسية ظالمة من الخريطة السياسية للشمال الإفريقي »[1] .

---

(1) ـ المجاهد العدد 30 ـ 10 أكتوبر 1959 .

ورغم تواجدها بالمنفى وحرمانها من الفعالية على الإقليم، فقد سجلت الحكومة المؤقتة منذ نشأتها عدة إعترافات منها 17 إعتراف قبل نهاية 1958 ثم ارتفع هذا العدد ليبلغ قبل انعقاد إتفاقيات إيفيان 25 بلدا. كما اعترف 36 بلدا بالحكومة المؤقتة (عشية الإستقلال) اعتراف واقعي وقانوني [1].

ولقد اعترفت البلدان الأفرو ـ اسيوية اعترافا شرعيا في إطار القانون الدولي بمنحها نفس امتيازات البلدان المستقلة [2].

وبالتالي فإن سرعة وإزدياد عدد هذه الإعترافات تظهر السمعة التي اكتسبتها الثورة في المحافل الدولية، كما تبين فشل الديبلوماسية الفرنسية في عرقلة حركة تدويل القضية الجزائرية التي سعت إليها جبهة التحرير الوطني.

فرنسا وتدويل القضية الجزائرية

لقد أصرت السياسة الفرنسية ـ منذ بداية النزاع ـ وتحديدا منذ إنعقاد الدورة العاشرة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على اعتبار القضية الجزائرية على أنها مشكل داخلي. ولكن عن طريق عنادها والوسائل التي كرستها من أجل تشويه وإضعاف الثورة، ساعدت (بطريقة غير مباشرة) في تدويل القضية الجزائرية.

ونظرا لتعدد أزمات النظام السياسي الفرنسي من 1956 إلى 1958 التي سمحت بظهور الجمهورية الخامسة بسبب حرب الجزائر. صوب العالم أنظاره بالدرجة الأولى على القضية الجزائرية.

---

(1) أنظر جدول الإعترافات بالملحق.

(2) cf. Belkheroubi (Abdelmadjid), La Naissance et la Reconnaissance de la République Algérienne, Bruxelles, ed. Bruyant , 1972.

وسنحاول فيما يلي تلخيص الوقائع التي ساعدت على إخراج القضية الجزائرية من الإطار الذي حددته لها فرنسا.

ـ تفتيش بواخر L'Athos (16/ 10 / 1956)، سلوفينيا Slovenija (18 / 01/ 1958)، ليديس Lidice (08 / 04 / 1959).

ـ 22 / 10 / 1956: إختطاف الطائرة المقلة لأبرز قادة FLN في الخارج.

وقد كان لهذه العملية صدى أكبر باستقالة كاتب الدولة للشؤون التونسية والمغربية (يوم 25 أكتوبر 1956) وكذا استقالة ب. دولوكس (P. Delux) سفير فرنسا بتونس يوم 26 / 10 / 1956.

ـ العدوان الثلاثي ضد مصر بسبب قناة السويس يوم 5 / 11/ 1956، الذي شهد فشل القنوات الفرنسية.

ـ 28 مارس 1957: طلب الجنرال «دولابولارديار» (De la Bollardière) إعفاءه من مهامه إحتجاجا على تعميم التعذيب تم توقيفه يوم 15 أفريل 1957.

ـ حوادث 13 ماي 1958 ومجيء دوغول (De Gaulle).

ـ حوادث ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958، و «المساعي الحميدة» الأنجلو ـ أمريكية في مارس 1958.

ـ مشروع فصل الصحراء.

ساهمت فرنسا من خلال هذه الأحداث في تدويل القضية الجزائرية دون قصد ذلك، وبدون أي تدخل مباشر لجبهة التحرير الوطني على المستوى الإنساني.

من جهة أخرى، فإن تعميم التعذيب، ومراكز التجمع والمحتشدات، ووضعية اللاجئين... كل هذا، أفقد من سمعة فرنسا على المستوى الدولي، حيث وجهت لها أصابع الإتهام.

الخاتمة:

لقد اتخذت الدبلوماسية كوسيلة سمحت للجزائر بالظهور على الساحة الدولية رغم عدم الإعتراف بها آنذاك كدولة.

وهكذا، كانت استراتيجية تدويل القضية المتبناة من طرف حزب جبهة التحرير الوطني منذ إندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر **1954** حاسمة. حيث استعملت عملية التدويل كوسيلة ضغط على فرنسا لإجبارها على التفاوض مع جبهة التحرير الوطني ـ الحكومة المؤقتة رغم أن الحكومة الفرنسية كانت تنظر إلى الثورة الجزائرية على أنها تمرد تحركه أيادي خارجية.

وعلى أرض الواقع، أثبتت الثورة الجزائرية حرية نشاطها واستقلالية قراراتها، كما استفادت من تنافس الكتلتين (الشرقية والغربية) لكي تتفرغ كليا للكفاح.

وهكذا، إكتسبت الجزائر المكافحة على الصعيد الداخلي (العسكري) والخارجي (السياسي والإعلامي) سمعة واسعة في العالم ورثتها عنها الجزائر المستقلة، وعليها الآن الحفاظ عليها.

بيبليوغرافيا:

I. باللغة العربية:

وحدة البحث تتكون من :

ـ نعيمات اسمبولي رئيسا

ـ سعاد الحداد عضوا

ـ بن عاشور هيام عضوا

ـ السيدة درياشي عضوا

ـ البجاوي (محمد)، الثورة الجزائرية والقانون، دار اليقظة العربية دمشق، 1965.

ـ المركز الوطني للدراسات التاريخية، الثورة الجزائرية وصداها في العلم، الملتقى الدولي الجزائري (24 ـ 28 نوفمبر 1984)، تحت إشراف محمد طويلي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

ـ عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

ـ جريدة المجاهد (1956 ـ 1962)

ـ جريدة البصائر ليوم 17 ماي 1948 و21 جوان 1948.

II باللغة الفرنسية

- Belkhrroubi (Abdelmadjid), La naissance et la reconnaissance de la république Algérienne, Ed , Bruyants, Bruxelles, 1972.

- Cheikh (Slimane); l'Algérie en armes, OPU, Alger , 1984.

- Harbi (Mohamed), Les Archives de la révolution Algérienne, Ed . Jeune Afrique, Paris, 1981.

- Bennabi (Malek), L'Afro -asiatisme, SEC, Alger, 1992.
-Noushi (André), Lacoste (Yves), Prenant (André), l'Algérie passé et présent, Ed. Sociales, Paris, 1960.
- Kaddache (Mafoud), Histoire du nationalisme Algérien 1919 - 1951 ; 2 Vol, SNED, Alger
-Grimaud (Nicole), La politique exterieure de l'Algérie, Ed. Karthala, Paris, 1984.
- Mameri (Khalfa), les nations unies face à " La Question Algérienne", (1954 - 1962), SNED, Alger, 1969.
- Salinas (Michele), l'Algérie au parlement (1958 - 1962), Ed. Privat, Toulouse, 1987.
- C.N.E.H . Le retentissement de la révolution Algérienne , colloque international d'Alger (24 - 28 Nov 1984), S/ dir de Med Touili, Enal- gam, Alger - Bruxelles, 1985.

القسم الثاني

الشهادات والوقائع

ذكريات من العمل الدبلوماسي

شهادة : محمد يزيد

لقد وافقت على المشاركة في هذا اليوم الدراسي بعد حديث مطول مع سيادة معالي وزير المجاهدين، خلاصته أن البحوث والدراسات، سواء أكانت بحوثا سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو عسكرية، ينبغي أن تكون تصورا واضحا للمستقبل، وأن تكون هذه الدراسات والبحوث حرة وغير موجهة من أي طرف كان. وقد لاحظت من خلال اتصالاتي مع عدد من المسؤولين وفي عدة مناسبات أو إجتماعات بأن هذا المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أو لنوفمبر 1954 بأنه يتمتع بروح المسؤولية العلمية. التي تساهم دون شك في فهم مختلف القضايا والمشاكل، وهذه الروح العلمية وحدها الكفيلة بطرح البدائل والآراء التي تساعد أصحاب القرار في اتخاذ قرارهم الصحيح والشجاع.

لقد كانت أول تجربة أو اتصال لي بمراكز البحوث قديمة وتعود بالضبط الى سنة 1956 وذلك من خلال معهد الدراسات المستقبلية في الهند وتعتبر الى يومنا هذا من أكبر المعاهد في العالم، مع العلم أن أوروبا مثلا لم تأخذ بفكرة انشاء مراكز البحث والدراسات الإستراتيجية إلا منذ حوالي خمسة عشرة سنة.

والمهم بالنسبة لموضوع هذا الملتقى والمتعلق بتطور الديبلوماسية الجزائرية أثناء الثورة المسلحة فإنني أقول بأن ميدان الديبلوماسية هي العلاقات الدولي، ونشاطها يظهر في هذا الميدان، ونحن قبيل الثورة لم تكن لنا دولة واثناء الثورة كانت لنا حكومة مؤقتة، ولهذا كانت ديبلوماسيتنا في هذا المجال تندرج ضمن تمثيل شعب وعلاقته مع الدول الأخرى، أي لم يكن بيننا ـ مثلا ـ تعاون إقتصادي أو عسكري، انما كانت هناك مساعدات مادية وعسكرية وديبلوماسية وسياسية.

في هذا الفترة دخلت الديبلوماسية في العالم مرحلة جديدة، وللأسف فإنها غير مدروسة في بلادنا، بل وأقول أننا نجد مثلا في الفيتنام بحوثا ورسائل دكتوراه مستوعبة من ديبلوماسية الثورة الجزائرية، بل وعملوا على تطبيقها في السنوات الأخيرة قبل تحقيق انتصارهم، إذا دركوا أن ديبلوماسية الثورة الجزائرية هي مدرسة حديثة تربط النشاط الديبلوماسي بالنشاط الإعلامي وهي ميزة خاصة وجديرة بالدراسة والبحث، فالرسالة الديبلوماسية أصبحت تصل إلى الجماهير قبل وصولها للسفير أو صاحب القرار، ويعود سبب ذلك الى اننا نخوض ثورة على كل الجبهات وفي ميدان المعركة لسبب ضابط سلاح المدفعية بحاجة الى شفرة للإتصال كي يأمر الجندي بقصف العدو، فهو لا يقوم بمهمة سرية، كذلك العمل الديبلوماسي، فالسفر أصبح يقرأ عبر وسائل الإعلام اخبارا تهمه صادرة عن رئيس دولته أو وزير خارجيته وقد تصله بالبرقية بعد ساعتين أو أكثر.

الكثير من الناس يتساءلون كيف أن محمد يزيد وزير الأخبار كانت له نشاطات ديبلوماسية ؟ أقول أولا أنه قبل تأسيس الحكومة المؤقتة كان لنا نشاط بإسم جبهة التحرير الوطني، وعندما أسسنا الحكومة المؤقتة أدركنا أن الإتصالات مع الدول والأنظمة لابد أن يقوم بها وزير مكلف بالعلاقات الخارجية، وأن الإتصالات عبر الملتقيات والشخصيات والندوات الصحفية يقوم بها وزير للأخبار، ولهذا ذهبت إلى باندونغ.

أريد أن أشير أنه قبل الثورة كان لنا تمثيل في الخارج يتمثل في وفود وبعثات الحركة الوطنية قبل الثورة، وقد بلورت هذه الحركة مبادئنا، منذ العشرينات،

فنجم شمال إفريقيا كان له بعدا مغاربيا، ثم منحتنا الحركة بعدًا افريقيا بمشاركتها في مؤتمرات الشعوب الإفريقية المناهضة للأمبريالية وقد شاركتُ في الكثير من هذه المؤتمرات وكان مندوبنا شوقي مصطفاوي وقد تعرفت على نكروما ونيريري قبل الثورة عندما كنت طالبا، وفي نطاق الإتصالات الأفرو ـ أسيوية، شارك مصالي الحاج في العشرينات في مؤتمر شعوب إفريقيا وأسيا الذي إنعقد في بروكسل وشارك فيه رجال عظماء أمثال نهرو وهوشي منه وسوكارنو وأغلب زعماء العالم في ذلك الوقت.

وفيما يتعلق بمسألة عدم الإنحياز فإنها قد برزت بالنسبة لنا منذ سنة 1948 وخاصة عندما قررت فرنسا فيما بعد الإنضمام الى الملف الأطلسي بما في ذلك التراب الجزائري الذي رفضته الحركة الوطنية وصرحت بأنها تجارية ولن تقف مكتوفة الأيدي، منذ ذلك الوقت اتخذنا موقف الحياد ثم الحياد الإيجابي.

كان تمثيلنا في الخارج متركزا أكثر في القاهرة قبل الثورة، من مكتب المغرب العربي كما كان هناك نشاط آخر لجمعية العلماء المسلمين لمثله خاصة الفضيل الورتلاني الذي كانت له عدة رحلات إلى المشرق بعدما كان ممثلا لجمعية العلماء في فرنسا، ولم يكن في الحقيقة متفقا مع قادة جمعية العلماء المسلمين، وعندما ذهبنا إلى جنوب شرق أسيا وجدنا هناك السكان يعرفون الكثير من الأسماء خاصة منها المغربي عبد الكريم الخطابي والفضيل الورتلاني الذي عرف بأنه رجل دين وتجارة وكانت له مراكز في سنغافورة وغيرها. عندما إنطلقت الثورة تم تغيير الوفد الخارجي، وهناك حقيقة تاريخية، وهي أنه بعد إندلاع الثورة الجزائرية كنا أنا ومحمد خيضر وأيت أحمد قد اتصل بنا ممثل وكالة أسوشيد براس هاتفيا وأخبرنا بالأحداث التي وقعت في الجزائر في الفاتح نوفمبر ومكان وقوعها وسألنا إن كنا على علم بها كما سألنا على الفلاقة، وقد كان وقتها من المفروض أن يأتينا محمد بوضياف رحمه الله ببيان أول نوفمبر ،

فجماعة الخارج لم يكونوا على إطلاع، وأريد الإشارة أن الجميع يتحدث عن جماعة 22، وننسى أنه بعد إجتماع 22 ظهر الستة ثم لجنة التنسيق والتنفيذ، وبقينا نحن دائما نتحدث عن جماعة 22.

إن جبهة التحرير كانت بحاجة إلى تمثيل بالخارج، ففكروا في الإتصال بالجماعة الموجودة بالخارج وعندما وصل بن بلة وخيضر إلى فرنسا، وقد عملنا نحن على ضمهم إلى فيديرالية فرنسا، وقد كان معي يومها بوضياف وديدوش، وقد قمنا بعدها بتهريبهم من الجزائر إلى سويسرا لأنهما كانا في حالة فرار، ونحن في فيديرالية فرنسا رفضنا تطبيق قرار قيادة اللجنة المركزيةلحركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي يأمر خيضر بتسليم نفسه وقد كان هذا تمردا. وقد إنعقدت عدة إجتماعات بسويسرا، حضرها بوضياف ومزغنة، بن بولعيد ولحلو حسين وخيضر وبن بلة وكان موضوع الإجتماعات التحضير للثورة والبقاء على إتصال، وقد كنا ننتظر مساعدات من مصر، وأنا أنصح شبابنا بقراءة كتاب فتحي الذيب كما أنصحهم بإعادة قراءته مرارا، فقد كتب الكثير من الأشياء ولكن الشيء المهم والأساسي لم يذكره، وهو أنه لم يكن رجل سياسة في الرئاسة إنما رجل مخابرات ورئيس المخابرات هذا سبب كل المشاكل. كما اتصلنا بأندونيسيا لأن أندونيسيا وبورما هما من البلدان الأسيوية القليلة التي تحررت بالسلاح. وهذا اعتقادا منا بأن هذين البلدين بإمكانهما تفهم ثورتنا ومساعدتنا، وزرت أندونيسيا مرتين أو ثلاث، والبلد الثالث الذي قصدنا مساعدته هو يوغوسلافيا، وقد أردنا إبلاغ هذه الدول بأهدافنا دون إطلاعها على أسرارنا، فقد أردنا أن نخرج من المأزق السياسي وأصبحنا ننظر إلى أنفسنا على أننا إصلاحيين بعدما كنا ثوريين فأردنا عدم الوقوع في الأخطاء التي وقع فيها الذين سبقونا . فهذا شيء صحيح، وهذا ما وقع فعلا للحركة الوطنية.

كان من المقرر أن تندلع الثورة يوم 16 أكتوبر وبما أن الثورة إعتمدت على جانب السرية لم أكن على علم، وكان حميمد على علم، وكان الآخرون يجهلون التاريخ، وقد كنت يومها في القاهرة وقد دعاني فتحي الذيب إلى مأدبة عشاء حضرها جمع من الصحفيين المصريين و إبراهيم طوبال رحمه الله وعلال الفاسي، وبدأوا يتكلمون عن يوم 16 أكتوبر، وقد إلتقيت المرحوم بوضياف بسويسرا وسألته عن حقيقة يوم 16 أكتوبر فأجابني بتعجب قائلا: « الدعوة راهي في السوق! » ولهذا اتخذ القرار هنا بعدم إخبارهم بتاريخ اندلاع الثورة، وقد كان من المفروض أن يأتي لنا بوضياف بالطائرة في الفاتح نوفمبر، إلا أن طائرته دخلت وأتى في اليوم الثاني من شهر نوفمبر بالنداء.

أعود إلى تمثيلنا بالخارج، وأقول أن ممثلنا كان ينبغي عليه أن يكون متمتعا بمصداقية الإتصال خارج القاهرة و إلى تزكية مغاربية ، وقد منحنا علال الفاسي تزكية حزب الإستقلال المغربي، كما أيدنا صالح بن يوسف وبن طوبال في تونس، أما بورقيبة فلم يكن متفقا معنا وكان يتفاوض يومها مع فرنسا، وقد ساعدنا هؤلاء حيث كانت لهم مكانة في العالم العربي وجنوب شرق أسيا، كما ساعدتنا الجامعة العربية بعدما أقنعناهم، من الدول العربية التي اتفقنا معها على طرق مساعداتنا العربية السعودية وأذكر أنها قدمت لنا دعما ماليا مقداره 100 مليون وهو مبلغ كبير في ذلك الزمان، وقد اتفقنا أن تصلنا هذه المساعدة المالية عبر الحكومة المصرية، وأشير هنا أن فتحي الذيب لم يسلم لنا المبلغ دفعة واحدة إنما كان يدفع لنا بالتقطير، قطرة، قطرة ، فمصر أرادت أن تسير الثورة الجزائرية، وقد كانوا دائما يرددون بأنهم هم الذين قاموا بالثورة ولكن عندما يتعلق الأمر بفرنسا يعلنون بأن الأمر لا يعنيهم خاصة عندما يتعلق الأمر بتسويق القطن إذ تقوم مصر بإغلاق صوت العرب لمدة أشهر ويبدأ الناس بالتساؤل عن سبب توقف صوت العرب لمدة ثلاثة أشهر، وأقول أنا أن تلك المدة

كانت تبيع فيها مصر قطنها، ويدخل ذلك ضمن مصلحتها الوطنية علينا، وباليتنا نتعلم الدروس ونغلب المصلحة الوطنية على المصالح الأخرى.

أعود إلى فتحي الذيب وأشير أنه لما طلبنا منه منحنا مبلغا ماليا للذهاب إلى باندونغ أبلغنا عن طريق مساعدة بأن نقدم له الحسابات والمصاريف، واجتمعنا في مأدبة غذاء عند خيضر واتفقنا على أن يذهب سي أحمد إلى العراق ومهري إلى سوريا وقد بلغ أمر الإتفاق إلى حد تهديدنا بمعاملتنا كمعاملتهم لمزغنة وأشير هنا وبدون عقدة نفسية أننا نحن الذين قررنا وضع الشيخ البشير الإبراهيمي تحت الإقامة الجبرية في القاهرة ونفس الشيء بالنسبة لأحمد مزغنة وكنا نزوره دائما ونحن الذين كنا نحرس الشاذلي مكي وعندما ذهبنا إلى باننديونغ أرسل كل من الشيخ الإبراهيمي والشيخ مكي و مقران مذكرة تبلغ الأندونسيين بأننا عملاء لفرنسا وتدعوهم إلى عدم الإعتراف بنا، وأرسلوا شخصا إلى باندونغ وبما أن أندونيسيا رفضت منحه التأشيرة من القاهرة سافر إلى الباكستان ومنها إلى أندونيسيا وعندما نزل بمطار جاكارتا أخبر الأندونسيين بأنه ممثل الجزائر والمصاليين، فاتصلت بنا السلطات الأندونيسية فأخبرناهم فحبسوه حتى نهاية المؤتمر وقد سلمهم المذكرة . هذه حقائق، وأنا لا أنفي صفة الوطنية عن هؤلاء، لكن أقول بأنهم كانوا مخطئين.

أعود إلى الإجتماع الذي حضرناه عند خيضر بعد الإنتهاء منه اتفقنا على نقاط، وأخذ خيضر مبادرة الإتصال بفتحي الذيب لإبلاغه إياها عبر الهاتف وأبلغه بأن قادة الثورة لا يخفون أي شيء عن السلطات المصرية، وأنهم مستعدون لإطلاعهم بكل القرارات وهنا سأله فتحي الذيب عن القرارات التي اتخذها في إجتماعنا فأجابه خيضر: « يلعن أبوك، وأب أبوك وأب الذي طلب

منك هذا، وإذا كنت قادرا، تعال وضعنا مع مزغنة» ووضع سماعة التلفون، لقد كنا نملك إستقلالية في إتخاذ القرار.

في الحقيقة إن الأبحاث والدراسات تعتمد أساسا على الوثيقة التاريخية وأغتنم هذه الفرصة لأقدم إلى المركز تقريرين رسميين الأول: خاص بالثورة منذ إندلاعها إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة، والتقرير الثاني من الحكومة إلى غاية الإستقلال، وأتمنى أن تساعد هاتين الوثيقتين الباحث في مهمته.

لقد إستخلصنا الدروس من الدبلوماسية أثناء الثورة وبعدها، ومن هذه الدروس أن نقيم الأطراف من خلال ما يتحدثون به عنا في غيابنا لا من خلال ما يقولونه عنا في حضورنا، وأن المصداقية نتحصل عليها من خلال تصرفنا ومدى إلتزامنا بوعودنا مع حلفائنا و إخواننا وأعدائنا، ثم معرفة الحقائق، لأن الشخص الذي يجهل أوضاع بلده ووطنه، وينسى مدى تأثير الثقل المعنوي غير قادر على إصدار قرارات سليمة وفرضنا قرارات أثناء العدوان الثلاثي على مصر في 1956 ونزول القوات الأمريكية في لبنان، وكنا نذهب إلى الإجتماعات العربية ونفض الخلافات بين الدول العربية ونفرض رأينا، وكانت الكتلة الأفرو ـ آسيوية عندما تتعرض إلى مشاكل تلجأ إلى الحكومة الجزائرية المؤقتة لحلها، وكنا مجرد مراقبين دوليين في الجمعية العامة وكان أمينها العام يوثابت وهو من بورما يطلب أراءنا، لقد كنا نتمتع بثقل معنوي، مستمد من شعب واقف ضد الإستعمار والإمبريالية وقوات أجنبية طاغية متجبرة تعجز أي دولة عربية أو إفريقية عن التصدي لها ومحاربتها مدة ثلاث ساعات واستغلينا هذا الثقل قبل الإستقلال وبعده. ففي مؤتمرات عدم الإنحياز والوحدة الإفريقية كانت الجزائر دائما في الصدارة، ومصر في سنة 1952 طالبت بوحدة وادي النيل، وكانت حركة حزب الأمة والمهدي قوية ضد هذا المطلب وكانت الجزائر البلد الوحيد في العالم العربي الذي طالب بتقرير المصير، واتخذنا موقفا تاريخنا في باندونغ،

وأتذكر أن السودان لم يكن متحصلا على إستقلاله بعد، وأخبرني ممثل السودان أنه لم يحضر معه علم السودان، فأشرت عليه بأخذ قطعة من قماش ويكتب عليه بالأخضر: السودان ويرفعها كعلم.

ونحن نعلم لم تكن لدينا أي شهرة فمن كان يعرف محمد يزيد؟ كنت معروفا بإسم « الزبير» لقد كنا نتكلم بإسم الشعب، وكنا دائما نطالب بتدويل القضي الجزائرية، ولم نطلب أبدا تدخل الأمم المتحدة في القضية الجزائرية، اللهم إلا مرة واحدة في قضية ملوزة وكان ذلك الطلب تكتيكا، هدفنا من ورائه إطلاع الرأي العام على وحشية الإستعمار الفرنسي، وفي تلك الليلة أرسلنا مذكرة إلى الأمم المتحدة بإعتبارها تمثل الضمير العالمي للتحقيق في القضية وقد كنا على ثقة بأن فرنسا سترفض تدخل الأمم المتحدة، ولو كنا نعلم أن فرنسا قد تقبل ذلك لما بعثنا بتلك المذكرة، وأتذكر أنه في جلسة دخل مرباح ولا أدري إذ كان على قيد الحياة أم لا وقد كان رئيس الجلسة إيرانيا أراد أن يطرده، وصادقت الجلسة على قرار يدين فرنسا وبعد إنتهاء الجلسة والمصادقة على القرار سألني الإيراني رئيس الجلسة عن هوية ذلك الشخص، فأجبته أنه جزائري، ولو يوجد مليون جزائري مثله لقمنا بذبحهم.

إن منطق الديبلوماسية الجزائرية كان يقوم على مبادىء وثوابت مازالنا نطبقها دائما على نفس الخط فالعلاقات الدولية هي تطبيق سياسة وتبليغها والدفاع عنها، والقيام بنشاطات إعلامية.

وإسمحوا لي أن أكلمكم « دغري» كما يقولون في المشرق هنا عن حادثين: الأولى كان معنا الأخ الأمين بشيشي، عندما كنت وزيرا للحكومة المؤقتة في القاهرة وقمت بتصريح بالعربية والإخوة في مصر كانوا يعتقدون أنني متخرج من جامع الزيتونة وأنا في الحقيقة قبل أي إجتماع أسأل الأخ بشيشي عن جملة أو

صحة عبارة إذن كنت أحضر نفسي جيدا وهكذا. . . وعند صياغة أي لائحة كانوا يظنون أنني خبير في المنهجية السياسية ومرة نطق أحد الزملاء وقال لي أنك حقيقة تتقن اللغة العربية فأجبته « والله لقد قمت بتصريح وعندي سؤال، فهل أنا الذي عذبت اللغة العربية أم هي التي عذبتني؟» فراح يضحك.

والحادثة وهذا قبل إستقلال تونس والمغرب كانت سوريا هي التي تدافع عن ملف القضية الجزائرية بقيادة صلاح طرازي وقد حضرنا له خطابا وقرأه وأنذاك لم تكن اللغة العربية لغة رسمية في الأمم المتحدة والخطاب كان مكتوبا بالفرنسية، وصلاح طرازي كان متخرجا من جامعة الحقوق بباريس.

وأثناء عودتنا من نيويورك أخبرني مهري بأن طرازي سيلقي محاضرة في النادي العربي بدمشق حول القضية الجزائرية في الأمم المتحدة فوافقت، ووجدني في اليوم الموعود في الصف الأول إلى جانبه وقام رئيس النادي العربي وقد كان متمكنا من اللغة العربية وقدم طراز ي على أنه أوقف بأصبعه قوات الحلف الأطلسي الجوية والبحرية والبرية غير أن طرازي أشار إلى أنه لم يقم إلا بإلقاء خطب وتقديم لوائح والحقيقة أن الأخ محمد يزيد الحاضر معنا في هذه الجلسة من بين الذين كتبوا هذه الخطب واللوائح ولم يقم هو إلا بإلقائها وكنت أنا مستشارا. الوفد الجزائري وعند إقتراب إختتام الجلسة طلب مني رئيس النادي إلقاء الكلمة فإستجبت شريطة التحدث بصرامة الجزائريين.

وفي الختام أقدم هاتين الوثيقتين التاريخيتين إلى مدير المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954**.

وشكرا.

النصر الديبلوماسي والسياسي للجزائر

في 20 يونيو 1960

محمد بجاوي *

* عضو محكمة العدل الدولية ـ لاهاي أنظر مجلة الثقافة العدد 83.

قصة انضمام الجزائر المكافحة إلى اتفاقيات جنيف بشأن حقوق الإنسان

1 ـ في يوم 20 يونيو من سنة 1960، وفي صبيحة يوم إثنين باردة من أيام الصائفة السويسرية، حققت الجزائر المكافحة في القصر الفيدرالي بمدينة «بيرن» نصرًا ديبلوماسيا وسياسيا هاما كانت له إنعكاسات كبيرة، بحصولها على تسجيل حكومة سويسرا وثائق إنضمام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى اتفاقيات جنيف الأربع المبرمة في 12 أغسطس سنة 1949 بشأن حقوق الإنسان.

هذا الإنتصار يبدو وكأنه من أحداث الزمن الغابر.

ويبدو بالخصوص أنه في متناول أي حركة من حركات التحرير الوطني بالنظر إلى التطور الحاصل اليوم.. ولكن الأمر لم يكن كذلك في ذلك العهد..

أولا ـ خطة ديبلوماسية بارعة من سويسرا

2 ـ لقد انضمت الجزائر المكافحة، خلال حرب التحرير الوطني إلى اتفاقيات جنيف التي تنظم سلوك المتحاربين في حالة نشوب نزاع مسلح. وكان القادة الجزائريون يأملون بهذا الإنضمام، إجبار الحكومة الفرنسية على إحترام حقوق الإنسان، وكانوا يقدرون بذلك إمكان تجنيب الشعب الجزائري كثيرًا من فضائع وويلات حرب قاسية للغاية. وكان الإنضمام إلى اتفاقيات جنيف والذي

لم يتم بدون متاعب وصعوبات، يعد في سياق ذلك العهد، نصرًا سياسيا وديبلوماسيا وقانونيا هائلا كما سنرى فيما بعد.

3 ـ وبعد هذا الإنضمام بعدة سنوات، وبعد أن استعادت الجزائر استقلالها، ووضعت الحرب أوزارها، ظهر بمكتبي في قصر الحكومة، في يوم من أيام شهر سبتمبر سنة 1963، سفير سويسرا الأول لدى الجزائر المستقلة، سعادة سيجسموند ماركر (M. Sigismond Marcuard) المتقاعد اليوم، والذي يعيش حاليا في ريف فريبورغ الجميل.

كنت أشغل يومئذ وظائف أمين عام للحكومة. وقد جاء السفير السويسري ليطلب مني أو ليسألني عما إذا كانت الجزائر المستقلة تريد أن « تؤكد » ـ كتابة ـ ما سبق أن قامت به الجزائر المكافحة من إنضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربع بشأن حقوق الإنسان. وكان نفس السفير قد قام قبل أيام من ذلك بمسعى أشمل لدى وزارتنا للشؤون الخارجية التي أشعرها بمذكرة شفوية في 13 سبتمبر من سنة 1963. وبكثير من الحذق واللياقة، كان يتحدث عن نوع من الغموض كان سائدا في نظره، لكون الجزائر وجدت نفسها ملتزمة، فيما يتعلق ببعض المعاهدات الدولية، عن طريق الحكومة الفرنسية، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في آن واحد. وكذلك كان الحال قطعا بالنسبة إلى اتفاقيات جنيف.

4 ـ وقبل أن أرد على الديبلوماسي السويسري وأدخل معه في صلب الموضوع، لاحظت عليه بشيء من الدعابة أنه إذا كانت سويسرا تستكثر على الجزائر

التزامها عن طريق حكومتين في آن واحد بدلا من حكومة واحدة، فإن عليها أن تكف عن القيام بأي مسعى نلتمس فيه إلتزام حكومة ثالثة باسمها!

لكن، قبل أن نروي هنا تفاصيل هذا الحوار مع الديبلوماسي السويسري، وقبل أن نسرد ما وقع في عهد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبيل هذا الإنضمام، نرى من اللائق أن نذكر ببعض الرهانات السياسية والديبلوماسية الناجمة عن هذه القضية والتي تبين مدى ما يعلقه الذين قاموا بأدوارها من أهمية في ذلك الوقت، وتبين مدى فائدتها العملية والتاريخية.

ثانيا . الهدف السياسي الكبير: إضفاء الطابع الإنساني على الحرب

5 ـ لقد شهدت حرب التحرير الوطني طيلة سبع سنوات ونصف السنة التي استغرقتها، والتي كان كل فصل منها أكثر مأساوية من الآخر، وعانى الشعب الجزائري خلالها ما لا يوصف من الويلات والآلام. وكان من الممكن تجنب مثل تلك الآلام. وسيبين التاريخ دون ريب أن الحرب، كانت أمرا لا مفر منه أمام استعمار لم يكن يفهم إلا لغة السلاح. إلا أن تجاوزاته اللاإنسانية ليست قدرا مقدورا، إذ هناك في الواقع قوانين دولية، ومنها اتفاقيات جنيف الأربع تجبر المتحاربين على المحافظة على السكان المدنيين والرفق بهم، وتفرض عليهم قيودا فيما يتعلق باختيار أساليب القتال، وتحمي الجرحى والمرضى، وتكفل للمقاتلين الذين يقعون في الأسر نظامًا يحميهم من كل أذى، وتحرم الأعمال الإنتقامية، والعقوبات الجماعية، وإحتجاز الرهائن، وأعمال التعذيب، والتنكيل، والتشويه، وكل معاملة قاسية أو مهنية أو متلفة الخ..

6 ـ لقد كانت الثورة الجزائرية تدعو دائما، من خلال خطب قادتها الجهاز القمعي الإستعماري إلى احترام الحقوق الإنسانية. وكانت تسعى بذلك إلى التخفيف من أقسى الويلات التي يعانيها الشعب. غير أنه كان واضحا أن المنطلق العنيد والشرس الذي كان القمع الإستعماري يتحلى به لا يسلك هذه السبل. وقد أخذ « داء» التعذيب المزمن يمتد الى جميع أنحاء الجزائر ابتداء من سنة 1957، بل وأخذ ينتشر حتى في فرنسا ليلاحق المناضلين والوطنيين الجزائريين. كما أخذت عمليات « ترحيل » السكان من قراهم وتجميعهم في « محتشدات » امتدادات واسعة ابتداء من سنة 1958 ، ففجرت فضيحة « عالم المحتشدات»، وفي مطلع سنة 1960، نشر تقرير صدر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر عبر أنحاء العالم على إثر عملية تسرب للأخبار، فكان أعنف وأثقل تقرير على ما يبدو في تاريخ حرب الجزائر. وأصبح العالم أجمع يعرف فضائع هذه الحرب الإستعمارية وموبقاتها..

7 ـ وكانت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني من ناحيتهما يبذلان قصارى الجهد لكسب حرب التحرير دون إضاعة مثلهما الأعلى المتمثل في إحترام الإنسان في شخصيته. وينبغي ألا يخفي المرء على نفسه أن الأمر لم يكن ميسورا، وأن الثورة يجب أن تكافح، بأسلحة غير متكافئة، ودون أن تملك مجالا لاختيار الوسائل، ضد الجهاز الإستعماري، وجيشه، وإدارته، ودعائمه المدنية، وأنها كانت تواجه باستمرار مناورات التفرقة (فصول « الحركة الوطنية المسلحة » و «أخطاء » ملوزة). أو محاولات الإستعمار لإحداث « قوة ثالثة » وما يتصل بها من مرحلة إنشاء جيش « الجنرال بلونيس »... وكان جيش

التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني يسعيان في جميع الظروف وفي سياق يتميز بعدم تكافؤ القوى، وبالمتاعب المرتبطة بهذا النوع من الحرب، مع القواسر التي تفرضها كل حرب تحريرية وطنية، مضطرة إلى المرور بطريق حرب العصابات والأدغال، والمقاومة في المدن، ومع وسائل مسموح بها جميعا لأحد الطرفين في القتال وبوفرة، ووسائل أخرى مفروضة على الطرف الآخر بحكم طبيعة القتال والافتقار إلى الإمكانيات و إلى احترام قوانين الحرب سواء بدافع من المثل الأعلى، أم بدافع من الحفاظ على سمعة دولية عالية.

8 ـ ومن الميادين التي تحقق لها فيها النجاح كاملا على الرغم من قيود وقواسر الحياة في الجبال ميدان معاملة أسرى الحرب. ومما يزيد هذا النجاح روعة أن حرب العصابات كانت تتطلب حركية أكبر للوحدات المقاتلة، وأن الإفراج عن الأسرى، عندما يتقرر، يستلزم عبور الجزائر بكاملها عبر مخاطر الجبال حتى حدود التراب التونسي أو التراب المغربي حيث يسلمون إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

لم تمض ثمانية أيام على تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حتى أصدرت هذه الأخيرة مرسوما يتضمن الافراج دون قيد أو شرط على عدد من أسرى الحرب. واستنادا إلى هذا النص تم في سنتي 1958 و 1959 تسريح 51 أسيرا إلتحقوا بديارهم بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، غير أن الحكومة المؤقتة أوقفت عمليات الإفراج هذه مدة طويلة خلال سنة 1960. فقد رفض جيش التحرير الوطني تسريح أسرى آخرين عندما رأى أن المقاتلين الجزائريين والفدائيين الذين اعتقلهم الجيش الفرنسي لا يتمتعون بنظام أسرى الحرب لدى

العدو الذي مضى في تنفيذ أحكام الإعدام على وطنيين قضى جهازه القضائي عليهم بالموت. وحينئذ، أبلغت الحكومة المؤقتة اللجنة الدولية للصليب الأحمر قرارها بعدم الافراج مستقبلا عن الأسرى الفرنسيين، غير أن هذا القرار لم يدم طويلا، إذ قامت مع ذلك في شهر ديسمبر سنة 1960 بعمليات إفراج جديدة.

9 ـ أما الأسرى من جنسيات أخرى غير الجنسية الفرنسية، فقد برزت الحكومة المؤقتة في شأنهم بعمل انساني جدير بالتنويه، إذ عنيت على وجه الخصوص بحالة شباب أجانب تم تجنيدهم في الجيش الفرنسي بطريقة أو بأخرى في فيلق «اللفيف الأجنبي»، وقد أنشأت الحكومة المؤقتة مصالح كثيرة لإعادة هؤلاء الشباب الأجانب، ممن وقعوا في الأسر أو من الهاربين إلى أوطانهم. وقد ارتفع عدد هؤلاء الشباب الذي أعيدوا إلى أوطانهم بحلول يوم 23 يوليو من سنة 1960 وعبر الحدود الغربية للجزائر وحدها إلى رقم هائل قدره 3,299 جنديا [1].

10 ـ إن الإنضمام إلى اتفاقيات جنيف ليعني التعبير الرسمي عن العزم الصارم على احترام قواعد القانون الدولي. وهذا يعني أن الغاية المنشودة هي إضفاء الطابع الإنساني على تلك الحرب الضروس التي لا ترحم لا أقل ولا أكثر. وكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد اقترحت في مذكرة لها مؤرخة في 13 مايو سنة 1958، على الطرفين الجزائري والفرنسي الإلتزام حيالها لهذا الغرض

1 ـ يتوزعون على النحو الآتي: 2071 ألمانيا، 439 اسبانيا، 447 ايطاليا، 87 مجريا، 42 يوغوسلافيا، 41 بلجيكيا، 34 سويسريا، 29 نمساويا، 17 هولنديا، 16 اسكندنافيا، 9 انجليز، 7 لوكسامبورغيين، 5 أمريكيين، (2 من الولايات المتحدة و3 من أمريكا الجنوبية)، 3 يونانيين، كوريا واحدا، وبلغاريا واحدا.

في إطار اتفاق كان مقصورا في الواقع على تبني مادة واحدة تطبق هي المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع. وكانت هذه المادة تطبق في حالة نشوب نزاع مسلح غير ذي طابع دولي. ولم تشهد الحكومة المؤقتة أبدا رد الحكومة الفرنسية الرسمي. غير أن الشعب الجزائري والمناضلين والمقاتلين عرفوا هذا الرد في الميدان عن طريق ما عانوه من أوجه القمع المشدد. وقد ذهبت الحكومة المؤقتة التي كانت تعلم أن هذا النزاع ذو صبغة دولية إلى أبعد من الطلب الذي تقدمت به اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فأخطرت هذه الأخيرة برغبتها في الإنضمام إلى مجموع اتفاقيات جنيف لا إلى المادة الثالثة المشتركة بينها فقط.

ثالثا. أبعاد قانونية ودبلوماسية خطيرة:

سلطة الالتزام دوليا باسم الجزائر تفلت من أيدي فرنسا لتنتقل إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

11 ـ كانت الجزائر المكافحة قد حظيت منذ أمد بعيد بوضعية دولية، بينما كان الإستعمار المحتضر ما يزال يتعنت في وصف الثورة الجزائرية التي شملت كامل ربوع القطر، والحرب الحقيقية التي كانت تدور في جميع أرجائه «بحوادث» أو « باضطرابات داخلية »، وكان انضمام الجزائر المكافحة إلى اتفاقيات جنيف الأربع في يونيو من سنة 1960 يعد بالذات فصلا من الفصول التاريخية للثورة التي أحرجت فرنسا الاستعمارية، وسويسرا باعتبارها الدولة المؤتمنة على اتفاقيات جنيف، وبعض الدول الغربية الأخرى.

وواضح أن الحكومة الفرنسية أنكرت كل سلطة في هذا المجال للحكومة الجزائرية المؤقتة، ولاسيما سلطة الالتزام باسم الشعب الجزائري عن طريق المعاهدات والمواثيق. ومن المؤكد أن حكومة الجزائر المكافحة قد أقامت الدليل على خلاف ذلك فيما عقدته من علاقات دولية مكثفة ولاسيما في مجال المساعدة الفنية أو شراء الأسلحة لجيش التحرير الوطني، ونقض ميثاق الحلف الأطلسي[2] والمشاركة بكامل العضوية في بعض المنظمات المشتركة بين الدول والمنشأة بموجب مواثيق الخ.. غير أنه ما من هذه التظاهرات، قد أصاب اصابة مباشرة على ما يبدو، جوهر سلطة السيادة التي كانت الحكومة الفرنسية تعتقد امتلاكها باسم الجزائر المعدودة جزءا لا يتجزأ من فرنسا، وإمتدادا اقليميا لها. ولم يكن الأمر كذلك عند الانضمام إلى اتفاقيات جنيف. وكانت فرنسا قد صادقت على هذه الاتفاقيات في الواقع، لا باسمها فحسب، بل وباسم الجزائر وكذلك، وذلك منذ 28 يونيو سنة 1951!

12 ـ إن انضمام الثورة الجزائرية، إذا ما قبلته الحكومة السويسرية باعتبارها الدولة المؤتمنة المعينة على هذه الاتفاقيات، وسجلته، سيكون ذا أهمية كبرى في هذه الأحوال. وسيكون من نتائجه إقامة الدليل على ما يأتي:

أ) الإعتراف بالكفاية القضائية والقانونية للحكومة المؤقتة لإبرام المعاهدات والمواثيق الدولية.

---

2 ـ لقد سبق لي أن حررت في تونس بناء على تعليمات من الحكومة المؤقتة نقض الحلف الأطلسي المبرم في 2 أبريل سنة 1949 وهو الميثاق الأطلسي الذي كانت الجزائر تعد عضوا فيه باعتبارها كانت « مجموعة عمالات » ملحقة بفرنسا. وكانت الحكومة الفرنسية قد وقعت نص مذكرة النقض في كتاب محمد بجاوي « الثورة الجزائرية والقانون » بروكسيل 1961. الصفحات 202ـ208.

ب) وجود ، تثبته الحكومة السويسرية، لجمهورية جزائرية متميزة تمام التميز عن الجمهورية الفرنسية، في نظر حلفاء فرنسا وأصدقائها الذين ترددوا حتى الآن في قبول مثل هذا الواقع ، وهم الآن عاجزون عن معارضته .

جـ) ما اصطدمت به الحكومة الفرنسية من استحالة تمثيل الجزائر ديبلوماسيا في مثل هذه الحالة، أي وعي البلدان الغربية بأن « الجزائر الفرنسية » ماتت، وتدل على ذلك الصكوك الديبلوماسية الدولية التي غالبا ما تأتي متأخرة عن بعض الوقائع .

13 ـ وبعبارة أخرى، فإن إيداع وثائق انضمام الحكومة المؤقتة إلى هذه الاتفاقيات وقبولها سيعني بطلان، أو على أقل تقدير إلغاء المصادقة التي قامت بها فرنسا على هذه المعاهدات سنة 1951 باسم الجزائر، أي النهاية القانونية لتمثيل الجزائر دوليا من قبل فرنسا بالنسبة إلى المستقبل (بل وحتى بالنسبة إلى الماضي بفعل الغاء أحد أعمالها السابقة الخاص بالتمثيل سنة 1951)، وستعني في الوقت ذاته إحلال سلطة سيادة أخرى محل سلطة فرنسا بالجزائر، أي إثبات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كعامل من عوامل القانون الدولي وممثل كامل الحقوق في العلاقات الدولية يملك فيها القدرة القانونية على إلزام الجزائر بمواثيق « حق التعامل والأخذ والعطاء » .

14 ـ لقد كان هذا الحدث باختصار تجليا قبل الأوان من تجليات استقلال الجزائر. لا وينبغي أن نفهم مثل هذا العمل ستكون له، زيادة على نتائجه

القانونية، انعكاسات سياسية هامة، منظور إليها من زاوية تأكيد سلطة ذات سيادة لبلد ما على الصعيد الدولي. إذ أن هذا البلد، سيفلت بموجب هذا العمل الدبلوماسي، للوصاية الاستعمارية التي ستتلقى أسطورتها التي أخذت تترنح ضربة من أقسى الضربات.

رابعا. الظرف السياسي والعسكري في ذلك العهد

15 ـ إن السياق التاريخي لذلك العهد ليستحق التذكير باختصار. لقد كانت سنة 1959 / 1960 سنة انتشار رقعة الحرب واشتداد أوارها. وكان الجنرال ديغول (De Gaulle)، ان الذين سبقوه لم يخوضوا الحرب كما ينبغي، وهكذا أخذ يتحدث عن « سحق التمرد » قبل أن يمنح الشعب الجزائري حق تقرير مصيره. كما ازدهرت في ذلك العهد مشاريع تقسيم الجزائر، غير أن هذه المشاريع تمزقت إربا إربا كتمزق نزوة مخططات سياستي الصالونات. وكان كل ذلك يجري وسط اشاعات مطلقة العنان يغذيها البعض ممن كانوا يتصورون أمواجا بشرية هائلة من « المتطوعين الصينيين » تنقض على الحواجز المكهربة المقامة على حدود الجزائر الشرقية والغربية، فتجتاح البلد الذي يكتسحه بذلك « الخطر الأصفر » النزعة الماوية.

16 ـ عرض الجنرال ديغول (De Gaulle) في خطاب له مشهور ألقاه في 19 سبتمبر سنة 1959، أن يستشير الشعب الجزائري بشأن مستقبله. وقد ردت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي عقدت اجتماعا طارئا في تونس ردا موافقا على هذا العرض بعد أسبوع من صدوره أي في 26 سبتمبر من سنة

1959، لكن مع اتخاذ احتياط أساسي يتمثل في طلب ضمانات دولية لإجراء استفتاء صحيح، وهو الشرط الذي حددته بعد أسابيع من ذلك في نيويورك عند مناقشة الأمم المتحدة قضية الجزائر في دورتها السنوية.

ثم أسدل الستار على المشهد مدة خمس أشهر، حتى جاء اليوم الذي زار فيه الجنرال ديغول (De Gaulle) الجزائر في إطار ما أسمي «بجولة مطابخ الجيش» وكان ذلك في السابع مارس سنة 60، فصرح بأن استفتاء تقرير المصير يستلزم القضاء الحتمي سلفا على جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني في ميدان المعركة وما من شك في أنه فعل ذلك لطمأنة جيشه في الجزائر الذي تسربت الحيرة والاضطراب إليه بفعل المقترح الداعي إلى استشارة الشعب الجزائري. وتبين بوضوح للحكومة المؤقتة حينئذ أن «سلام الأبطال» أو «سلام الشجعان» الذي عرضه الجنرال ديغول (De Gaulle) إنما كان عبارة عن «سلام المقابر» كما يقال. وأن لا ضمان لاجراء استفتاء حر في نظره إلا بتوسيع الحرب وتشديدها ضد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.

وأدركت الحكومة المؤقتة أن «إجراء السلام» المقترح في شهر سبتمبر من سنة 1959 لا يكاد يخفي «آلة الحرب» الموجهة ضد الثورة الجزائرية.

17 ـ إن ما يريده الجنرال ديغول (De Gaulle) على ما يبدو، هو شن حرب لاهوادة فيها حتى زوال جيش التحرير الوطني. وهو إما حساب سياسي لمهادنة زمرة الجنرال الفرنسيين بالجزائر الناشئة، أو قناعة ثابتة لديه بأنه قادر حقا على وضع حد للمقاومة الجزائرية. وما كان للحكومة المؤقتة التي يتعين عليها أن تتخذ قرارات سياسية هامة بشأن مستقبل البلاد أن تستهين بالأمر، فتراهن على

أيسر الافتراضين. ولتفادي أي مفاجأة بالاستهانة من خطورة الوضع لم يكن للحكومة المؤقتة من اختيار آخر غير الأخذ بالافتراض (الذي أثبتت الأيام صحته) والمتمثل في توسيع نطاق الحرب. . هذا ما فعلته عند اجتماعها الذي عقدته بطرابلس بعد ثلاثة أسابيع من رحلة ديغول (De Gaulle) تلك إلى الجزائر.

خامسا: « مخطط مهري »

18 ـ كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يناقشان في الواقع نية الجنرال ديغول (De Gaulle) في تشديد الحرب منذ سنة 1959، وتم اعتماد مبدأ انضمام الجزائر إلى اتفاقيات جنيف. وكان المخطط المعتمد بعد « رحلة المطابخ » التي قام بها الجنرال ديغول في 7 مارس سنة 1960 هو القيام بعمل داخلي وخارجي، عسكري، وسياسي، ودبلوماسي يكون من نتائجه مايلي:

أ) الكشف عن بطلان تشديد الحرب الديغولية.

ب) تقوية رجال المقاومة، وتعزيز جيش التحرير الوطني عن طريق تزويده بالأسلحة وتدمير الحواجز المكهربة، وتشديد حرب العصابات والحرب الكلاسيكية على السواء.

جـ) التنديد بالمخططات والنوايا السوداء التي كان يبيتها دعاة تقسيم الجزائر.

د) فضح أسطورة أو وهم « المتطوعين الصينيين » لا سيما وأن الجزائر لم تكن ترجو سلامتها إلا على أيدي أبنائها، وأنها لا تفتقر إلى سواعد تدافع عنها، غير

أن ما تنشده هو المساعدة الفنية، والتكنولوجيا، والسلاح الملائم لظروف الحرب المستجدة[3] لأن الحكومة المؤقتة كانت تتهيأ في الواقع لحرب طويلة لا هوادة فيها، وبوسائل جديدة تتطلب مجهودات مالية ومادية وتقنية جديدة.

19 ـ كان صاحب هذا المشروع وهو عبد الحميد مهري الذي كان إذ ذاك عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وفي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[4] وكانت مهمته، باعتباره وزيرًا للشؤون الإجتماعية في ذلك الوقت، تتمثل خاصة في العناية بمسائل اللاجئين، والأشخاص النازحين وحالات انتهاك حقوق الإنسان الخ. . وكان بهذه الصفة على صلة باللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمحافظة السامية للاجئين، والهيئات الدولية المختصة. وكانت له وإياي فرصة العمل مدة شهور عديدة لضبط تفاصيل ملف انضمام الجزائر المكافحة إلى إتفاقيات جنيف.

20 ـ اتخذ القرار القاطع بالانضمام إلى هذه الاتفاقيات خلال هذا الاجتماع الطارىء الذي عقدته الحكومة المؤقتة بطرابلس في شهر أبريل من سنة 1960 بناء على تقرير من وزير الشؤون الإجتماعية. وكان كل شيء جاهزا. فالمجلس الوطني للثورة الجزائرية أذن للحكومة المؤقتة بالانضمام إلى الاتفاقيات وفرحات

---

3 ـ وفعلا فقد أرسلت الى الصين (وفيتنام وكوريا الشمالية) في أبريل سنة 1960 وفود مجلس الوزراء الذي عقد بطرابلس وفدا هاما (كان لي شرف المشاركة فيه) وضم ثلاثة مسؤولين عن وزارات هامة لبلوغ الأهداف المنشودة: كريم بلقاسم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح والاتصالات العامة، وأحمد فرنسيس وزير الإقتصاد والمالية.

4 ـ هو اليوم عضو اللجنة المركزية للحزب وسفير الجزائر في باريس بعد أن كان وزيرا للأعلام والثقافة.

عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقع على المراسيم ووثائق المصادقة التي سبق أن أعدتها بناء على طلب عبد الحميد مهري. وكانت وثائق المصادقة مؤرخة في 11 أبريل سنة 1960 ومستندة إلى قرار 14 يناير سنة 1960 الذي وافق به مجلس الثورة عليها والى « المرسوم رقم 60 / 21 الذي أصدرته الحكومة المؤقتة في 6 أبريل سنة 1960 » . وكانت وثائق المصادقة تنص على أن «هذه الاتفاقيات ستكون لها قوة القانون وستكون مرعية» كما رجت من «المجلس الفيدرالي للكونفيدرالية السويسرية اعتبار هذا الملف بمثابة صك الإنضمام النهائي والقاطع الذي لا يشوبه أي تحفظ، للجزائر الى الاتفاقيات المذكورة. . . واثباتا لذلك، وقعنا نحن فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على هذه الوثائق بتونس في اليوم الرابع عشر من ذي القعدة عام ألف وثلاثمئة وتسعة وسبعين المُوافق الحادي عشر أبريل سنة ألف وتسعمائة وستين» .

21 ـ لقد كان الملف الذي أعددته يتضمن، زيادة على مراسيم الإنضمام، مذكرة قانونية بشأن كفاية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقدرتها القانونية على إبرام المعاهدات والمواثيق سبق أن حررتها للغرض المطلوب ـ وقد تبين جدوى ذلك فيما بعد ـ ذلك لأننا كنا نخشى أن تقابل سويسرا، باعتبارها الدولة المؤتمنة على اتفاقيات جنيف، أي الدولة المكلفة بتسلم وثائق الإنضمام من جميع الدول الى هذه الاتفاقيات وابلاغها حسب تاريخ الجزائر بالرفض بدعوى أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم تعترف بها سويسرا، أو أن الجزائر طرف مشارك في الاتفاقيات المذكورة بموجب عقد المصادقة الذي أبرمته فرنسا سنة 1951 .

سابعا: المملكة الليبية مفوضة من الجزائر الثورية

22 ـ بقي على الحكومة المؤقتة أن تنقل إلى الحكومة السويسرية هذا الملف الذي أعدته يومي 6 و11 أبريل من سنة 1960. وكان عليها أن تختار لهذا الغرض دولة مفوضة أي دولة تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومعترفا بها منها، ومستعدة لقبول هذا التفويض الذي تمنحه أياها الحكومة المؤقتة، الأمر الذي كان يقتضي أن تكون معترفا بها من سويسرا ومعترفة هي بها. ومن المؤكد أنه لم يكن من الضروري ـ قانونيا القائم بالأعمال عما إذا كان قد حصل على موعد بوزارة الشؤون الخارجية أو في « الدائرة السياسية الفيدرالية» كما يسميها السويسريون، فكان جوابه « أنه لم يطلب موعدا وأن علينا أن نذهب دون موعد إلى الدائرة السياسية ». وكانت هذه الطريقة غير المألوفة قد حيرتني قليلا في باديء الأمر، لكن تبين أنها الطريقة الأفضل في آخر الأمر.

26 ـ ما إن قام الحجبة بإخبار السيد « أمام » (M. Ammam) رئيس التشريفات السويسري بوجودنا في مقر الدائرة السياسية حتى أحالنا على السيد « بروبست» (M. Probst) «مدير الشؤون السياسية بالدائرة السياسية الفيدرالية» الذي استقبلنا. وبعد أن أعرب السيد « بروبست» (Probst) عن أسفه لكون السيد « ماكس بتي بيار» (M. Max Petit - Pierre) (الذي كان في ذلك الوقت رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية) لا يستطيع استقبالنا حالا، ولا أن يحدد لنا موعدا قبل عدة أيام نظرا لزيارة الرئيس الأرجنتيني « فرنديزي» (M. Frondizi) ودورة المجالس النيابية الفيدرالية استطلع الهدف من زيارتنا، وفحص أوراق تفويضنا.

27 ـ كان يبدو على شيء من الحرج. وانتهى إلى التصريح بأنه لا يملك أي صفة خاصة تخوله استلام الملف الذي نحمله، وبأنه سيتصل على الفور بالمدير المختص لكي يتسلم رسالتنا. تركنا في مكتبه بمعية أحد أعوانه الذي شهد الحادثة وغاب عن أنظارنا نحوا من نصف ساعة، ولم يكن ثمة شك في أنه انسحب لكي يتحاور مع زملائه بشأن الموقف الواجب اتخاذه في موضوع مسعى، كان كما كنا نتخيله، بصدد احراج الدائرة السياسية برمتها. والا فإنه كان بوسعه أن يكلم زميله المختص بالهاتف من مكتبه لكي يستقبلنا. ولدى عودته، أخبرنا بأنه لم يستطع أن يتصل بالمدير المعني. هكذا كانت الدائرة السياسية تسعى، على ما يبدو إلى ربح الوقت.

28 ـ ومما يجعل الظرف أدق وأشد حرجا للسلطات السويسرية أنها كانت لا تجهل صفتي الجزائرية، ولا وظيفتي في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتلك كانت حال معظم الشخصيات التي قابلتها بالدائرة السياسية أثناء مهمتي تلك.

تركنا السيد « بروبست» (Probst) في ذلك اليوم، الجمعة بعد أن اقترح علينا الرجوع إليه، بعد العطلة الأسبوعية، ويوم الإثنين بالضبط 20 يونيو 1960 لمقابلة السيد «دي راهم» (M. Derahim) الوزير المفوض، ورئيس قسم المنظمات الدولية والاتفاقيات المتعددة الأطراف. وهو الذي كان بهذه الصفة يسلمني منذ عدة سنوات، مع تجديدها كل مرة، « بطاقة الاقرار الشرعي» السويسرية التي كانت تمنحني غطاء ديبلوماسيا جيدا باعتباري عضوا في وفد اليمن الدائم، ووفد جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة في جنيف[6] على أن السيد « دي راهم» (M. Derahim) سعيا منه إلى صيانة المظاهر التي يتمسك

6 ـ كانت الحكومة المؤقتة قد حصلت لي من الجامعة العربية على هذه الصفة المستعارة لتكون تغطية لي لاتقة أثناء اقامتي المتكررة والممتدة بسويسرا في اطار مهامي أثناء الحرب.

بها السويسريون كثيرا ثابر كغيره من جميع الشخصيات التي التقيتها أثناء مهمتي، على أن لا يرى في شخصي إلا مندوبا ليبيا مفوضا تفويضا قانونيا من حكومة الملك إدريس للقيام بمهمة محددة كل التحديد.

29 ـ لقد اتفقنا أنا والسيد منصور الكهية قبل دخولنا القصر الفيدرالي في تلك الصبيحة على أن لا نغادر القصر قبل أن نترك ملفنا مهما كان الثمن بين أيدي المسؤولين السويسريين.

كان السيد « دي راهم» (M. Derahim) بمعية مساعد له هو المستشار القانوني للدائرة السياسية الفيدرالية. وكانت المحادثة طويلة ولطيفة، ولكنها كانت عسيرة. لقد كان يبدو محرجا، ومن قبيل سابقة خطيرة أن تقبل سويسرا من حكومة لا تعترف بها، رسالة انضمام كانت تراها زائدة على المطلوب، لأن الجزائر (الفرنسية) سبق أن انضمت كطرف في اتفاقيات جنيف تحت توقيع فرنسا.

30 ـ اقترح السيد « دي راهم» (M. Derahim) علينا، مع الاحتراس من مد يده إلى الملف الذي وضعناه على طاولة كانت تفصل بيننا، أن يسجل طلب الحكومة الجزائرية شفويا، وأن يدعونا إلى الرجوع مرة أخرى ومعنا ملفنا للقيام بعملية ايداع وثائق الانضمام يوم تدعونا الحكومة السويسرية إلى ذلك بعد أن تكون قد درست امكان قبول « طلبنا».

حينئذ، أعربت عن مخالفتنا وعدم موافقتنا على مثل هذا الإجراء الذي أبرزت طابعه الخاص مع التذكير بأن الحكومة الجزائرية لم تكن تتقدم « بطلب » ما،

وإنما كانت تقوم « بإيداع» طلب الإنضمام. وعلى العكس من ذلك، فإنه لا يسعه أن يتهرب من تسجيل الايداع.

وكان السيد « دي راهم»(M. Derahim) يذكرنا في ردوده بأن مسألة صحة انضمام الجزائر تطرح مشاكل قانونية في غاية الدقة والحرج يجب أن تدرسها الحكومة السويسرية قبل اقدامها على قبول ايداع الوثائق الجزائرية.

31 ـ عندئذ، فتحت الملف الذي وضعته على الطاولة ملاحظا لمخاطبنا أنه يتضمن مذكرة قانونية مبينة الأسباب والتفاصيل من شأنها أن تنير السبيل أمام الحكومة السويسرية في هذا الموضوع. وقدمت المذكرة لمخاطبي مع الإلحاح بأن هذه الوثيقة تجيب سلفا على جميع الاعتراضات السويسرية.

وقد أعقب ذلك تبادل حجج وجدال حتى جاء الوقت الذي طلب مني السيد « دي راهم» (M. Derahim) تسليمه هذه المذكرة وملاحقها[7] لإنارة السبيل أمام الحكومة السويسرية، دون وثائق الملف الأخرى. وهكذا كنت مدعوا إذن إلى الاحتفاظ بملف الانخراط المعني بالذات (المراسيم، ونصوص وثائق الإنخراط) ريثما يتخذ المجلس الفيدرالي قراره في ذلك عند اجتماعه التالي الذي يعقد يوم الجمعة 24 يونيو.

وكانت رسالة الوزير الأول الليبي التي حول بها ملف الانضمام إلى الحكومة السويسرية تذكر، مع ذلك أن الجزء المبين والمثبت من هذا الملف (المذكرة

7 ـ انظر نص هذه الوثائق في كتاب محمد بجاوي « الثورة الجزائرية والقانون» بروكسل 1961 الصفحات 191 ـ 201.

القانونية وملحقاتها)، إنما قدم على سبيل الاعلام المحض. ولم يكن هذا الجزء بشكل ملف الانضمام المعني بالذات.

32 ـ كان من اليسير علي حينئذ أن أجيب مخاطبي بما يلي:

أ) أن رسالة الوزير الأول الليبي والوثائق التي وقعها الرئيس فرحات عباس تمثل ـ حسب الأعراف الديبلوماسية ـ جوهر الملف المطلوب تبليغه، وتمثل على أي حال وثيقة واحدة لا تقبل التجزئة.

ب) ان هذه الوثيقة التي لا تتجزأ وثيقة ليبية.

جـ) انه يؤسفنا أن نلاحظ بأن الحكومة السويسرية تأبى بهذه الصفة أن تتسلم رسالة ديبلوماسية واردة من حكومة، هي حكومة جلالة الملك ادريس التي تربطها علاقات ودية بالحكومة السويسرية.

د) أن هذا الخطأ الذي ترتكبه سويسرا باعتبارها دولة، يضاف إليه خطأ ترتكبه باعتبارها دولة مؤتمنة.

هـ) أن مهمتنا لم تنجز وأننا بذلك سنعود ومعنا رسالتنا إلى حكومتنا (الليبية...) خائبين.

33 ـ كانت هذه المحادثة مصحوبة في جميع مراحلها بحركات متبادلة ما برحت خلالها أدفع بمجموع الملف في اتجاه مخاطبي بينما كان هذا الأخير لا يفتأ يدفع به إلي لكي لا يحتفظ إلا بالمذكرة القانونية وبملاحقها.

غير أن المسؤولين السويسريين كانوا يقدرون أكثر فأكثر أن رفض الملف سرعان ما يعني شيئا آخر أكثر من رفض وثائق انضمام الجزائر (وهو أمر سابق جدا لأوانه).

فقد كان يعني أكثر ما يعني رفضا غير مبرر ولم يسبق له نظير لاستلام رسالة ليبية أي رسالة بلد تربطه بسويسرا علاقات عادية بل وودية. وهكذا أخذ مخاطبونا يدركون الطابع الدقيق وضعية كهذه الوضعية التي انساقوا اليها.

34 ـ كانت رسالة الرئيس فرحات عباس (رسالة الانضمام والمراسيم) التي كانوا يسعون بجميع الوسائل الى تفادي الإحتفاظ بها لديهم تحرق أصابعهم (كما يقال) فقد كانوا لا يتمنون الاضطلاع بمسؤولية سياسية على مستواهم في هذه النقطة بالذات، كما كانوا من ناحية أخرى، غير مستعدين لاعطائنا في عين المكان قبولهم ايداعنا وثائق الانخراط وكانوا يرغبون في الحصول على وقت للتفكير والمشورة.

35 ـ وحينئذ، إقترحت الخروج من المأزق، الحل التالي الذي تم اعتماده في آخر المطاف:

أ) أن يمنحنا محاورنا السويسريون شفويا قبولهم ايداعنا الوثائق (كان الأمر يتعلق « بإيداع» لا « بطلب » إيداع. على أن ذلك قد تأكد بكون الحكومة السويسرية قد حددت بعد موافقتها في الرابع يوليو يوم 20 يونيو تاريخا للإيداع، وهو تاريخ المحادثة المذكورة أعلاه).

ب) أن يحتفظوا بالملف كاملا.

جـ) أن تتخذ الحكومة السويسرية قرارا بهذا الشأن في اجتماعها التالي المقرر عقده بتاريخ 24 يونيو، وأن تحيط ليبيا علما بعد ذلك بردها الرسمي.

د) أن يلزم كل طرف جانب الصمت في انتظار هذا القرار.

36 ـ كان هذا نصرا أول حققناه، فلو نال منا اليأس طوال الأيام الأربعة المنصرمة لأدى إلى العدول عن هذا الانضمام، والى النتائج القانونية والسياسية الوخيمة التي ينطوي عليها هذا العدول. وقد تحقق جانب « البعثة الليبية» للعملية، ولم تبق إلا المرحلة الثانية المتمثلة في معرفة رد الفعل السويسري على « الرسالة الجزائرية».

37 ـ عندما كان ديبلوماسيا شاب سويسري حضر المحادثة يقودنا الى باب القصر الفيدرالي، طلب مني إذا لم يكن من باب الفضول، أن يعرف اسم الخبير القانوني الدولي الذي استشارته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لإعداد المذكرة القانونية. وكان ردي عنيفا بل ومن قبيل « نزق الشباب» وهو على كل حال ينم عن مدى اعتزازنا الحافل في ذلك العهد، وحساسيتنا الوطنية المفرطة: «أنت ياسيدي ضحية واقعكم الثقافي، الذي لا يقبل بأن تكون الجزائر مستقلة، وبأن يكون في مقدور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ابرام ميثاق أو معاهدة أو أن أكون أنا شخصيا قادرا على تحرير مذكرة دون اللجوء إلى أساتذة أجانب. ستعلمون اذن أن الجزائر ستكون مستقلة، وأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قادرة على ابرام معاهدة دولية، وانني كفء تماما لتحرير مذكرة قانونية دون أن يمسك أحد

بيدي لهذا الغرض! » أنا متأكد أن ذلك الديبلوماسي الشاب قد فهمني وصفح عني.

تاسعا: التسجيل النهائي للإنضمام الجزائري

38 ـ لم تكن الحكومة السويسرية تود العمل في عجلة من أمرها. ولم يكن قرارها النهائي بالذي تشوبه ريبة من الناحية القانونية. فقد وجهت إلى الحكومة الليبية المفوضة، والى الحكومة الجزائرية مباشرة إلى تونس رسالتين ديبلوماسيتين منفصلتين ولكنهما صادرتان في آن واحد ومؤرختان كلتاهما في 4 يوليو 1960، وقد حددت فيهما بوضوح موقفها كدولة مؤتمنة على الاتفاقيات من جهة، وكدولة طرف في هذه الاتفاقيات من جهة أخرى.

لقد سجلت سويسرا في الرسالة الأولى، متصرفة في ذلك كدولة مؤتمنة، عقد الانضمام كاملا الذي قامت به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. سجلته وأبلغته إلى جميع دول العالم المشاركة في الاتفاقيات.

وتصرفت سويسرا في الخطاب الثاني، كدولة هي طرف في هذه الاتفاقيات. فقد ذكرت أنها لا تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي تذكرها هنا بين هلالين (خلافا لما فعلته في الرسالة الأولى المؤرخة في نفس اليوم) وأنها لا تعتبر نفسها نتيجة لذلك كما لو كانت مرتبطة كدولة طرف في الاتفاقيات بهذا الانضمام الذي قامت به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

39 ـ ليس في هذا الإجراء ما يعد أمرا غير مألوف أو غير عادي. فقد كانت الرسالة الثانية المؤرخة في نفس اليوم والتي أعربت فيها حكومة سويسرا عن تحفظاتها بشأن الإنضمام الذي أودعته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تقع منطقيا بعد الرسالة التي سجلت فيها سويسرا انضمام الجزائر. ولم تتصرف حكومة سويسرا بموجب صفتها الثانية كحكومة طرف في الاتفاقيات للإعراب عن تحفظات إلا بعد أن سجلت هذا الانضمام الذي بات ثابتا ومكسبا نهائيا. غير أن هذه الرسالة الثانية لا تنقض انضمام الجزائر بأي صفة من الصفات. فتحفظات سويسرا بصفتها طرفا في الاتفاقيات لم تمنع البلد ذاته باعتباره الدولة المؤتمنة من تسجيل انضمام الجزائر.

40 ـ بدأ سريان مفعول هـذا الانضمام يوم ايداع الوثائق بمدينة «بيرن» في 20 يونيو سنة 1960. وكانت الرسالتان اللتان بعثت بهما سويسرا بتاريخ 4 يوليو 1960 مصحوبتين كما ينبغي بالوثائق التي تسلمتها الحكومة المؤقتة الجزائرية، ومن بينها القائمة الرسمية للدول الأخرى المشاركة في الاتفاقيات، (لأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يجب أن تعرف رسميا أسماء الدول التي باتت مرتبطة بها، والتي أصبحت هي ذاتها ملزمة حيالها)، ونسخ من محاضر مصادقة الدول الأخرى على تلك الاتفاقيات (لأن للحكومة المؤقتة كأي دولة أخرى مشاركة أن تفحص مدى صحة هذه المحاضر قانونيا)، ونسخ من انخراطات بعض البلدان التي انضمت إلى تلك الاتفاقيات بتحفظ (لأن للحكومة المؤقتة الحق أن تعلم إلى أي حد قد التزمت حيالها.)

ـ لقد كان النصر الديبلوماسي والسياسي الذي حققته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 20 يونيو 1960 من الأهمية والاعتبار ما جعله يؤثر في تطور وتحسن الوضعية القانونية الدولية لحركات التحرير الوطني. أما وضعية حرب العصابات، والمحارب في هذه الحرب، ووضعية المقاتل والأسير، وتحسنها الملحوظ، فقد نجمت عن أشغال مؤتمر جنيف الديبلوماسي الذي انتهى بالمصادقة على البروتوكول الأول والثاني لسنة 1977 بشأن حقوق الإنسان.

42 ـ أود أن أورد هنا، وفي ختام هذه العجالة، بالعودة إلى المحادثة التي كانت لي في سبتمبر 1963 مع سفير سويسرا في الجزائر والتي بدأت بها تحرير وصياغة هذه الذكريات، ذلك الجواب الشافي الذي أجبت به الدبلوماسي السويسري البارز في ذلك اليوم.

فقد طلب مني هذا الأخير، كما نعلم،[8] أن أحصل له من حكومة الجزائر التي أصبحت مستقلة على تأكيد الانضمام الذي تم في 20 يونيو من سنة 1960 في « بيرن » على يد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، غير أن النصر الديبلوماسي والقانوني الذي أحرزته الجزائر المكافحة كان أعظم من أن يتعرض لأي مراجعة أو بمجرد « تأكيد بسيط » مهما كان عديم القيمة.

---

8 ـ انظر الفقرتين 3 و4 أعلاه.

43 ـ بل وأكثر من ذلك، فإن هذا « التأكيد» أو « الاثبات» ليس له ما يبرره على الصعيد القانوني، ذلك لأن الإنضمام الذي قامت به الحكومة المؤقتة كان تاما من الناحية القانونية.

بيد أنه من الصحيح أن أية دولة ، عندما تغدو مستقلة ، تتمسك على العموم بضبط قائمة تحصر فيها « الخلاف» في مجال المواثيق والمعاهدات المتعددة الأطراف التي ألزمتها بها الدولة الإستعمارية، أو التزمت بها باسمها، فهي « تؤكد وتثبت» تطبيق بعض هذه المعاهدات وتبطل أو تلغى بعضها آخر. غير أن هذه الممارسة إنما تعني جرد الارث الاستعماري بما فيه من خصوم تنبذها وتطرحها، وأصول تعتمدها وتأخذ بها في نطاق نظرية « خلافة الدول » بعضها لبعض. ولا تعني هذه الممارسة بحال من الأحوال تركة حركة تحرير وطني في إطار نظرية « خلافة الحكومات» بعضها لبعض، أي الانتقال من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الى حكومة الاستقلال.

44 ـ لهذا السبب، ولأسباب أخرى عرضتها طوال هذا المقال ، ونظرا لأهمية النصر الذي تحقق في 20 يونيو 1960، أجبت الديبلوماسي السويسري بأن الانضمام الذي قامت به الحكومة المؤقتة باسم الجزائر إلى اتفاقيات جنيف خلال حرب التحرير الوطني كان انضماما صحيحا من الناحية القانونية، وسليما لا غبار عليه من الناحية السياسية، وأنه ليس للحكومة الجزائرية بعد استقلال البلاد أن تؤكده أو أن تنقضه، وعليه فإن هذا الانضمام الصحيح والتام يجب أن يستمر العمل به. إبتداء من يوم الإثنين 20 يونيو 1960.

45 ـ وأضفت موجها الخطاب إلى الديبلوماسي السويسري المذكور قائلا: «إن اتفاقيات جنيف المبرمة في 12 أغسطس 1949 ليس ضمن الاتفاقيات التي يجب على الجزائر المستقلة أن تؤكد انضمامها اليها. فالجزائر، على الرغم من أنها وضعت تلك الاتفاقيات موضع التطبيق منذ اندلاع العمليات الحربية بسبب ما تتسم به أحكامها من طابع انساني سام، إنما تتمسك بالمبدأ المتمثل في أن سيادتها لا تخلف سيادة الدولة الإستعمارية، فليس لها إذن أن تؤكد انضماما سابقا قامت به فرنسا ـ ادعاء ـ باسمها (سنة 1951). وليس للجزائر من ناحية أخرى أن تنضم بعد الإستقلال إلى تلك الاتفاقيات، إذ أنها فعلت ذلك على الوجه الصحيح قانونيا في عهد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. فانضمامها القطعي يرجع إلى سنة 1960، وليس لها اذن أن تجدده ولاأن تؤكده».

46 ـ كنت أعرف الديبلوماسي السويسري حق المعرفة، كما كان يعرفني حق المعرفة. وما من شك في أنه لم يكن يتوقع أي نجاح لمسعاه الديبلوماسي الذي أخذ على عاتقه القيام به، بل ولعله لم يكن يأمل في أكثر من ذلك...

القسم الثالث

مناقشات وتعقيبات

تنشر فيما يلي مختلف المناقشات والتعقيبات والمساءلات التي وجهت للسيد محمد يزيد كنموذج للنقاش الذي دار في الندوة الثرية»

الأمين بشيشي :

شكرا جزيلا للأخ الدكتور أحمد حمدي . وليسمح له الأخ محمد زروال الذي كتب يقول بأنه يريد أن يلقي بعض الأسئلة، أقول له بأن لا مانع في طرح الأسئلة لكن دون تعليق أو تعقيب . أسئلة معناها طلب إيضاح، يعني نقطة استفهام . لو تكرم الأخ فأعطاني الأسئلة كتابيا، وهذا أسلوب ناجع في رأيي ليس بالنسبة له فقط ولكن بالنسبة لجميع الراغبين في التدقيق . وهي طريقة كفيلة بالإفادة مع اختصار الوقت، فالرجاء الالتزام .

السؤال الأول : «يقال أن فتحي الذيب» رجل مخابرات، وأن كتابه يتحامل على الثورة الجزائرية، وكأنه هو الذي صنعها مع جمال عبد الناصر، رغم أن الشعب لم يجحد جميلهم . فما قولكم في هذا؟ » .

محمد يزيد

أنا قلتها من قبل. . . فتحي الذيب رجل مخابرات في الرئاسة ومكلف بالعمل المخابراتي في العالم العربي، فكر في التدخل في المغرب العربي ومع الأسف وجد طريقا ولكننا قمنا بقطعها أراد أن ينظم إلى المجموعة. أنا لست عبد المجيد فريد والذي كان رجل مخابرات ورجل عسكري في العراق، وعندما طلب منه تبرير عمله قال أن ليس له أية علاقة بالموضوع وعندما قالوا أنه أرسل ليقوم بانقلاب، يجيبهم أن هذا الموضوع لا يعنيه. وحاول القيام بإنقلاب ثاني عندنا. وكان عندما تشكل حكومة تقوم هذه الجماعة من المخابرين بتعيين رئيس الحكومة وكانت جماعة فتحي الذيب عندها فكرة، تتاجر في العالم مع الغرب طبعا. وكانوا يقولون أنهم وراء الثورة الجزائرية مع صوت العرب.

وبالتالي كتاب فتحي الذيب لا أساس له من الصدق

سؤال : د / مياسي إبراهيم

الأستاذ محمد يزيد: في ظل النظام الدولي الجديد، أفرزت الأحادية القطبية تناقضات في المواقف العربية كيف يمكن أن نتحدث عن فاعلية الديبلوماسية الجزائرية. يرجى توضيح العلاقة بين الوضع الداخلي وتأثيره في الديبلوماسية؟

محمد يزيد: فيما يخص التصور الغربي والأمريكاني، خاصة أيام أزمة وحرب الخليج، كان التصور كما يلي كونية (La globalisation) والعالم يسير كله في نطاق مجلس إداري، وعلى رأسه أمريكا والدول الثمانية للإتحاد السوفياتي، وبعد حرب الخليج شعروا أننا دخلنا في مرحلة لم يكونوا يتصورونها وبقيت تناقضات جهوية، ويقولون (LaRégionalisation décision) أي أن لديهم مشكلا في آسيا وفي أمريكا اللاتينية، في المشرق العربي، والمغرب العربي. فمثلا فالعالم العربي ليس حرًا، ليس مستقلا كله تحت الضغط، وأغلب القيادات مرتبطة مع الدول الغربية (الخليج والسعودية)، كلاهما مستقلة ولكن مستقبلها مرتبط بالقوة الدفاعية الأمريكية، وبالبنوك الأمريكية. وليس لديها حرية القرار، الدول التي كانت لها حرية القرار في وقت هي: مصر، سوريا والجزائر والعراق. وبومدين كان بالنسبة لي صديق، كنت أتفق معه أحيانا ولا اتفق معه أحيانا أخرى، لكن كان تحليله مبنيا على أن هدف أمريكا هو إعادة مصر إلى معسكرها حتى تسيطر على العالم العربي، فجاء أنور السادات وإنضم إلى المعسكر الأمريكي، وطرد السوفيات، ومنذ ذلك الوقت أصبحوا وبفضل سياستهم يتكلمون وكأنهم يسيطرون على المنطقة، فالسادات ربط بلاده بالغرب والثمن بعد قبوله « للسلطان الجديد» . هو إسترجاع أرضه.

ولعل الدولة الوحيدة التي كانت تنال إعجاب الجزائريين المطلعين على الوضع، وإعجاب الإقتصاديين ورجال الأعمال في العالم كله، والتي تعتبر كمثال، دولة حديثة، هي العراق، وهذا على الرغم من كون نظامها السياسي آنذاك بعثيًا، فالعراق كانت تعتبر نموذجا في كل الميادين، وحتى وإن أمموا بترولهم بعدنا إلا أنهم أصبحوا يسيطرون على إقتصادهم وتطورهم التكنولوجي... فجاءت الحرب بينهم وبين إيران، أين طلبوا الوساطة الجزائرية، فدخلوا في هذه الحرب التي كانت بمثابة الخطأ الأول الذي إرتكبوه.

وكانت حرب الخليج بمثابة الخطأ الثاني فأخذ العراق مسؤولية كبيرة، حتى وإن كان شعبنا قد تعاطف مع العراق كشعب، لكننا مقتنعين أنه إرتكب خطأ كبيرًا وسيدفع الثمن غاليا، لأنه سقط في فخ وأنا شخصيا كنت في ملتقى على أعلى مستوى في البيت الأبيض الأمريكي في حوار إستراتيجي وبعد نهاية الملتقى رجعت بنتيجة وتكلمت بصفة غير رسمية هذا في نهاية **1990**، وكنت مع شخصيات دولية فقلت: الأمريكان يقولون أن صدام حسين لعب بأوراق، الورقة الأولى هي جر إسرائيل للحرب، ولكنها لم تتحرك إسرائيل وعندنا 500 ألف جندي هناك، إذن إسرائيل لن تتحرك، هذه نقطة أولى، النقطة الثانية هو أنه سيقوم بحرب برية أيضا وإذا كان يملك قنبلة ذرية لكنه لا يحسن إستعمالها، ولو لو أنه ساعتين قبل نهاية إمضاء **L'ultimatum** بأنه سينسحب من الأراضي الكويتية فإن كل الأوراق ستختلط، لأن الشرط كان عدم الإنسحاب.

زروال محمد :

السؤال الأول موجه للسيد « محمد يزيد » :

ماهي المراحل الناجحة التي قطعتها الديبلوماسية الجزائرية في الثورة الجزائرية؟

السؤال الثاني :

الجنرال ديغول صعد للحكم في 1 جوان 1958 وقد جاء ببرنامج سياسي وعسكري وديبلوماسي ضخم، كيف واجهت الديبلوماسية الجزائرية سياسة وديبلوماسية ديغول والذي حاول أن يعزل الثورة الجزائرية في المغرب العربي، وإفريقيا وفي أمريكا الجنوبية؟

الجنرال ديغول أراد أن يسيطر على الثورة الجزائرية في كل هذه البلدان.

إذن، كيف واجهت الثورة الجزائرية هذه الديبلوماسية؟

السؤال الثالث :

أنت منذ قليل كنت قد تكلمت عن « فتحي الذيب» وقلت أنه مخرب المغرب العربي، هذه الكلمة يا أستاذ أنا شخصيا لا أوافق عليها، وجهة نظرك قلتها، ووجهة نظري أقولها أمام الناس، « فتحي الذيب » لا يمكن وصفه بمخرب المغرب العربي، أنا قرأت كتابه فلم أجد مؤاخلات كبيرة عن « فتحي الذيبو فيما يخص الثورة الجزائرية.

والسؤال هو: كيف نجحت الثورة الجزائرية في أنها لم تتدخل في شؤون العرب، وكيف أن العرب لم يتدخلوا في شؤون الثورة؟

هذه هي الأسئلة الثلاثة.

محمد يزيد:

في الحقيقة « فتحي الذيب» إنسان ذكي وهو فعلا رجل مخابرات وكانت مهمته معروفة.

فيما يخص السؤال الأول عن المراحل الناجحة ففي اليوم الذي قررنا أن نمثل الثورة وننقل الوقائع للعالم وقررنا أن نقابل الإستعمار بقوة وسنصل لهدفنا بكل الطرق معنويا، سياسيا وعسكريا وتلك هي مرحلة الثورة

والمرحلة الثانية كانت الإستقلال تتمثل في إنضمام الجزائر للأمم المتحدة يوم 8 أكتوبر، أما المراحل الأخرى فلا يمكن فصلها عن سابقتها لأنها هي الأخرى مهمة سياسيا، النظام الدولي الجديد مؤتمر عدم الإنحياز... إلخ.

وأصبحنا تستعمل الطاقة الإقتصادية التي نملكها كأداة ديبلوماسية ضغط على العالم وتجنيد الدول العربية المصدرة للبترول وحثها على مقاطعة اسرائيل أكبر دليل على ذلك هذه تواريخ وهناك مرحلة أخرى كانت ممكن أن تكون مهمة لو لا وفاة الرئيس الراحل « هواري بومدين» وكان هدفه هو تغيير النظام شيئا فشيئا، تدريجيا عن القرارات الإشتراكية.

في مؤتمر طرابلس لم نتكلم عن تأميم. لم نتكلم عن الإشتراكية ونحن لم نؤمم هكذا لأنه دوليا لا يمكن تأميم دون تعويض ونحن فعلنا الشيء نفسه مع فرنسا

قلنا نجمد المصانع والأموال ولا نؤمم إلا بعد سنين وسنين من التفاوض مع فرنسا أممنا الأملاك وهناك من الجزائريين من نزعت منهم أراضيهم، وهذه من الغلطات وبالتالي بدأ التفكير كيف يتغير النظام ومحاولة 1986 في تغيير الميثاق كانت هذه الفكرة تابعة لدراسات بدأت في وقت سابق (هواري بومدين) وحدث التغيير لكن جاء رد فعل من الحزب والرقابة.

واليوم فرض علينا نظام إقتصادي جديد، ولم يفرض علينا من الخارج بل نتيجة طريقة تسييرنا.

وفيما يخص السؤال الثاني الخاص ببرنامج ديغول فأنا سأقدم وثيقة للأستاذ أحمد حمدي مدير المركز في هذا الشأن.

نحن كانت لدينا طريقة في التسيير وكنا واقعيين، فالخطاب الإعلامي شيء، والواقع شيء آخر. عندما جاء ديغول إلى الحكم وقد نصب من طرف الجيش، قمنا بدراسة خاصة حول شخصية ديغول، وكان يعتبر آخر وأكبر وطني فرنسا (Le dernier des grands Nationalistes Français) وكان فرنسيا بمعنى الكلمة. وبالنسبة له، لا يمكن أن يكون في فرنسا عرب ومسلمين، وهو كان يرفض سياسة الإندماج أصلا، وكان يقول يمكن أن يكون هناك نظام تعاون لكن فرنسا تبقى هي المسيطرة ونحن نقبل بهذا.

وفي تحليلنا أيضا قلنا أنه عسكري وهو مع عسكريين متعصبين كان يستعمل تكتيكًا عسكريًا متعصبًا.

وكان هناك مفكر إقتصادي كبير ولعب دور في تطور الموقف الفرنسي بجريدة (Paris Match) يدعى « كارلي» وقد خرج بالنظرية (La théorie

du Cartilisme). ماذا تقول هذه النظرية، المستعمر لفائدته الإقتصادية عليه الإنسحاب يقول: (Sortir pour rester) ولضمان وجوده وبقاءه عليه أن يصرف أموالا دون أن يكسب وكان هذا الصحفي من أنصار « جوكس» ففي رأيه حل القضية الجزائرية هو في نهاية الأمر تقوية موقف فرنسا سياسيا واقتصاديا، لكن كان مشكل البترول مع «نظرية البحر الداخلي» (Les Théo-ries de la Mer Intérieure)، لذلك كان في الأول أن الجزائر تستقل في الشمال دون الصحراء. ولذلك تغيرت الحكومة المؤقتة لأنه هناك من أعضاء الحكومة المؤقتة من آمن بهذه السياسة، وهذا هو المشكل، وديغول عندما رأى بأنه كان من المستحيل التفاوض خاصة بعد رفض كل من تونس، ليبيا والمغرب لهذا الإقتراح عاد واتفق مع جيشه بأنه سيسوي القضية سياسيا لأنه عسكريا لسنا قادرين وقال أيضا لو إنسحبنا من الجزائر فإننا سنكسب الكثير. وتوجهنا إلى إتفاقيات، وأنا أتعجب عندما أشاهد التلفزيون لأن أنا الذي قدمت التقرير مع المرحوم « بن يحي» وأنا قلتها هذا التنازل الطوعي وتلك البنود لن تطبق، هذه البنود تساعدنا على المدى القريب فقط (Se sont des points de concession destinés à être violés)ثم ستلغى.

فيما يخص التجارب النووية بعد الإستقلال، ففرنسا قد أخبرتنا بأنه بقيت لديها تجربة واحدة وستقوم بها في (كاليدونيا الجديدة) فماذا إقترحت فرنسا أنها ستقوم بتجربتها الأخيرة هنا بالجزائر وإذا فضح الأمر فإنها ستنسحب، وإذا لم يفضح الأمر فإنها ستكون الأخيرة. ومن كان وراء كشف الخبر هو طبعا الأمريكان.

عبد الحفيظ أمقران :

في نهاية هذه الجلسة وهذا اليوم المبارك بحضور أخينا السعيد عبادو وزير المجاهدين . يطيب لي في الحقيقة طرح سؤال أوجهه إلى المركز أولا السؤال هو أني كنت أعتقد أن المركز سيفيدنا بحضور شخصية تعتبر هي الأولى في الديبلوماسية الجزائرية لها مرحلتان ، مرحلة ما قبل تشكيل الحكومة المؤقتة وقام فيها ببعثات ديبلوماسية باسم جيش وجبهة التحرير الوطني وفيها مرحلة ثانية بعد تكوين الحكومة المؤقتة وكلنا يعرف أن أول وزير هو السيد محمد الأمين دباغين وأنا كنت أتوقع أن هذا اليوم هو يوم الامين دباغين وأينما كان موجودا كان عليه أن يحضر هذا اليوم الدراسي ونسمع له والحمد لله أن الأخ محمد يزيد لم يقصر حدثنا عن الأهم في الديبلوماسية حتى عن حديث الكواليس .

إذن كنت أتمنى أيضا وبما أننا لم نسمع لأي سؤال من طرف الطلبة فأنا أعتبر هذا اليوم ناقصًا . لماذا لا يبرمج المركز يومين؟ يوم للمحاضرات واليوم الثاني للمناقشة والإثراء والطلبة يطرحون الأسئلة ، هذا كإقتراح وملاحظة وأما فيما يتعلق بالديبلوماسية والأخ محمد يزيد إستعمل كلمة وهي « البندير» هو فعلا « بندير الديبلوماسية» إما يسخن أو يبرد يسخن في إعتقادي عندما تكون الجبهة الداخلية قوية والجبهة الداخلية تتمثل في نوعين إثنين قوة جيش التحرير وهجوماته وقوة الشعب الجزائري في الثبات والصمود بالنسبة لجيش التحرير اذكر ثلاث أمثلة فقط هجومات 20 أوت 1955 هي التي « قوات البندير» للبعثات الديبلوماسية والسياسية الجزائرية ثانيا عندنا كذلك فيما يتعلق بالهجومات الكبيرة التي وقعت في 1957 وأنا متفق على أن معركة الجرف التي دامت بين 5 أو 7 أيام ، وكما كانت هناك معارك كبيرة جدا على مستوى الوطن

حتى أن بعض الفيالق في جيش التحرير الوطني كانت تخوض معركة يوم كامل الند للند رغم قوات الطيران العسكرية. وعندنا على كل بعد 20 أوت 1955 هجومات أخرى لا ننسى أن مؤتمر الصومام الذي جمع وهيكل الجيش والجبهة معا ساعد كثيرا الديبلوماسية الجزائرية كي ترفع رأسها تؤكد بأن القيادة موحدة والثورة الجزائرية عندها رأس وعندها قيادة جماعية وأما صمود الشعب الجزائري فحدث ولا حرج فابتداءا من إضراب 8 أيام إلى إضرابات المناسبات الخاصة بـ5 جويلية وفاتح نوفمبر إلى مظاهرات جعلت الديبلوماسية وبندير الدعاية والديبلوماسية يقوى ويأتي بحقه بينما قبل أن ينطق الرشاش وقبل أن ينطق الرصاص كانت الدعاية والبندير في فراغ.

ولا ننسى بأن جيش التحرير وجبهة التحرير كان دعما للديبلوماسية فإذا تفوت الجبهة الداخلية فإن الديبلوماسيين يرفعون رؤوسهم والديبلوماسية الجزائرية تتحصل على حقها، وكما يقول المثل الشعبي عندنا « يا المزوق من البرة واش حالك من الداخل»

وشكرا.

عبد المجيد شيخي:

سيدي الرئيس أود في كلمتي أن أحي من خلالها السيد محمد يزيد على هذه المساهمة الفذة فيما يتعلق بما أبدى به من ذكريات في الحقيقة. ولكن، كم هي مفيدة بالنسبة للباحثين في هذا المركز. وكلمتي في الحقيقة تتلخص في نقطة شكلية، لأن سي عبد الحفيظ أمقران طرح مسألة للطلبة وأردت فقط أن أشير وأنا أتكلم كعضو في المجلس العلمي لهذا المركز أن طبيعة المركز في حد ذاتها تفترض وتفرض أن تكون المشاركة في مثل هذه الندوات من نوع خاص ليس عندنا طلبة في الحقيقة الذين يأتون ليسافيدوا هم باحثون، لأن القاعة صغيرة وكذلك هناك دعوات موجهة لأشخاص معينين، ولهذا نريد أن يكون هذا المركز يختلف عن الإتصال العام وهذا مجال للبحث لكثير من المسائل التي لا تكتب ولكنها تساعد الباحث في فهم الأمور وتركيب الواقعة التاريخية حتى يتمكن من كتابة التاريخ وهذه الملاحظة أردتها عامة. إذن، الإخوة الذين سيحضرون لهذه الندوات، إخوة باحثون من مستوى معين ممكن أن يأتي واحد أو إثنين أو ثلاثة من الإخوة غير المختصين. ولكن في الحقيقة هذا مركز بحث وهو يختلف عن المحاضرة العمومية، وهذه هي الملاحظة التي أردت أن أقدمها. وأشكر مرة ثانية الأستاذ محمد يزيد والإخوة الذين شاركوا بآرائهم وإسهاماتهم ونتمنى المزيد ونحن في شغف كبير للإستماع إلى المزيد من المعلومات خاصة هذه التي لن نجدها أبدا في أي كتاب، لأنهم هم كتب متنقلة وشكرا.

محمد يزيد :

الأخ عبد الحفيظ أمقران واصل في نفس الموضوع الذي بدأته وهو تطور الديبلوماسية الجزائرية، فعلا أنا عندما دخلت أعطيت ملخص ما أعرفه وماعشته في ظل الديبلوماسية والباقي هو عبارة عن وثائق مفصلة أتركها هنا بالمركز وهناك وثائق أخرى. وقلت بالحرف « الديبلوماسية لا يكون لها تأثير إلا إذا عبرت عن حقيقة وكفاح في داخل البلاد» والبعض يتساءل وخاصة الشباب منهم يقولون كيف أنك لم تشارك في إيفيان. أنا شاركت في إيفيان وحضرت لها سواء إتفاقيات إيفيان الأولي أو الثانية. أعطي لك مثال جاءني سي بن شيخ ويقول عندي وثائق أنك كنت مكلف بالمفاوضات السرية في 56، 57، 58 أنا عندما تدخلت أعطيته ملخص دون التفصيل لأنه لو بدأت إعطائكم كيف أننا إخترنا تاريخ 20 أوت، 1 أكتوبر هذه كلها موجودة في الوثائق، لقد كنا نمثل شعبا مكافحا جماهيريا وعسكريا وهناك أمور أخرى لا يمكن أن نذكرها كلها.

وكما قلت فإنها موجودة في الوثائق وأنا أطلب من الطلبة أن يطرحوا أسئلتهم سواء علينا، أو من خلال الوثائق. هذه نقطة، النقطة الثانية. أنت ذكرت الأخ الأمين دباغين هو من الجماعة التي رضعت حليب الوطنية في ثانوية البليدة وأنا أحترمه كثيرا لأنه كونني وأنا أعرف وضعه جيدا، والوقت لم يسمح لنا بدعوته لأن أسبوعا واحدا غير كاف وأنتم تعرفون حالته الصحية وأنا لهذا السبب ركزت على دور المؤتمرات الدولية دون التركيز على الوزراء لأنني أعرف ظروفهم جيدا وفي مداخلتي تحدثت على الأمين دباغين وقلت أنه متعب ومن المستحيل أن يأتي في تلك الظروف الصحية.

المفيد أننا قدمنا زبدة تجربتنا وكل التفاصيل تجدونها في الوثائق. وأنا سأعطيها للأخ حمدي وطلبت أن يساعدني في إستنساخ هذه الوثائق لأنه هناك فرق بين التقارير التي كتبها المناضلون وبين الوثائق التي قدمت لي وأنتم أول من سيستفيد لأول مرة من هذه الوثائق وهناك إبني الذي يساعدني في كتابة زبدة تجاربي وهي عبارة عن مذكرات(Mémoires) بل عبارة عن مراحل من بداية الثورة إلى تشكيل الحكومة المؤقتة، ثم من الحكومة المؤقتة إلى الإستقلال حول إستيراتيجية سياسة الجزائر. مثلا لماذا لم تنتم إلى الجامعة العربية؟ لماذا إتفقنا مع تونس والمغرب على أن يكون إنضمامنا بعد الإستقلال؟ لماذا طلبنا من تونس والمغرب أن تؤخر في إنضمامها إلى الجامعة العربية؟ وهذا حتى نخلط الأوراق للأمريكان واللوبي الصهيوني اللذان كانا يظنان أن الإنضمام سيكون سهلا، وفعلا بورقيبة أراد الإنضمام لكننا قلنا أن نوهم الأمريكان بأنه سيكون مغرب عربي من فصل عن المشرق. وهذه كلها كانت تكتيكا، فعندما إقترب الإستقلال كل الدول أصبحت تبعث لنا بإعانات حتى الأعضاء الدائمين.

الأمين بشيشي :

سيادة الأخ السعيد عبادو وزير المجاهدين السيد مدير المركز الدكتور أحمد حمدي، أيها الإخوة والأخوات، إنني أثني على ما قيل بالنسبة لأخينا الكبير وزير المجاهدين الذي تكونا في ظله من طرف الأخ سي محمد يزيد أطال الله في عمره حتى يفيد أكثر ونشكره على إسهامه المثري في هذا اليوم المبارك، وأعتذر لكم لأنني كم تمنيت أن تبقى القاعة مكتظة مثلما كانت في البداية، عسانا نستخلص العبرة مستقبلا، فنبدأ في الوقت المحدد، ونحترم الوقت المخصص لكل مداخلة حتى نفسح المجال للسؤال أو التعقيب.

أما والحال استفضنا في بعض المداخلات، فإن كأس عدد من الحاضرين قد فاضت، فغادروا القاعة دون أمل في الإستيضاح، والمقصود من مثل هذه الندوات في رأيي هو إرواء الشباب العطشان إلى المعرفة، وتشجيعه على طرح الأسئلة التي تزيد الموضوع ثراء.

---

* من تسجيل :
الانسة كريمة قدور

ملاحق

كرونولوجيا العمل الديبلوماسي أثناء الثورة

1) مؤتمر باندونغ في 18 أفريل 1955 وحضرته الجبهة بصفة مراقب.

2) مؤتمر الشعوب الأفرو آسيوية في 26 ديسمبر 1957 في القاهرة، حضرته كعضو عامل جاء فيه مايلي: « للشعب الجزائري حق مشروع في الاستقلال والسيادة الوطنية».

3) مؤتمر أكرا في غانا في 15 أفريل 1958 من نتائجه، دعمه المطلق للجزائر.

4) مؤتمر طنجة في المغرب في 27 أفريل 1958.

5) مؤتمر تونس في 17 جوان 1958 وقد ضم دول المغرب العربي.

6) مؤتمر الشعوب الإفريقية في اكرا في ديسمبر 1958. وكان رئيس الوفد الجزائري فيه الدكتور فرانتز فانون.

7) مؤتمر الطلبة الافارقة في تونس في 1 أوت 1959.

8) مؤتمر مونروفيا (ليبيريا) في 4 أوت 1959. شارك الوفد الجزائري بصفة رسمية، ورفع العلم الجزائري خلال إعمال المؤتمر الى جانب أعلام الدول الأخرى.

9) مؤتمر الشعوب الافريقية بتونس في 25 جانفي 1960.

10) مؤتمر تضامن الشعوب الأفرو أسيوية في كوناكري (غينيا) في 11 أفريل 1960، أوصى جميع الحكومات في العالم بالإعتراف رسميا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

11) مؤتمر أديس أبابا في 1960، حيث رفع العلم الجزائري على مبنى برلمان أثيوبيا رغم أن هذه الأخيرة لم تعترف بعد بالحكومة المؤقتة.

12) مؤتمر وزراء الخارجية الأفارقة في ليوبولدفيل في 25 أوت 1960 لدراسة قضية الكونغو.

13) مؤتمر القمة الافريقية بالدار البيضاء بالمغرب في 4 جانفي 1961.

14) مؤتمر دول عدم الانحياز في بلغراد في 1 ديسمبر 1961.

15) مؤتمر لاجوس (نيجيريا) في 24 جانفي 1962.

بالإضافة إلى هذه المؤتمرات كانت الثورة الجزائرية ممثلة في أعمال منظمة الأمم المتحدة كلما نوقشت فيها القضية الجزائرية، فكان الوفد الجزائري يحضر بعض المداولات إذ ما دعي إلى ذلك من طرف المنظمة. وفي غير هذه الأحوال، كان الوفد الجزائري يندمج عادة في أحد الوفود العربية. وفيما يلي بيان عن دورات الأمم المتحدة الخاصة بالجزائر من عام 1956 ـ 1961:

1) الدورة العاشرة (سبتمبر ـ نوفمبر 1956)

قررت الجمعية العامة تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمالها للمرة الأولى وذلك يوم 30 سبتمبر 1956، وكانت النتيجة حصولها على 23 صوتا ضد 27 صوتا.

2) الدورة الحادية عشر (جانفي ـ فيفري 1957)

تبنت الجمعية العامة يوم 15 فيفري توصية بالبحث عن حل سلمي وديمقراطي وعادل وفقا لمبادىء هيئة الأمم المتحدة.

3) الدورة الثانية عشر (13 ديسمبر 1957)

تقديم توصية مشابهة في نصها ومضمونها للتوصية السابقة.

4) الدورة الثالثة عشر (9 ديسمبر 1958)

قدمت توصية من طرف الدول الأفرو آسيوية، تنص على الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والمطالبة بإجراء مفاوضات بين الطرفين.

وحصلت هذه التوصية على 35 صوتًا عوضاً عن 36 صوتًا، لتصبح قابلة للتصديق.

5) الدورة الرابعة عشر (سبتمبر ـ ديسمبر 1959)

قدّم المندوب الباكستاني بالنيابة عن الكتلة الافرو أسيوية (22 دولة) قرارًا معتدلاً: « يستعجل الطرفين المعنيين للدخول في محادثات لتقرير البدء بأسرع ما يمكن في تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، بما في ذلك شروط وقف إطلاق النار».

6) الدورة الخامسة عشر (ديسمبر 1960)

اتفقت المجموع الأفرو أسيوية على نص مشروع تضمن النقاط التالية :

(أ) الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والإستقلال.

(ب) تطبيق حق تقرير المصير بطريقة عادلة واحترام الوحدة الترابية للجزائر.

(جـ) قيام الأمم المتحدة بالإشراف على تطبيق ما نص عليه هذا المشروع.

(د) إجراء إستفتاء في الجزائر وقيام الأمم المتحدة بتنظيمه والاشراف عليه مما يسمح للشعب الجزائري بتقرير مصيره بنفسه، وقد حظي المشروع على 63 صوتًا ضد 8 وغياب 27 عن الاقتراع.

7) الدورة السادسة عشر (نوفمبر ـ ديسمبر 1961)

وافقت الجمعية العامة بأغلبية 62 صوتًا وامتناع 38 عن التصويت على لائحة اللجنة السياسية التي تطلب من الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية استئناف المفاوضات، وذلك من أجل تطبيق حق تقرير المصير واستقلال شعب الجزائر في إطار الوحدة الترابية للجزائر.

* نتائج العمل الديبلوماسي :

1) عزل الإستعمار الفرنسي في جميع الميادين.

2) كسب أصدقاء جدد.

3) كسب الاعتراف بالثورة الجزائرية أولاً. ثم بالحكومة المؤقتة ثانيا، فالاعتراف بالدولة الجزائرية ثالثًا.

2. مذكرة جبهة التحرير إلى هيئة الأمم المتحدة
نيويورك في 12 نوفمبر 1956 [1]

إلى رئيس الدورة الحادية عشر للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة أتشرف بتبليغكم في هاته الرسالة بأمر من جبهة التحرير الوطني الجزائري، التي تمثلها المذكرة المتعلقة بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشر والذي قدمته يوم غرة نوفمبر 1956 م.

والممثلون القارون لدول الأفغان والمملكة السعودية والأردن ولبنان وليبيا وأندونوسيا والعراق وبرمانيا وسيلان ومصر وباكستان والفلبين وسوريا واليمن.

عن وفد جبهة التحرير الوطني (محمد يزيد)

---

(1) صحيفة المقاومة الجزائرية العدد 03 بتاريخ 3 ديسمبر 1956.

جدول البلدان التي إعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

GPRA ـ عن محمد بجاوي.

الرقم	إسم البلد	تاريخ الإعتراف	طبيعة الإعتراف
1	العربية السعودية	20 سبتمبر 1958	قانونية
2	بلغاريا	29 مارس 1961	واقعية
3	الصين الشعبية	22 سبتمبر 1958	قانونية
4	الكونغو	19 فيفري 1961	قانونية
5	كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958	واقعية
6	غانا	10 جويلية 1959	قانونية
7	غينيا	30 سبتمبر 1958	قانونية
8	أندونسيا	27 سبتمبر 1958	قانونية
9	العراق	19 سبتمبر 1958	قانونية
10	الأردن	20 سبتمبر 1959	قانونية
11	لبنان	15 جانفي 1959	قانونية
12	ليبريا	7 جـــوان 1960	قانونية
13	ليبيا	19 سبتمبر 1958	قانونية
14	مالي	14 فيفري 1961	قانونية
15	مراكش	19 سبتمبر 1958	قانونية
16	منغوليا الشعبية	15 ديسمبر 1958	قانونية
17	ج.ع.م	21 سبتمبر 1958	قانونية
18	السودان	22 سبتمبر 1958	قانونية
19	تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961	واقعية
20	توغو	17 جوان 1960	قانونية
21	تونس	19 سبتمبر 1958	قانونية
22	الاتحاد السوفياتي	3 أكتوبـــر 1960	واقعية
23	فيتنام	26 سبتمبر 1958	قانونية
24	اليمن	21 سبتمبر 1958	قانونية
25	يوغوسلافيا	12 جوان 1959	واقعية

طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
وحدة الرغاية ، الجزائر
1998
Printed in Algeria.

Etats membres	SESSIONS						
	X^ème	XI^ème	XII^ème	XIII^ème	XIV^ème	XV^ème	XVI^ème
Mongolie	–	–	–	–	–	–	P
Nepal	–	P	P	P	P	P	P
Nicaragua	C	P	P	C	C	A	A
Niger	–	–	–	–	–	A	P
Nigéria	–	–	–	–	–	P	P
Norvège	C	P	P	A	A	P	P
Nouvelle Zélande	C	P	P	C	C	A	A
Ouganda	–	–	–	–	–	–	–
Pakistan	P	P	P	P	P	P	P
Panama	C	P	P	A	P	P	A
Paraguay	C	P	P	C	C	A	A
Pays Bas	C	P	P	C	C	A	A
Pérou	C	P	P	A	C	P	A
Philipines	P	P	P	A	P	P	A
Pologne	P	P	P	P	P	P	P
Portugal	–	P	P	C	C	C	A
R.A.U.	P	P	P	P	P	P	P
République Centrafircaine	–	–	–	–	–	P	A
République Dominicaine	C	P	P	C	C	A	A
R.S.S. de Bielerussie	P	P	P	P	P	P	P
R.S.S. d'Ukraine	P	P	P	P	P	P	P
Roumanie	–	P	P	P	P	P	P
R.U. de G.B. et d'I.N.	C	ApuisP	P	C	C	A	A
Salvador	A	P	P	A	A	A	A
Sénégal	–	–	–	–	–	A	P
Sierra Leone	–	–	–	–	–	–	P
Somalie	–	–	–	–	–	P	P
Soudan	–	P	P	P	P	P	P
Suède	C	P	P	A	P	P	P
Syrie	P	P	P	RAU	RAU	RAU	P
Tanganyika	–	–	–	–	–	–	P
Tchad	–	–	–	–	–	C	A
Tchécoslovaquie	P	P	P	P	P	P	P
Thaïlande	P	P	P	A	A	A	P
Togo	–	–	–	–	–	P	P
Tunisie	–	P	P	P	P	P	P
Turquie	C	P	P	A	A	P	P
U.R.S.S.	P	P	P	P	P	P	P
Uruguay	P	P	P	A	A	P	A
Vénézuela	C	P	P	A	P	P	P
Yemen	P	P	P	P	P	P	P
Yougoslavie	P	P	P	P	P	P	P

28P, unani - unani 35P, 39P, 61P, 62P, 27C, mité mité 18C, 22C 8C, 0C, 5 A 28A, 20A, 27A, 38A

MAMERI (Khalfa), Les Nations Unis et "la question algérienne", Op.cit. pp. 217-213

Vote par groupes d'Etats sur l'inscription de la « Question Algérienne » X[ème] Session

Groupes politiques	*Pour*	*Contre*	*Abstentions*
1) Groupe d'Etats occidentaux et apparentés	1	14	2
2) Groupes d'Etats socialistes	6	–	–
3) Groupe d'Etats latino-americains	6	12	2
4) Groupe d'Etats afro-asiatiques	15	1	1
Total des votes :	*28*	*27*	*5*

Etats membres	*SESSIONS*						
	X[ème]	*XI[ème]*	*XII[ème]*	*XIII[ème]*	*XIV[ème]*	*XV[ème]*	*XVI[ème]*
Ethiopie	A	P	P	P	P	P	P
Fédération d Malaisie	–	–	P	P	P	P	P
Finlande	–	P	P	A	A	P	P
France	C	NPV	NPV	NPV	NPV	NPV	NPV
Gabon	–	–	–	–	–	C	A
Ghana	–	–	P	P	P	P	P
Grèce	P	P	P	P	A	A	A
Guatemala	P	P	P	A	A	P	A
Guinée	–	–	–	P	P	P	P
Haiti	C	P	P	A	A	P	A
Haute Volta	–	–	–	–	–	C	P
Honduras	C	P	P	A	C	P	NPV
Hongrie	–	NPV	P	P	P	P	P
Inde	P	P	P	P	P	P	P
Indonésie	P	P	P	P	P	P	P
Irak	P	P	P	P	P	P	P
Iran	P	P	P	P	A	P	P
Irlande	–	P	P	P	A	P	P
Islande	A	P	P	A	A	P	P
Israel	C	P	P	C	C	A	A
Italie	–	P	P	C	C	A	A
Japon	–	P	P	A	A	A	P
Jordanie	–	P	P	P	P	P	P
Laos	–	P	P	C	C	A	P
Liban	P	P	P	P	P	P	P
Libéria	P	P	P	P	P	P	P
Libye	–	P	P	P	P	P	P
Luxembourg	C	P	P	C	C	A	A
Madagascar	–	–	–	–	–	C	A
Mali	–	–	–	–	–	P	P
Maroc	–	P	P	P	P	P	P
Mauritanie	–	–	–	–	–	–	P
Mexique	P	P	P	A	P	P	A

TABLEAU GENERAL
DES VOTES ENREGISTRES EN ASSEMBLEE GENERALE

(Ces votes sanctionnent les résolutions, adoptées ou non, présentées en Assamblées Générale. Cependant pour la Xème session, les votes que nous avons reproduits portent sur le point de savoir si oui ou non, la recommandation faite par le bureau de l'Assemblée (document A-2980) de ne pas inscrire la « Question Algérienne » à l'ordre du jour de la Xème session pouvait être retenue.

En rejetant cette recommandation, l'Assemblée Générale a donc opté pour l'inscription de la « Question Algérienne » à une voix de majorité.

legende : P = Pour, C = Contre, A = Abstention et NPV = N'a pas pris part au vote, soit volontairement, soit par absence.

Etats membres	*SESSIONS*						
	Xème	*XIème*	*XIIème*	*XIIIème*	*XIVème*	*XVème*	*XVIème*
Afganistan	P	P	P	P	P	P	P
Afrique du Sud	C	NPV	NPV	C	C	C	NPV
Albanie	–	P	P	P	P	P	P
Arabie Saoudite	P	P	P	P	P	P	P
Argentine	P	P	P	A	P	P	A
Australie	C	P	P	C	C	A	A
Autriche	–	P	P	A	A	P	P
Belgique	C	P	P	C	C	A	A
Birmanie	P	P	P	P	P	P	P
Bolivie	P	P	P	A	A	P	P
Brésil	C	P	P	C	C	A	A
Bulgarie	–	P	P	P	P	P	P
Cambodge	–	P	P	A	A	A	P
Cameroun	–	–	–	–	–	C	A
Canada	C	P	P	C	C	P	A
Ceylan	–	P	P	P	P	NPV	P
Chili	C	P	P	C	C	A	A
Chine	A	P	P	A	A	A	A
Chypre	–	–	–	–	–	P	P
Colombie	C	P	P	A	C	A	A
Congo Brazzaville	–	–	–	–	–	NPV	NPV
Congo Léopoldville	–	–	–	–	–	A	P
Costa Rica	P	P	P	A	A	P	A
Côte d'Ivoire	–	–	–	–	–	C	A
Cuba	C	P	P	C	P	P	P
Dahomey	–	–	–	–	–	P	A
Danemark	C	P	P	A	A	P	P
Equateur	C	P	P	A	C	A	A
Espagne	–	P	P	A	C	A	A
Etats Unis d'Amérique	C	P	P	A	A	A	A

astreints à un régime spécial, les soldats sont très mal nourris, très mal vêtus, employés toujours à de durs travaux, les premiers au feu pendant les exercices, ils sont battus à coups de poing, à coups de pied, comme de véritables bêtes. Aucune considération pour eux, non seulement ils sont insultés, dédaignés, mais ils sont humiliés par les vexations de leurs chefs. Que cela soit dans l'armée ou dans la vie civile, l'Arabe est soumis à un régime spécial. A gradé égal, l'Arabe est moins payé que le Français, tout en étant obligé de rendre plus de services que le Français. Une injustice de plus, les soldats algériens doivent être maintenus à la disposition du ministre de la guerre, quoiqu'ayant terminé leur temps. Comme partout ailleurs, l'Arabe est taillable et corvéable à merci par les colons qui sont cause de notre misère, de notre ignorance et de notre humiliation.

Au point de vue politique, notre situation est toujours la même. Jusqu'à aujourd'hui, on peut dire que nous ne jouissons d'aucun droit. Nous sommes astreints à tous les devoirs, mais nous n'avons par contre aucun avantage. Ainsi nous payons les impôts tout comme les Français, et en plus l'impôt arabe ; l'impôt du sang nous est imposé depuis 1912. Nous n'avons aucune liberté politique, aucune liberté pour exprimer notre opinion ni par la voix de la presse, ni dans les réunions publiques. Une preuve : voilà un siècle que la France est en Algérie, nous n'avons par la possibilité d'avoir un journal pour défendre.

adultes ; au bout de quelques mois d'existence, le gouvernement général l'à brutalement supprimée sous prétexte qu'elle était un danger pour la colonisation. Cela vous démontre nettement que la France ne veut pas nous instruire. Afin de mieux nous exploiter, de mieux nous asservir, elle nous laisse et nous maintient dans l'ignorance totale.

On nous objectera qu'il existe des écoles d'enseignement supérieur à Alger à Constantine et à Oran. Oui, mais l'Arabe ne peut pas fréquenter ces écoles, sa situation ne lui permet pas ce luxe réservé aux enfants des colons. Les bourses ne sont accordées qu'aux enfants des chefs indigènes (Cadis, Caïds) et aux fonctionnaires.

Dans l'armée, notre situation n'est pas meilleure. Quoique la France ait signé, le 5 Juillet 1830, un traité par laquel elle s'engageait à respecter la religion, les mesures, le commerce et la liberté des Arabes, cela ne l'empêche pas, quand la nécessité s'en fit sentir, de la violer, ainsi dès la première période d'occupation, elle recruta nos frères dans ses armées, et même elle créa un corps spécial de Spahis et de Zouaves qui furent utilisés à étendre son occupation.

Plus tard, les Algériens enrégimentés furent envoyés en expédition dans le Sud algérien, ils participèrent pour une grande part à la conquête du Maroc, de la Tunisie, du Madagascar et du Tonkin. Est-ce cela le respect de la religion musulmane ? Les Algériens musulmans ont été forcés d'aller combattre les Marocains, les Tunisiens, les Syriens, leurs frères de race et de la religion.

Jusque-là, la France n'opèrait que par voie de réquisition d'hommes appelée « engagements volontaires », mais, dès 1912 sentant l'approche de la guerre de 1914-1918, elle décrèta brutalement le service obligatoire à tous les Arabes algériens et ceci en violation de la convention citée plus haut qui stipule le respect de la religion, des mœurs et de la liberté des Arabes.

Pendant la grande guerre, 100 000 de nos frères sont tombés sur les différent champs de bataille, pour une cause qui n'est pas la nôtre. La France nous promettait monts et merveilles pendant les hostilités, mais immdiatement après la guerre ce fut pour nous un renforcement de régime, les lois d'exception furent prorogées. Nous qui sommes des sujets, c'est-à-dire des esclaves, nous sommes obligés de faire six mois de plus dans l'armée que les Français. Là, encore nous sommes

Lorsqu'en 1922, M. Millerand, président de la République, fit sa tournée présidentielle en Afrique du Nord, le gouvernement général d'Algérie avait eu soin auparavant de chasser et de refouler dans le Sud, c'est-à-dire au Sahara, toute cette armée de mendiants, afin d'éviter la mauvaise impression et la vue désagréable à M. le Président de la République. Le Gouvernement voit tout, sait tout, mais le peuple algérien ne l'intéresse pas. Ce que l'intéresse tout particulièrement ce sont la terre, les richesse du pays, les mines et la main-d'œuvre à vil prix.

Dans le domaine culturel, notre situation est beaucoup plus grave, là nous attirons tout particulièrement votre attention, car le sujet est de grande importance.

Nous constatons que dans l'enseignement, la France n'a rien fait. Avant l'occupation de notre pays, l'instruction était répandue dans une grande mesure. Les écoles coraniques, aujourd'hui opprimées en grande partie, contenaient 300 000 élèves, chacun connaissait sa longue maternelle. Dans les confréries on ensignait la grammaire arabe, la théologie, la philosophie et le Coran. Aujourd'hui, la langue arabe est perdue, ce que nous parlons maintenant, c'est espèce de dialecte composé d'arabe, de maltais, d'espagnol et de français. Après 100 ans de colonisation, voici à quoi se réduit l'enseignement en Algérie : pour une population de 5 millions 800 000 Arabes, il y a 520 écoles, avec 38 000 élèves, ce chiffre, étant officiel, est très certainement exagéré, parce que les parents, étant réduits à la misère, envoient leurs enfants travailler depuis l'âge de six à huit ans. Par contre, pour 800 000 Français, il y a 1 000 écoles avec 110 000 élèves. La différence est énorme et très édifiante. Il y a actuellement 600 000 enfants qui courent les rues faute d'écoles : ces pauvres petits, dès leur plus jeune âge sont employés à cirer les bottes des colons, à porter dans les rues, il sont en quelque sorte livrés aux aventures et à l'inconnu. La situation des instituteurs arabes est déplorable, la plus part sont logés dans des gourbis. Ils ne touchent pas les mêmes indemnités que leurs collègues français et subissent tout un régime spécial vexatoire.

L'enseignement privé est absolument interdit, dans la petite ville de Tlemcen, en 1923 quelques jeunes instituteurs avaient créé une petite école où ils donnaient gratuitement des leçon à des petites filles, à des

Le maréchal Bugeaud disait : « C'est le sabre et la charrue qu'il faut faire régner dans ce pays. »

Nos parents, après avoir souffert horriblement, terriblement de la conquête, maintenant vont devenir de véritable esclaves de par l'exportation éhontée de leurs terres.

En effet, la pauvreté, le paupérisme ravagent notre pays autrefois si prospère. L'expropriation des terres a conduit le peuple algérien à un état profondément misérable. Autrefois, nous étions les propriétaires de ce pays aujourd'hui nous sommes les parias.

Du haut de la tribune du Parlement français, un député disait à l'occasion de la discussion du budget de l'Algérie :

« Les indigènes algériens sont réduits à un état lamentable. 67 % de la fortune totale de l'Algérie, appartiennent à 800 000 Français, 33 % appartiennent à 5 millions 800 000 Arabes ».

Cela est assez éloquent pour vous permettre de constater que les colonisateurs font de très belles affaires au nom de la civilisation.

Vous allez voir que ces 800 000 Français à eux seuls possédent 800 000 hectares de terres, les meilleures, les plus riches, les plus cultivables, là où l'on trouve des richesses naturelles. Quant aux Arabes, à peine si les 5 millions 800 000 habitants possèdent 4 millions 500 000 hectares. Mais logiquement ce ne sont pas des terres, ce sont les montagnes, des précipices, des rochers, des terres incultes ingrates, ne produisant rien ou presque rien.

C'est d'ailleurs pour cette raison que les Arabes fuient des terres incultes pour aller donner leurs bras et leur force aux colons qui les paient 10 à 20 francs pour une journée.

Aucune hygiène n'existe dans ce pays, la famine est périodique, des milliers de nos frères meurent de faim chaque année. Ainsi, lors de la famine et de l'épidémie de 1921 à 1923, un nombre considérable d'Arabes sont morts par la faim et le typhus. Toutes les villes du littoral étaient envahies de mendiants, à peine vêtus de guenilles, la face cadavérique, les yeux hagards, le corps une véritable loque humaine, cherchant leur nourriture dans les boîtes à ordures devant l'indifférence totale du conquérant. D'ailleurs, M. Rherabi, officier français avait saisi le Parlement d'un long rapport sur la situation des miséreux.

Lettre de l'Etoile Nord-Africaine à la S.D.N. 1930

En 1930, l'Etoile Nord-Africaine adressa une lettre à la S.D.N., dans laquelle elle exposait la situation des Algériens dominés par le colonialisme francçais.

Paris, Janvier 1930.

A Monsieur le Secrétaire général de la Société des Nations. – Genève.

Nous, membres du comité central de l'Etoile Nord-Africaine, Parti Nationaliste, avons l'honneur de vous faire parvenir la présente documentation afin de poreter à votre connaissance la situation actuelle de l'Agérie et de protester très énergiquement auprès de vous contre la célébration du centenaire de la conquête de l'Algérie.

En 1797, notre pays avait prêté à la France une grande quantité de blé et une somme de cinq millions en argent. Chaque fois que la Régence d'Alger demandait le paiement de ce prêt la France refusait, pour plusieurs prétextes, si bien même qu'une fois, le Représentant de la France, Duval, a eu cette attitude grotesque en disant au Bey Husseyne que Charles X n'avait pas le temps de répondre à un chien comme nous. C'est d'ailleurs de là que vient l'histoire du coup d'éventail. En guise de paiement, la France envoya une armée de 80 000 hommes pour occuper notre pays, Après le débarquement de ses troupes dans la presqu'île de Sidi Ferruch, les actes de pillages, de vols, d'assassinats, se multiplièrent. Les femmes, les enfants, les vieillards ne furent pas épargnés, avec une sauvagerie inouïe, les conquérants se plaisaient à martyriser une population inoffensive.

Voici un exemple : le maréchal Pélissier a fait mourir par l'asphyxie des milliers d'Arabes pour la plupart des enfants, des femmes et des vieillards dans une grotte aux environs de Mostaganem. Voici comment il opéra ; afin de fuir les massacres, des Arabes s'étaient refugiés dans une grotte, le maréchal Pélissier brûla de la paille à l'entrée de la grotte pour étouffer ces refugiés.

C'est par la force, par le canon, par le massacre que la France s'est installée dans ce pays. Au nom de la civilisation, les conquérants se permettaient n'importe quelle sauvagerie.

SOMMAIRE

Introduction par : Saïd ABADOU, *Ministre des Moudjahidine.*

Préface par : Le Directeur du Centre.

Première Partie : Etudes et Recherches

- Incidences de la Révolution algérienne et des dimensions géopolitiques de celle-ci (Mohamed Larbi Ould Khalifa).
- La diplomatie algérienne entre hier et aujourd'hui (Salah Belkoubi).
- Le rôle de la diplomatie algérienne à travers les organes de presse de la Révolution (Ahmed Hamdi).
- Evolution de la diplomatie algérienne de 1830 à 1962 (C. N. E. R. M. N. R. 1954).

Deuxième Partie : Faits et Témoignages.

- En souvenir de l'action diplomatique (Mohamed Yazid).
- Victoire diplomatique et politique en Algérie (Mohamed Bedjaoui).

Troisième Partie : Débats et Commentaires.

Annexes.

sa dynamique jusqu'aux échos de celle-ci dans les organes de presse de la Révolution algérienne.

La deuxième partie comporte de nombreux témoignages vivants émanant de la bouche de moudjahidine diplomates qui avaient réussi, grâce a leur lutte et à leurs expériences, à déjouer les menées colonialistes. On peut citer, à cet effet, le témoignage de Mohamed Yazid et celui de Bedjaoui, publié, auparavant, dans la revue culturelle "Ethakafa".

La troisième partie du recueil comporte le contenu du débat qui a été animé, au Centre, autour de la diplomatie algérienne, ainsi que les réponses de Mohamed Yazid aux questions des chercheurs et des participants au séminaire, en plus d'autres documents aussi enrichissants.

En conclusion, je remercie vivement tous ceux qui ont collaboré, de près ou de loin, à la réalisation de ce travail, le premier du genre dans les études arabes consacrées à la Révolution. Je remercie particulièrement, Son Excellence, le Ministre des Moudjahidine, Saïd Abadou qui a parrainé ce séminaire et qui a veillé personnellement à la bonne présentation de cette publication, sans oublier les professeurs pour leur contribution decisive à la réussite de ce séminaire.

Ahmed HAMDI

Directeur du C. N. E. R. M. N. R. 1954

PREFACE

Depuis son inauguration, le 24 Août 1994, le Centre National d'Etudes et de Recherches sur le Mouvement National et la Révolution du 1er Novembre 1954 (C. N. E. R. M. N. R. 1954), joue un rôle notoire et d'avant garde dans le traitement des thèmes qui présentent un intérêt particulier par notre histoire et qui, néanmoins, ont été quasiment oubliés par les écrivains et les historiens. Aussi, le Centre s'attèle à l'accomplissement des missions qui lui sont dévolues, d'une part, et à l'écriture scientifique de notre histoire nationale par des plumes algériennes, d'autre part .

Animé par une démarche objective et une volonté réelle, le Centre a emprunté de nouvelles voies dans l'écriture de l'histoire par le biais de ses diverses activités : séminaires, journées d'études, conférences et publications, ceci, en plus de son principal rôle qui consiste à collecter et à conserver des documents et des témoignages vivants, grâce aux moyens audio-visuels les plus modernes.

C'est dans ce contexte que se situe le 1er séminaire national sur "L'évolution de la diplomatie algérienne de 1830 à 1962" qui s'est tenu au C. N. E. R. M. N. R. 1954, à El-Biar, le 7 Octobre 1997. Celui-ci avait regroupé une élite de Moudjahidine, de professeurs, aux côtés des vétérans de la diplomatie algérienne, les quels ont largement contribué à l'enrichissement du thème par la véracité de leurs témoignages et la pertinence de leurs interventions.

Ce recueil constitue la consécration de ce louable effort. Malgré les écarts existants, sur le plan de la formulation académique on narrative des témoignages, le Centre a toutefois réalisé un noble objectif, celui d'aborder les aspects glorieux de la diplomatie algérienne, aussi bien, ceux caractérisant la lutte armée, la Résistance populaire ou le Mouvement national.

La première partie de ce recueil comporte les différentes études et recherches exposées durant le séminaire, et qui ont porté sur les divers aspects de la diplomatie algérienne, depuis son évolution,

© Centre National d'Etudes et de Recherches sur le Mouvement National et la Révolution du 1er Nov. 1954
BP. 63, El Biar – Alger
Tél./Fax. (02) 92 23 24
ISBN 9961 – 846 – 00 – 1
Dépôt légal : 642 – 98

Centre Nationale d'Etudes et de Recherches sur le
Mouvement National et la Révolution
du 1er Novembre 1954

LA DIPLOMATIE ALGERIENNE

de 1830 à 1962

**Etudes et recherche du 1er séminaire
sur l'évolution de la diplomatie algérienne**

Collection conférence